

مكتبة مفتي البصرة

ليسانس في الحقوق  
دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص  
دبلوم الدراسات العليا في القانون العام  
دبلوم الدراسات العليا في الشريعة الإسلامية

دراسة جديدة

عن

# الرق في التاريخ وفي الإسلام

الجزء الثاني

نظام الرق في الإسلام

حكم الإسلام  
في

الحرب  
أسرى الحرب  
رعايا العدو  
الاستغلال  
الاستعمار



مصطفى إسماعيل

ليسانس في الحقوق  
دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص  
دبلوم الدراسات العليا في القانون العام  
دبلوم الدراسات العليا في الشريعة الإسلامية

دراسة جديدة  
عن

الرق في التاريخ وفي الإسلام

الجزء الثاني نظام الرق في الإسلام

( رأى الإسلام في الاستغلال والامتلاك )

فككتهم للرق أنقاسه وتحببهم حرب فهل ينقضي ؟



## بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه  
ومن اتبع شريعته إلى يوم الدين .

وبعد فقد مضى على ظهور الجزء الأول من هذا الكتاب أكثر من أربعة  
أعوام، وقد تضافرت شواغل كثيرة على تأخير تقديم الجزء الثاني إلى القراء، بل  
إن من هذه الشواغل ما أرغمني على إرجاء بحث رأى اليهودية والمسيحية في الرق،  
وعلى ذلك سيكون للكتاب جزء ثالث يشمل الموضوعات الآتية بإذن الله :

أ - رأى اليهودية في الرق

ب - رأى المسيحية في الرق

ج - مقارنة بين نظام الرق في الإسلام وغير الإسلام

وقد حاولت في هذا الجزء أن أقدم للقارئ دراسة تفصيلية لنظام الرق  
في الإسلام أرجو أن تكون معاوناً على تصحيح مفهومات كثيرة في هذا  
الموضوع الخطير .

ولما كان تعريف الرق في الإسلام لا يتساوى مع تعريف الرق كما حددناه في  
الجزء الأول فقد رأيت أن أختم هذه الدراسة ببيان رأى الإسلام في الاستغلال  
والاستعمار وبذلك تنضح أمام القارئ كافة الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع .

هذا والاسترقاق لا يزال يمارس في جهات مختلفة من العالم ، يدل على ذلك  
ما نشرته الصحف المختلفة ، ومنه ما نشرته جريدة الأهرام في التواريخ الآتية :

(١) في ٣٠ / ٤ / ١٩٦٦ بعنوان « المجاعة في شرق الهند » ( قال أعضاء المعارضة في البرلمان الهندي اليوم إن أهالي ولاية أوريسا في شرق الهند الذين يعانون المجاعة يبيعون أطفالهم ) .

(٢) في ٢٤ / ٣ / ١٩٦٧ بعنوان « جارية سلطان لحج تشير مناقشة في مجلس العموم » ( أثار النائب العمالي البريطاني هويتيسكر في مجلس العموم الليلة الماضية قضية جارية أحضرها معه سلطان لحج ووزير الدفاع في حكومة اتحاد الجنوب المحتل أثناء زيارته الأخيرة لبريطانيا ووجه النائب سؤالاً إلى ألوين جونز المدعي العام عن السبب الذي من أجله لم تتخذ الإجراءات لمنع هذه الجارية حريتها ... وقد عقب هويتيسكر على جواب المدعي العام قائلاً : إني قلق على الشعب البريطاني الذي يدفع الأموال للدفاع عن أولئك السلاطين والشيوخ في الجنوب العربي فيشترون بها الجوارى ويتاجرون في الرقيق حتى الآن كما أكد ذلك عدد من ضباط الجيش البريطاني هناك ) .

(٣) في ٢٥ / ٣ / ١٩٦٧ بعنوان « جمعية دولية اتهم السعودية بتجارة الرقيق » ( وأبلغت جمعية مقاومة الرق ( في لندن ) الدكتور محمد عوض محمد مقرر الأمم المتحدة الخاص لشئون الرق أنه يوجد في السعودية سوق للعبيد اسهها دكة العبيد ... )

(٤) في ٨ / ٤ / ١٩٦٧ بعنوان « دفع فدية ربع مليون دولار لإنقاذ ابن مليونير أمريكي مخطوف » ( ... وكان اللصوص قد اختطفوا الغلام من فراشه في مسكن والديه وتركوا مذكرة هددوا فيها بقتله إذا لم تدفع الفدية أو أخطرت الشرطة بالحادث ... ) .

والرق السابق ذكره رق غير قانوني ، وسيرى القارئ أن الإسلام يحرمه ،

فهو لا يجوز للمسلم أن يشتري رقيقاً من غير مسلم إلا إذا كان هذا الرقيق قانونياً  
أى معترفاً به من مجتمع غير المسلم وسائر المجتمعات الأخرى، أما الحر فلا يشتري  
في الإسلام إلا عن طريق الحرب الشرعية بين المسلمين وغير المسلمين . والنتيجة  
الحتمية لهذا أن الإسلام يحرم تحريماً قاطعاً الرق الموجود في العصر الحاضر ،،،

مارس ١٩٦٧

مصطفى الجداوى





## الفصل الأول

فذلكة لغوية وتعريف



ذكرنا في الجزء الأول من هذا الكتاب (١) باقتضاب يناسب المقام هناك معنى الرق في اللغة ، ونزيد الأمر تفصيلاً هنا فنقول : في مختار الصحاح نجد أن الرق هو الملك والعبودية وأن العبودية هي الخضوع والذل ، وفي المصباح المنير نقرأ أن الرق هو العبودية ، وفي لسان العرب الرق هو الملك والعبودية كما في مختار الصحاح .

والأصل في الرق الضعف ومنه رقة القلب (٢) ونقل أن أبا العباس سمي العبيد رقيقاً لأنهم يرقون لما لكهم ويدلون ويخضعون (٣) .

وللرقيق أسماء كثيرة منها عسيف : يقول الشاعر

دأطعت النفس في الشهوات حتى أعادتني عسيفاً عبداً عبداً (٤)  
والقن العبد والقيمة الأمة (٥) ولجمع بضم ففتح العبد ولجمع بفتح اللام الأمة وقيل لكع هو العبد الذليل النفس (٦) ولفلان مدين ومدينة أى عبد وأمة ويقال يا ابن المدينة (٧) والغرة بضم الغين وتشديد الراء العبد والأمة (٨) والقن العبد إذا ملك هو وأبواه (٩) وهما فتاى وفتاى أى غلامى وجارىتى (١٠) والوليد العبد

(١) ص ٧

(٢) الأهمية وهوارضها في الشريعة الإسلامية لأحمد إبراهيم بك ص ٣٢ ، أسمى الرسائل للسيد عبد الحميد الخطيب ص ٥٥١

(٣) لسان العرب

(٤) أساس البلاغة للزحمرى ، المفتى لابن قدامة ٤٧٨/٨ .

(٥) مختار الصحاح .

(٦) مختار الصحاح .

(٧) مختار الصحاح .

(٨) أساس البلاغة .

(٩) أساس البلاغة .

(١٠) مختار الصحاح .

والوليدة الأمة (١) والرقبة المملوك (٢) والمولى بطائن على السيد وعلى العبد (٣).  
وقد سبق أن أثبتنا في الجزء الأول أن أسير الحرب رقيق (٤) . والسبي والسباء  
الأسر (٥) وهذه سبية فلان وتقول خرجت السرايا فجاءت بالسبايا (٦) وأشهر  
الاسماء في هذا الخصوص : رقيق وعبد ومملوك وغلाम وجارية وأمة .

وتقول استرقة وأرقة وقد رق رقا وضرب الرق عليه والعبد المعتق بعضه  
يسمى فيما رق منه وهو وهى وهم وهن رقيق وهم أرقاء وهو مرقوق ومرق وهى  
رقيقة وهن رقائى وهى مرقوقة ومرقة (٧) .

وتقول هو مملوك من الممالك وأقر المملوك بالملك بضم الميم وبالمالك  
بكسرها وبالمملكة بفتح الميم واللام وهو عبد مملكة بفتح اللام ومملكة بضمها  
وتملكة بكسرها إذا سبي ولم يملك أبواه فهو ضد القن (٨) .

وتقول عبد وعبيد وأعبد وعباد وعبدان كركبان وعبدان كعرفان وعبدان  
بكسر العين والباء وتشديد الدال وعبدى مثلها ومعبوداء وعبد كصحف ، وتقول  
عبد بين العبودية والعبودية وعبده تعبيدا واستعبده استعبادا واعتبده اعتبادا  
وأعبده إعبادا وتعبدته تعبدآ (٩) .

وقد ورد في القرآن الكريم الاسماء الآتية : أسير ( الإنسان ٨ ) أسرى

(١) مختار الصحاح .

(٢) مختار الصحاح .

(٣) أساس البلاغة .

(٤) ص ٢٩ - ٣٣ .

(٥) مختار الصحاح .

(٦) مختار الصحاح .

(٧) مختار الصحاح .

(٨) مختار الصحاح .

(٩) مختار الصحاح .

(الأفعال ٦٧) أسارى (البقرة ٨٥) رقبة (البقرة ١٣) رقاب (النسوة ٦٠) مملوك (النحل ٧٥) إماء وعباد (النور ٣٢) فتي (يوسف ٣٠) فتيان (يوسف ٦٢) فتيات (النساء ٢٥) .

ووردت الأفعال الآتية : تأسرون (الأحزاب ٣٦) فتخذ ، فأخذ ، ليأخذ (يوسف ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩) وخذوهم (التوبة ٥) فشدوا الوثاق (محمد ٤) عبت بتشديد الباء (الشعراء ٢٢) ملكت أيمانكم (النساء ٢٥) .

ووردت في أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم الالفاظ الآتية : رق ، رقيق ، عبد ، مملوك ، غلام ، أسير ، أسرى ، أمة ، جارية ، وليدة ، ملكت أيمانكم ، اعتبد (١) .

ويمكن أن نعرف الرق في نظر الشريعة الإسلامية - بالنظر إلى جانب الرقيق بأنه «مملوكية فرد لفرد أو أكثر أو لبيت المال مملوكية كاملة أو منقوصة ترجع في الأصل إلى حرب شرعية بين المسلمين وغير المسلمين» ، وبالنظر إلى جانب السيد بأنه «تملك فرد أو أكثر أو بيت المال لفرد تملكاً كاملاً أو منقوصاً يرجع في الأصل إلى حرب شرعية بين المسلمين وغير المسلمين» .

فالرقيق هو «المملوك لغيره أو لبيت المال ملكاً كاملاً أو منقوصاً يرجع في الأصل إلى حرب شرعية بين المسلمين وغير المسلمين» (٢) .

---

(١) راجع مفتاح كنوز السنة للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .

(٢) سنرى في الفصل القادم أن مصدر رق الحر عند الإسلام قاصر على الحرب العرقية بين المسلمين وغير المسلمين .



## الفصل الثاني

### مصادر الرق

المبحث الأول - المصادر

المبحث الثاني - آراء الفقهاء القدماء ونقدها

المبحث الثالث - آراء الفقهاء والمكتاتب الحديثين ونقدها

المبحث الرابع - أقسام الرقيق





## المبحث الاول

### المصادر

#### ١ — مرحلة الدخول في الإسلام (استصحاب الرقيق القانوني)

كان الرق منتشرًا ومعترفًا به عند العرب في جاهليتهم ، ولم تقتصر مصادره على الغزو والغارات التي كانت شبه مستمرة بينهم وإنما شملت أيضا الخطف والدين والقمار وغيرها من المصادر التي فصلناها في الجزء الاول (١) كلها أو جلها ، حتى أن الرسول نفسه قد استرق زيد بن حارثة ثم اعتقه وتبناه وكان ذلك قبل البعثة (٢) .

وجاء الإسلام فأسلم من قريش من أسلم وبيده رقيقة، وتحدثت الآيات المحكية عن ذلك الرقيق : يقول تعالى « والله فضل بعضكم على الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيماهم فهم فيه سواء » (٣) ويقول جل شأنه « والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم فإنهم غير ملومين » (٤) ويكرر القرآن نفس الآيتين في سورة المعارج (٥) . ويقول سبحانه

---

(١) ص ٤١ - ٧٦ .

(٢) أسباب النزول للنيسابوري ص ٢٦٤ ، الرسول في بيته للأستاذ عبد الوهاب محمود ص ٥٩ - ٦٠ ، فجر الإسلام للدكتور أحمد أمين ص ٨٨ ، وراجع العلاقات الدوائية في الإسلام للأستاذ الشيخ محمد أبي زهرة ص ١٦ .

(٣) النحل ٧١ .

(٤) المؤمنون ٥ ، ٦ .

(٥) المعارج ٢٩ ، ٣٠ .

و ضرب لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم ، (١) .

وقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم رد العبد على سيده الذي دخل في الإسلام قبله : يقول ابن قدامة د وعن أبي سعيد الأعمش قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في العبد وسيده قضيتين قضى أن العبد إذا خرج من دار الحرب قبل سيده أنه حر فإن خرج سيده بعده لم يرد عليه وقضى أن السيد إذا خرج قبل العبد ثم خرج العبد ود العبد على سيده ، (٢) وحضّ القرآن على العتق فقال د فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة فك رقبة ، (٣) .

ونستطيع أن نفهم مما سبق الآتي :

(١) أن الإسلام يقر من يسلم على ما بيده من رقيق ، والإقرار مستفاد من تحليل ملك اليمين لأن التحليل يقتضى الموافقة على الاسترقاق، ومستفاد كذلك من الحضّ على فك الرقاب لأن هذا الفك يقتضى سبق الرق والموافقة عليه ، وهذا فضلاً عن أن سنة الرسول صريحة في رد العبد على سيده إذا أسلم هذا قبل عبده .

(٢) أن موافقة الإسلام ليست مقيدة بمصدر معين من مصادر الرق فهي تنصب على الرقيق مهما كان مصدره .

(٣) أن هذا الحكم مؤبد وليس مؤقتاً بالإسلام في عهد الرسول ، فالكافر ذو الرقيق يستطيع في أى عصر أن يسلم ويقرّ على ما بيده من رقيق .

---

(١) الروم ٢٨ .

(٢) المغنى ٨ / ٤٣٠ .

(٣) البلد ١١ - ١٣ ويلاحظ أن الآية لا توجب فك الرقاب وإنما تنهى عن ذلك فقط .

(٤) نظرا لأن الرق في العصور السابقة كان منتشرا في أنحاء العالم ومعترفا به من المجتمعات غير المسلمة فإن هذا المعنى يعتبر شرطا حاتما في إقرار الإسلام للرق وبعبارة أخرى يشترط لكي يقر الكافر الذي يسلم على ما بيده من رقيق أن يكون هذا الرقيق قانونيا أى معترفا به من دولة الكافر أو مجتمعه ، والدليل على هذا الشرط :

أ — أن عبارات « ملك اليمين » و « العبد » و « السيد » التي وردت في الآيات الكريمة والسنة الشريفة يفهم منها اقتضاء أن « الملك » و « العبودية » و « السيادة » هي كذلك في نظر المجتمع الكافر أى أن لها صفة المشروعية فيه .

ب — أن الرقيق غير القانوني حر في نظر المجتمع الكافر والإسلام لا يسترق الحر .

ج — إذا قلنا إن الإسلام يقر الكافر الذي يسلم على ما بيده من رقيق غير قانوني كان معناه أن الاسلام صار سببا للرق وأن الكفر سبب للحرية أى أن الكفر أفضل من الإسلام وهو باطل .

وتظهر جدوى رأى الذى نقول به فى عصرنا الحاضر ، فالمعروف أن الرق غير مشروع فى نظر القانون الدولى والقوانين الداخلية (١) ، فإذا افترضنا أن واحدا من غير المسلمين فى اليابان مثلا خطف عددا من البنات والصبيان ( وهو بذلك يسترقهم استرقاقا واقعيا مخالفا للقوانين (٢) واستطاع دخول بلد مسلم يطبق الشريعة الإسلامية (٣) واعتق فيه الإسلام فإن البنات والصبيان الذين

---

(١) أنظر الجزء الأول ص ١٧٥ - ١٨٦ .

(٢) راجع معنى الرق الواقعى فى الجزء الأول ص ١٥ - ١٧ .

(٣) إذ ما أكثر الدول الإسلامية التى لا تطبق الشريعة بل تخالفها فى أيامنا الحاضرة .

استرقهم يصبحون أحرارا فور إسلامه .

## ٢ — شراء الرقيق القانوني من الكفار

يجوز للمسلم أن يشتري العبيد والإماء من الكفار على نفس الشرط السابق وهو قانونية الرق ، وإذا جاز الشراء جاز كذلك ما في حكمه مثل الاتهباب والاستهباب (١) والدليل :

أ — أن أبا بكر الصديق اشترى بلالا من مالكة أمية بن خلف الجمحي الكافر ثم حكى ذلك للرسول فأراد عليه السلام أن يشارك أبا بكر في رق بلال ولكن أبا بكر أخبر الرسول بأنه قد أعتقه (٢) .

---

(١) الاتهباب قبول الهبة والاستهباب ردّ الهبة أي طابها ، أنظر مختار الصحاح

مادة وهب .

(٢) يقول طه حسين « ومضى أبو بكر في بعض بطحاء مكة فيرى بلالا وقد عذب حتى ملأ قريش تعذيبه .. ويهم أمية أن يبطش به .. ولكن أبا بكر يمرض له قائلا ويحكم فيهم تمذّبون هذا الرجل ؟ قال أمية .. عبد لنا أنصنع به ما نشاء قال أبو بكر بل هو عبد الله قل أن يكون عبدك يا أمية .. فهل لك في شيء خير من ذلك ؟ قال أمية وما ذاك ؟ قال أبو بكر أشتري منك هذا الرجل .. قال أمية .. فأد لي ثمنه سبع أواق .. وأخذ أبو بكر بلالا .. وأرسل إلى أمية ماله وتلبث في داره يرفق ببلال .. حتى إذا عاد رسوله وعرف أبو بكر أن أمية قد قبض ماله التفت إلى بلال وابتنس له وقال : اطلق بلال فأنت حر . وأمسى أبو بكر فلقى رسول الله وأنبأه بما رأى من فتنة بلال وبأنه لم يستطع أن يستنقذه حتى اشتراه . قال النبي ( صلعم ) : الشركه يا أبا بكر قال أبو بكر فإني قد أعتقته يا رسول الله » الوعد الحق ص ١١٢ - ١١٤ ، ويقول العقاد « وانفقت الأقوال على أن الصديق رضى الله عنه هو الذي استنقذه .. بعد ما عاينه من تعذيبهم لإياد لدخوله في الإسلام .. وأنه عليه السلام عرض عليه الشركه فيه ليخفف عنه عبء نفقته .. فقال له لقد أعتقته يا رسول الله .. داعي السماء بلال بن رباح ص ٩٥ .

فموافقة الرسول على تصرف أبي بكر إقرار له والإقرار سنة تشريعية ، بل إن قوله عليه السلام لأبي بكر «الشركة يا أبا بكر» نص صريح في جواز الاسترقاق عن طريق الشراء .

ب — أن مقاتلي المسلمين الذين يقعون في رق الكفار نتيجة الحرب الشرعية يعتبرون رقيقا كذلك في نظر الإسلام ويجوز للمسلم شراؤهم (١) وإذن فإذا كان يجوز للمسلم أن يشتري رقيقا مسلما من كافر فأولى أن يجوز له شراء رقيق كافر من كافر .

ويؤيدنا في هذا الفقة الرأي المشهور للعزّ بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء فقد أفتى في عهد الملك المنصور نور الدين على (١٢٥٧ - ١٢٥٩ م) بأن المالك حق للدولة يجب أن يباعوا ليستعان بشمنهم في محاربة التتار (آنذاك) أو يعتقوا من الرق ، وقد أصر على تنفيذ فتواه فاختار أولو الأمر عتق الممالك (٢) فموافقة العزّ بن عبد السلام على بيع الممالك أو عتقهم معناه موافقته على سبب استرقاقهم .

ومن المفيد هنا أن نذكر أن العزّ بن عبد السلام لم يكن وحده على علم بوضع هؤلاء الممالك ، فقد كان يعاصره فقهاء كثيرون ومنهم علماء كبار . يقول ابن أبياس عن عصر الظاهر بيبرس « وأما من توفي في أيامه من أعيان العلماء فهم ؛

---

(١) نظرية الحرب في الإسلام الأستاذ الشيخ محمد أبي زهرة ص ٦٦ .

(٢) قصة العزّ بن عبد السلام معروفة (أنظر مثلا الرق في نظر الإسلام للأستاذ الشيخ عبد الله المشد ص ٧٠) وقد اتخذ منها توفيق الحكيم موضوعا لمسرحيته الشهيرة «السلطان الحائر» التي كتبها بالفرنسية ثم عربها .



شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام.. وتوفي الإمام أبو شامة وكان من كبار العلماء وتوفي قاضى القضاة الشافعى ابن بنت الأعز.. وتوفي اللورقى وكان من كبار العلماء وتوفي غير هؤلاء من العلماء والأعيان جماعة كثيرة، (١) .

وكان معظم هؤلاء المماليك البيض وكذلك غيرهم من السود مسترقين عن طريق الشراء . يقول ابن أباس د قال ابن وصيف شاه : فلما تم أمر الامير أحمد بن طولون فى ولايته على مصر واستقامت أحواله بها استكثر من مشترى المماليك الديالمه حتى بلغت عدتهم أربعة وعشرين ألف مملوك وبلغ مشترى عبيده أربعين ألفا من العبيد الزنج ، (٢) ويقول عن الامير خماروية د تولى على مصر بعد أبيه الامير أحمد ومشى على نظامه وطريقته واستكثر من المماليك ، (٣) ويقول عن الملك الصالح نجم الدين أيوب ، . فلما تم أمره فى السلطنة وأطاعه الجند أخذ فى أسباب تدبير ملسكة واستكثر من مشترى المماليك حتى ضاقت بهم القاهرة ، (٤) ويقول عن شجر الدر التى تولت سلطنة مصر عام ٦٤٨ هـ د أصلها من جوارى الملك الصالح نجم الدين أيوب اشتراها فى أيام أبيه الملك الكامل محمد فخطبت عنده واستولد منها ابنه خليلا ثم أعتقها وتزوج بها ، (٥) . ويقول عن الملك الظاهر بيبرس د . . وكان أصله تركى الجنس أخذ من بلادده وهو صغير فبيع لشخص يسمى العماد الضائع ثم بعده اشتراه منه الامير علاء الدين إيدكين البندقدارى.. (٦) ويقول الأستاذ محمود رزق سليم إن السلاطين والامراء جسدوا فى شراء المماليك

---

(١) بدائع الزهور فى وقائع الدهور كتاب الشعب رقم ٨٧ ص ٩٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٩ .

(٤) المرجع السابق ص ٦٧ .

(٥) المرجع السابق ص ٧٦ .

(٦) المرجع السابق ص ٨١ .

الجدد باستمرار (١). ويقول الدكتور محمد عبد العزيز مرزوق : كان معظم رجال الحكومة ورجال الجيش في العصر الذي ولد فيه الناصر محمد بن قلاوون من المماليك . والمماليك هم العبيد الأرقاء الذين كانوا يشترون بالمال من أسواق الرقيق ، (٢) ويقول الدكتور على إبراهيم حسن إن كل أمير من أمراء المماليك كان يشتري عددا من الرقيق بقدر ما تسمح به حالته المالية حتى أصبح لكل أمير جيش صغير وإن الجيش كان يتكون من ثلاث فرق نظامية كل أفرادها من الأرقاء (٣) .

فإذا تخلف الشرط وهو قانونية الرق لم يجوز الاسترقاق ، ففي عصرنا الحاضر لا يجوز الاسترقاق عن طريق الشراء ( وما في حكمه ) وقد سبق شرح ذلك في المصدر الأول .

### ٣ — تناسل الرقيق

القاعدة العامة في كل الشرائع وضعية وسماوية أن الولد يتبع أمه في الرق

- 
- (١) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي الجزء الأول ص ١٥ - ١٧  
(٢) الناصر محمد بن قلاوون ص ٦٧ وألاحظ على كلام الدكتور مرزوق ملاحظتين الأولى أنه لا فرق بين العبيد والأرقاء والثانية أن المفهوم من كلامه أن مصدر المماليك كان المراء فقط وهذا غير دقيق لأن بعضهم أخذ عن طريق الحروب ومن ذلك مثلا أنه في عام ٦٧٠ هـ حارب الظاهر بيبرس التتار على الفرات وأسر منهم جماعة كثيرة ( بدائع الزهور ص ٨٩ - ٩٠ )  
(٣) دراسات في تاريخ المماليك البحرية وفي عصر الناصر محمد بوجه خاص ص ٢٦٧ ، وانظر كذلك : سلسلة تاريخ الحضارة المصرية لجماعة من العلماء المجلد الثاني ج ٧ / ٤٨١ - ٤٨٢ ؛  
وكاتب الفصل هو الدكتور محمد مصطفى زيادة - مصر في عصر دولة المماليك البحرية للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ص ١٥٧ وما بعدها - قصة الحرية والمساواة للدكتور محمد طه بدوي ص ١١٥ - المماليك في مصر للأستاذ أنور زقمة ص ١٧ .

والحرية (١) فالأمة سواء كان زوجها حرا أو عبدا إذا جاءت بولد كان رقيقا مثلها (٢) وتمتاز الشريعة الإسلامية بالاستثناءات الآتية :

- ( أ ) ولد المغرور ( وهو المخدوع الذي تزوج الأمة على أنها حرة خدعته هي أو من زوجته إياها ) من أمة يصير حرا على أن يدفع قيمته لسيد الأمة .  
( ب ) ولد الأمة من سيدها ( بشرط اعتراف السيد به عند البعض ) يولد حرا  
( ج ) ولد المكاتب ( التي تتفق مع سيدها على تحريرها بمقابل ) إذا أدت المقابل يصير حرا معها .

- ( د ) ولد المدبرة ( التي يوصى سيدها بعتقها بعد وفاته ) يعتق معها .  
ونرجى الكلام في هذه الأحوال إلى المباحث المقبلة .

#### ٤ — الحرب الشرعية ( المصدر الوحيد لاسترقاق الكافر الحر )

إن المصادر الثلاثة السابقة محلها رقيق أى أن الرق سابق عليها : فالكافر الذي يعتنق الإسلام يستصحب ما كان بيده من رقيق ( قانوني ) قبل إسلامه وهذا هو المصدر الأول . والمسلم يجوز له أن يشتري الرقيق ( القانوني ) من الكافر وهذا هو المصدر الثاني . والعبدة لا تلد إلا عبدا أو عبدة وهذا هو المصدر الثالث ولا تنس الاستثناءات ( التي تميزت بها شريعتنا ) على هذا الأخير .

والقاعدة العامة في الإسلام أن الحر لا يسترق ، بيد أنه يرد على هذه القاعدة استثناء خطير واحد هو حالة الحرب الشرعية بين المسلمين والكفار ، فالإسلام

---

(١) عدا استثناءات نادرة لا تخرق القاعدة وانمساؤها ، انظر الجزء الأول من

٧٤ - ٧٥ .

(٢) المغنى ٦ / ٥٩٩ ، المبسوط للبرخسي ٥ / ١٠٨ .



لا يجوز استرقاق الحر (أو الحرة) عن طريق العتق أو الزواج أو السلطة الأبوية أو الخطف أو القرصنة أو العقاب (١) أو الدين أو القمار إلخ تلك المصادر التي شرحناها في الجزء الأول .

ومن واجبنا ومن حق القارئ وخاصة إذا كان غير مسلم أن نقيم الدليل على أمرين :

الأول أن المصادر الأخرى غير الحرب لا يقرها الإسلام سبلا للاسترقاق بل ويحرمها تحريما قاطعا .

الثاني أن الحرب الشرعية مصدر لاسترقاق الكافر الحر .

فإذا ما أثبتنا الأمرين نتجت عندنا القضية الآتية خالصة البرهان سليمة الدليل :

« الحرب الشرعية في الإسلام هي المصدر الوحيد لاسترقاق الكافر الحر »

( أولا ) تحريم المصادر الأخرى غير الحرب الشرعية

(١) إن الإسلام يسوى بين البشر جميعا . يقول تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، ( الحجرات ١٣ ) ويقول الرسول « أيها الناس إن ربكم واحد »

---

(١) نريد أن نثبت هنا ملحظا أصوليا وفقهيا : كان الرق عقابا على السرقة في اليهودية ، يدل على ذلك قوله تعالى « قَالُوا نَفَقْدَ صَوَاعِ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْتُمْ لِنَفْسِكُمْ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ » ( يوسف ٧٢ - ٧٤ ) فهل هذا الحكم مفروض في الإسلام أيضا ؟ والجواب بالنفي لأن القاعدة عندنا أن « شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرهنا ما يفسخه » وقد نسخ الحكم المذكور بقوله تعالى « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا » ( المائدة ٣٨ ) فعقوبة السرقة في الإسلام هي القطع وليست الرق كما كانت في اليهودية .

وإن أباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب ، ويقول : الناس سواسية كأسنان المشط ، .

(٢) والإسلام دين العالمين ، يريد الله به هداية الناس ورحمتهم وصلاحهم : يقول تعالى : الحمد لله رب العالمين ، ( الفاتحة ٢ ) ويقول : إن هو إلا ذكر للعالمين ، ( يوسف ١٠٤ ) ويقول : وما الله يريد ظلماً للعالمين ، ( آل عمران ١٠٨ ) ويقول : وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ، ( الأنبياء ١٧ ) ويقول : هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، ( الفتح ٢٨ ) والصف ٩ ) ويقول : وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ، ( مائدة ٢٨ ) .

(٣) والإسلام يأمر بالعدل بين المسلمين وأعدائهم الكفار . يقول تعالى : ولا يجرمكم شأن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله ، ( المائدة ٨ ) ويقول : وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم ، ( الشورى ١٥ ) .

(٤) والإسلام يأمر بالعدل بين المسلمين وأهل الذمة (١) . يقول الرسول : من آذى ذمياً فقد آذانى ، ويقول : من قذف ذمياً حـد له يوم القيامة بسياط من نار ، .

(٥) والإسلام ينهى عن البغى والظلم ويأمر بالعدل والإحسان : يقول

---

(١) إذا لم يسلم الكفار دعاهم المسلمون « إلى أن يسلموا » بلادهم المسلمين يحكمونها ويبقوا على دينهم لمن شاءوا ويدفعوا الجزية فإن قبلوا ذلك كان لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم وكانوا في ذمة المسلمين يحمونهم ويدافعون عنهم ومن أجل هذا يسمون أهل الذمة « فجر الإسلام للدكتور أحمد أمين ص ٨٦ » .

تعالى دقل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق،  
(الأعراف ٣٣) ويقول د إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى  
وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، (النحل ٩٠) ويقول د إنما السبيل على  
الذين يظلمون الناس ويبغون فى الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم ،  
(الشورى ٤٢) .

واسترقاق الحر ظلم لأنه إخضاع له وإذلال فكان ارتكابا محرما، وهو بالاولى  
ليس عدلا ولا إحسانا فكان مخالفة عن أمر الله .

(٦) والإسلام يكرم بنى آدم ويأمر باحترام إنسانيته . يقول تعالى د ولقد  
كرمنا بنى آدم، (الإسراء ٧٠) ويقول د وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا  
إلا إبليس كان من الجن ، (الكهف ٥٠) .

ورق الحر إهدار لأدبيته وانحطاط بإنسانيته فهو إذن مخالف لأمر الله  
وشريعته .

(٧) يقول الله سبحانه وتعالى د أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا ويتخطف الناس  
من حولهم أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله يكفرون ، (المنكوت ٦٧) .

والحديث عن أهل مكة فالله سبحانه يقول إن من نعمه عليهم أنه جعل مكة آمنة  
فى حين أن الأمن مفقود عند سائر العرب الذين يتخطف بعضهم بعضا فكان عليهم  
أن يؤمنوا بالله صاحب هذه النعمة ، فاتخطف أمر ينفر منه الناس ولا يرضاه الله  
وينهى عنه ، ويقاس على الخطف ما فى معناه .

فوضح لكل منصف أن الاسلام يخاطب البشر جميعا ويسوى بينهم ويهدف  
إلى صلاحهم ورحمتهم وينهى عن البغى والظلم بينهم ويأمر بالعدل والإحسان

وبتكريم بنى الإنسان ، فالأصل فى الإسلام إذن أن الناس من كل جنس ولون ودين ونحلة أحرار متساوون ولكن من ركن إلى البغى والظلم والعدوان فقد خرق هذا الأصل وخرج عليه ، والحرب فى الإسلام إنما شرعت فقط لدفع البغى والظلم والعدوان عن المسلمين ومن يريد الدخول فى الإسلام ، لذلك كانت استثناء من الأصل المذكور ، وهى تؤدى بطبيعتها إلى استرقاق المنهزم فيها ولا يجوز فى منطق الواقع ولا العقل ولا الإنصاف أن يلام الإسلام فى ذلك بل اللوم كل اللوم على المعتدين .

( ثانيا ) الحرب الشرعية مصدر لاسترقاق الكافر الحر

تعريفها : الحرب الشرعية هى التى تقع بين المسلمين والكفار المحاربين ودا للعدوان على الإسلام أو المسلمين - ونفهم من هذا التعريف :

(١) أن الحرب لا تكون إلا بين المسلمين والكفار ، فلا حرب بين المسلمين بعضهم وبعض . يقول تعالى : وإن طائفتان من المؤمنين اقاتلتا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلتا التى تبغى حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ، إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون ، (١) فالمسلمون إخوة لا يجوز لهم أن يقتتلوا وإذا وقع بينهم قتال فهو ليس من صنف الحرب التى نتكلم عنها ، وعلى ذلك فالقتال بين المسلمين لا يعقب رقاً أى أن الأمر لا يكون رقيقاً . وقد شذت عن ذلك بعض الفرق الإسلامية منهم الإباضية (٢) والازارقة من الخوارج (٣) .

---

(١) الحجرات ٩ ، ١٠ (٢) المال والنحل للشهرستانى ١/١٣٤

(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية الأستاذ الشيخ محمد أبى زهرة ١/٨٦ .

(٢) أن الحرب قاصرة على المقاتلين من الكفار (دون المدنيين) والدليل أن الرسول « حين رأى امرأة مقتولة يوم فتح مكة استعظم ذلك وقال هاه ما كانت هذه تقاتل » (١) .

(٣) أن الحرب لا تكون إلا دفعا لعدوان الكافرين على الإسلام أو المسلمين :  
(أ) فالقتال واجب للدفاع عن النفس أو الوطن (حدود الدولة الإسلامية)، يقول تعالى « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير » (٢) ويقول « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » (٣) .

(ب) والقتال واجب للدفاع عن الدعوة الإسلامية إذا اعترض سبيلها الكافرون وذلك بإكراه المسلمين أو تعذيبهم ليرجعوا عن الإسلام أو صد من أراد الدخول فيه أو منع الداعى إليه من تبليغ دعوته (٤) وهذا الحكم مستفاد من آية سورة الحج السابقة وكذلك من قوله تعالى « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير » (٥)

(ج) والقتال واجب أخيرا إذا نكث الكافرون عهدهم مع المسلمين . يقول تعالى « وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر لأنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون . ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم وهموا

---

(١) المبسوط للسرخسي ٥/١٠ (٢) الحج ٣٩ -

(٣) البقرة ١٩٠

(٤) تاريخ التشريع الإسلامى لمحمد الحضرى بك ص ٦٠-٦١

(٥) الأنفال ٣٩



بإخراج الرسول وهم يدهوكم أول مرة أتخشونهم فالله أحق أن تخشوه إن كنتم مؤمنين ، (١) .

وهذه الحرب الشرعية لها شروط :

(١) فالقيام بها يجب أن يكون في صالح المسلمين . يقول تعالى : « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ، فالقتال ينبغى أن يكون في سبيل الله . وسبيل الله هو مصلحة الأمة (٢) » وإذا شن القتال لأسباب شخصية أو لأغراض انتقامية أو رغم رجحان غلبة العدو فهو قتال غير شرعى يأثم الأمر به من ناحية ولا يعقب رقا شرعيا من ناحية أخرى . وإذا جاز لنا أن نستعير بعض مصطلحات الحرب قلنا إن الحرب الهجومية لا تجوز إلا إذا تيقن رئيس الدولة من رجحان قوة جيش المسلمين لأنه إذا أذن بالحرب الهجومية رغم رجحان غلبة العدو فإن النتيجة ستكون وبالا على الإسلام والمسلمين والله تعالى يقول : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » (٣) ويقول : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما » (٤) ويقول : « يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثباتا أو انفروا جميعا » (٥) ويقول : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل » (٦) فالهجوم مع الضعف حرام وأخذ الحذر والإعداد ثم الهجوم مع تيقن رجحان كفة المسلمين واجب :

---

(١) التوبة ١٢ - ١٣

(٢) الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر : مشكلات الحكم والتوجه للدكتور محمد البهى  
الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ ص ٢٤ .

(٤) النساء ٢٩

(٣) البقرة ١٩٥

(٥) النساء ٧١ وثباتا أى جماعات متفرقة

(٦) الأنفال ٦٠

أما الحرب الدفاعية فهي واجبة قطعاً وفي جميع الأحوال .

(٢) ولا يجوز الشروع في القتال إلا بعد إذن الإمام (رئيس الدولة) ثم بعد إعلان العدو في مدة تفي لوصل خبرها إليه ، (١) والدليل على ذلك :

(١) قول الرسول « لا تتمنوا لقاء العدو وإذا لقيتموهم فاثبتوا » ، (٢) فإذا كان تمنى لقضاء العدو منهيًا عنه فإن قتاله قبل الإذن والإعلان يكون منهيًا عنه بالأولى .

(ب) أن الرسول كان يأمر قواده بدعوة العدو إلى الإسلام قبل القتال (٣) وهذا يقتضى أن يكون القتال مسبوقاً بالإذن والإعلان .

(ج) قوله تعالى « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » ، (٤) وإعلان الكافرين بالقتال قد يؤدي إلى جنوحهم للسلم فيوجب ذلك جنوحنا للسلم الذي هو واجب بنص الآية الكريمة .

(د) أن القتال بدون إعلان العدو ( والإعلان يتضمن الإذن ) نوع من الغدر وهو لا يليق بالمسلمين فضلاً عن أننا مأمورون بالعدل مع العدو . يقول تعالى « وأمرت لأعدل بينكم » .

ولسكن الإعلان غير ملزم إذا نكث العدو عهده أو خالف معاهدته مع المسلمين ، وهذا لحكم مستفاد بمفهوم المخالفة من قوله تعالى « إلا الذين عاهدتم

---

(١) الإسلام عقيدة وشريعة للأستاذ الشيخ محمود شلتوت ص ٤٦٧

(٢) نظرية الحرب في الإسلام المرجع السابق ص ٢٩

(٣) زاد المعاد لابن القيم ٦٥/٢ (٤) الأنفال ٦١

من المشركين ثم لم ينقضوا شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فأتموا عليهم عهدهم إلى مدتهم» (١) .

(٣) وبعد الإذن والإعلان لا يجوز القتال إلا بعد دعوة الكافرين إلى الإسلام وبعد أن يبتدىء الكافرون بالقتل وذلك لقول الرسول في وصيته لمعاذ بن جبل « لا تقاتلوهم حتى تدعوهم فإن أبوا فلا تقاتلوهم حتى يبدؤكم فإن يبدؤكم فلا تقاتلوهم حتى يقتلوا منكم قتيلاً » (٢) .

(٤) ويشترط في القتال لكي يترتب عليه الرق الإلثخان وهو المبالغة في قتل العدو ، والدليل على ذلك قوله تعالى « حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق » (٣) وشد الوثاق هو الأسر والأسر رق (سئبث ذلك بعد قليل) وقوله تعالى « ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض » (٤) . فالأسر (أى الرق) ينبغي أن يكون مسبوقاً بالإلثخان .

والحرب لها حالات تنتهى فيهما أو تتوقف وهى حالات الأمان والاستئمان والمهادنة والمواذعة والصلح وتفصيل ذلك يخرج عن نطاق دراستنا الحالية .  
وعما سبق فإن الحرب لا تكون شرعية وبالتالى لا ترتب رقا فى الأحوال الآتية :-

١ — إذا وقعت بين المسلمين بعضهم وبعض .

٢ — إذا تجاوزت المحاربين الكفار إلى المدنيين الذى لا يقاتلون

---

(١) التوبة ٤ ، الإسلام عقيدة وشريعة ص ٢٠٠

(٢) نظرية الحرب فى الإسلام ص ٤٢

(٣) محمد ٤ (٤) الأنفال ٨٦



ولا يظهرون على القتال فإذا ظهروا على القتال ولو بالرأى والمشورة كانوا مقاتلين معنى .

٣ — إذا شنت لغير هدف الدفاع عن الإسلام أو المسلمين أو لغير مصلحتهم العامة .

٤ — إذا شنت بغير إذن الإمام .

٥ — إذا شنت بالمخالفة لأحكام الإعلان والدعوة إلى الإسلام وانتظار بدء الكفار بالقتال والقتل .

٦ — إذا شنت بالمخالفة لأحكام الأمان والاستئمان والمهادنة والمواذعة والصالح أى رغم احترام وتنفيذ الكفار لتلك الأحكام .

٧ — إذا لم يتوفر شرط الإثخان .

فإذا وقعت الحرب بالقيود والشروط والصفات التى سبق شرحها وانتصر المسلمون وفتحوا البلد الذى غزوه فإنه يكون أمامنا فريقان : الأول أسرى الحرب والثانى أهل البلد المفتوح غير المقاتلين والجميع يصيرون فور النصر والفتح رقيقا للمسلمين .

( أولا ) الدليل على أن أسرى الحرب رقيق فى نظر الإسلام

( ١ ) يقول تبارك وتعالى « قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم قالوا تالله لقد علمتم ما جئنا لنفسد فى الأرض وما كنا سارقين قالوا فما جزاؤه إن كنتم كاذبين قالوا جزاؤه من وجد فى رحله فهو جزاؤه كذلك نجزي الظالمين فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاه فى دين الملك إلا أن يشاء الله نرفع درجات من نشاء

وفوق كل ذي علم عليم. قالوا إن يسرق فتد سرق أخ له من قبل فأمرها يوسف في نفسه ولم يبد لها لهم قال أنتم شر مكانا والله أعلم بما تصفون ، قالوا يا أيها العزيز إن له أبا شيخا كبيرا فخذ أحدنا مكانه إنا نراك من المحسنين قال معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده إنا إذن لظالمون ، (١) .

ففي قصة يوسف عليه السلام أنه حين أراد أن يستبقى أخاه بنيامين دبر حيلة لذلك بأن دس صواع (مشربة) الملك في رحل أخيه ثم حكم سائر إخوته في جزاء من يرتكب جرم السرقة فقالوا إن الجزاء في شريعتهم (وهي اليهودية) هو استرقاق السارق فقبل منهم يوسف ذلك ثم كان أن أخرج الصواع من رحل أخيه فظهر أمام إخوته وسائر الناس أنه سارق ، أما شريعة ملك مصر التي كان يوسف وزيرا بها في ذلك الوقت فلم تكن تجيز استرقاق السارق وإنما الضرب والتغريم فحسب فالتعبير في القصة بالفاظ ليأخذ ، فخذ ، نأخذ ليس له معنى آخر سوى الاسترقاق ، واسترق ، نستررق (٢) وأذن فالأخيد والأسير والرقيق كلها بمعنى واحد .

(٢) يقول تعالى د وأنزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب من صياصيهم وقذف في قلوبهم الرعب فريقا تقتلون وتأسرون فريقا ، (٣) . والآية في بني قريظة وهي تذكر للمسلمين نعمة الله عليهم بالصبر وتذكرهم بها ، فهم معنى تأسرون في الآية ؟ يقول ابن حزم د فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذهب الأحزاب رجع عن الخندق إلى المدينة ووضع المسلمون سلاحهم فأتاه جبريل عن الله تعالى بالنهوض إلى بني قريظة ... فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم على

---

(١) يوسف ٧٢-٧٩ وقد سبق أن تكلمنا قبل عن ملحظ عقوبة السارق في اليهودية والإسلام

(٢) راجع كتب التفسير والقصص القرآني ومنها على سبيل المثال المصحف المفسر لمحمد فريد

وجلد ٣ ص ٣١٤ ، قصص القرآن للأستاذ محمد أحمد جاد المولى وآخرين ص ١١٠-١١١

(٣) الأحزاب ٢٩ والصياصي الحصون .

بئر من آبارهم ... وحاصرهم خمسا وعشرين ليلة ... ونزل بنو قريظة على حكم سعد بن معاذ ... قال سعد : إني أحكم فيهم أن تقتل الرجال وتقسم الأموال وتسبى الذراري والنساء فقال رسول الله صل الله عليه وسلم : لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة .. وأمر رسول الله بقتل كل من أنبت وترك من لم ينبت ووهب .. ووهب أيضا ، (١) .

فواضح إذن أن الفريق الذى وقع عليه الأسر فى الآية يساوى الفريق الذى وقع عليه السبى فى شرح الإمام ابن حزم وهو شرح يحوى حديث الرسول ، وإذن فكلمة الأسر = السبى وكلاهما = الرق ، ويعزز هذا الفهم أن الرسول وهب بعض السبى ولا جدال فى أن محل الهبة رقيق قطعاً .

٣ — يقول تعالى « يا أيها النبى قل لمن فى أيديكم من الأمرى ، (٢) ومعنى فى أيديكم فى ملككم (٣) وإذن فالأسرى تساوى المملوكين والرقيق .

٤ — قال رسول الله حين وزع أسرى بدر على الصحابة « استوصوا بالأسارى خيراً ، (٤) والمسلم عند الفقهاء جميعاً أن الأسير بعد التوزيع يصير مملوكاً أى رقيقاً وإذن فالرسول يتكلم عن رقيق فمكانه يقول « استوصوا بالرقيق خيراً ، فكلمة الأسارى = الرقيق .

(١) جوامع السيرة ص ١٩١ - ١٩٦ .

(٢) الأنفال ٧٠ .

(٣) السكشاف للزمخشري ، مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفى .

(٤) يقول السيد عبد الحميد الخطيب عن أسرى بدر « لم ير النبى بدءاً من توزيع الأسرى على رجاله وأن يملكهم رقابهم على أن يقوموا بجمع نفقاتهم ويستخدموهم فى أعمالهم الخاصة إلى أن يتسنى لهم دفع الفدية المطلوبة أو يرق قلب مخدوميهم فيحورروهم من الأسر » أسنى الرسائل ص ٥٥٢ ، وانظر نظرية الحرب فى الإسلام ص ٦٢ .

٥ — يقول تعالى وما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض،<sup>(١)</sup> واللام في له تفيد الملك وهو ملك عام لجميع المسلمين .

٦ — يقول الرسول « لا يتعاطين أحدكم أسير صاحبه إذا أخذه فيقتله »<sup>(٢)</sup> والإضافة تفيد الملك وإن كان الملك هنا شائعا لأن الأسير ملك لجميع المسلمين قبل توزيع الغنيمة .

٧ — يقول تعالى ديا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك ،<sup>(٣)</sup> . يشرح ابن كثير الآية فيقول دأى وأباح لك الترسى بما أخذت من المغانم ، وقد ملك صفية وجويرية فأعتقهما وتزوجهما وملك ريحانه بنت شمعون النضرية ومارية القبطية ،<sup>(٤)</sup> .

والغنيمة ثمرة الانتصار في الحرب ، فإذا كانت الغنيمة سببا لملك اليمين فهي كذلك سبب لملك الأسير ولا وجه للتفرقة في خصوص الملك إذا اتحد سببه، وإذا افترضنا أن تلك التفرقة متصورة عقلا أو واقعا فإن ملك الأسير أشد قوة من ملك اليمين لأن سلطات المالك في الأول أكثر من سلطات المالك في الثاني ولأن ملك الأسير هو الأصل وهو الأول في الترتيب الواقعي أما ملك اليمين فهو الفرع وهو الثاني في الترتيب الواقعي ، ذلك أنه لا غنيمة إلا بعد انتصار المسلمين في القتال وإلا بعد الإثخان وإلا بعد الأسر ثم بعد ذلك يدخل المسلمون البلد المغزو المفتوح فيتمسكون الذراري والنساء وغيرهم ، فالترتيب هكذا :

---

(١) الأنفال ٦٧ .

(٢) المغنى ٨/٣٧٨ .

(٣) الأحزاب ٥٠ .

(٤) تفسير ابن كثير ٦/٥٧٥ وانظر أيضا تفسير الطبري ٢٢/١٥ .

١ قتال ← ٢ إثنان ← ٣ أسر ← ٤ غنيمة ← ٥ توزيع ، وإذن فالأسير = المملوك = الرقيق .

٨ — يقول تعالى «فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا اثبتهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء» (١) والمعنى فإذا لقيتم الكافرين في الحرب فاقتلوهم حتى إذا أغلظتم في قتلهم فأسروهم ثم منوا عليهم بالإطلاق أو خذوا منهم الفدية (٢) فإذا كان الله سبحانه وتعالى يأمر بإطلاق الأسير بدون مقابل أو بمقابل فإن معنى هذا أن ذلك الأسير قبل الإطلاق فاقد لحرية ، ومن هو فاقد الحرية ؟ أليس الرقيق ؟ وفي لغة أصولية فإنا نقول : إن قوله تعالى «فما منا بعد وإما فداء» يدل بالاختصاص على أن الأسير أرقاء ، ويؤيد هذا الفقه قول الرسول «لا عتق إلا بعد ملك» (٣) أي أن محل العتق رقيق وبما أن المن عتق فيكون محل المن رقيقاً وإذن فالأسير محل المن رقيق .

٩ — قال الرسول في أسارى بدر «لا ينفلتن منهم أحد إلا بفداء أو بضرب عتق» (٤) فقوله عليه السلام لا ينفلتن منهم أحد إلا بفداء يدل بالاختصاص على أن الأسير أرقاء كما سبق في تفسيرنا لقوله تعالى «فما منا بعد وإما فداء» وقول الرسول «... أو بضرب عتق» معناه أن أولئك كانوا تحت تصرف المطلق الرسول (أي جماعة المسلمين) ذلك التصرف الذي قد يصل إلى ضرب العتق، وكما أوضحنا في «نظريتنا في أسير الحرب» (إن الإنسان لا يملك حق التصرف في شيء من

(١) محمد ٤ (٢) المصحف المفسر من ٦٧٣ .

(٣) الكافي لأبي جعفر الكليني من فقهاء الشيعة - مخطوط .

(٤) نيل الأوطار للشوكاني ٢/٨



الأشياء بإعدامه إلا إذا كان مملوكا له ابتداء ، والحرب البشرية منذ نشأت تخوّل المنتصر الحق في تملك كل ما تقع عليه يده لا فرق بين شخص (أى جسد) عدوه المهزوم أو أمواله (١) .

وإذن فالأسير = المملوك = الرقيق .

هذه هي الأدلة الشرعية على أن أسرى الحرب رقيق في نظر الإسلام ، وهي تتضافر جميعا على إيضاح وإثبات أن يد الأسير هي في نفس الوقت يد رق ، وهذه النتيجة هي التي تتفق مع الواقع وتتفق مع طبيعة الأشياء والإسلام لا ينافي طبيعة الأشياء ، وقد قلنا في الجزء الأول إن الأسير منذ لحظة الأسر يبقى تحت التصرف المطلق للمنتصر وهذا ما حدث عبر تاريخ الحروب منذ كانت . . فإن شاء الأخير أكله ( وهذا ما حدث في مرحلة جمع الطعام عند الشعوب الأولى العريقة في البدائية ) أو قتله وإن شاء استحياه فاستعمله واستغله ويلاحظ القارىء أن هذه السلطات التي يستطيع المنتصر أن يباشرها على أسيره هي نفس سلطات حق الملكية التي يستطيع مالك الشيء أن يباشرها على هذا الشيء ( الاستعمال والاستغلال والتصرف ) أى أن يد الأسير هي في نفس اللحظة يد ملكية ، (٢)

( ثانيا ) الدليل على أن أهل البلد المفتوح رقيق في نظر الإسلام

١ — قوله تعالى « فريقتا تقتلونا وتأسرون فريقتا » وقد سبق شرح الآية ، فالفريق المأسور هو الذراري والنساء وهؤلاء ليسوا من المقاتلين وإنما من المدنيين وقد أثبتنا أن الأسرى رقيق .

٢ — قوله تعالى « وما ملكت يمينك بما أفاء الله عليك » وقد سبق شرح

الآية أيضا وواضح أن محل الملك إمام وليس من يقاتل .

٣ — سنة الرسول عليه السلام في سبي النساء والأطفال فور النصر في الحرب (١) فتمد سبي نساء وذراري بني المصطلق (٢) وأصاب سبايا في غزوة خيبر (٣) وملك نساء وعيال هوازن في غزوة حنين وكان عددهم ستة آلاف (٤) .

٤ — في غزوة فتح مكة (٥) أسلم أبو سفيان قبل أن يدخلها المسلمون فسأل العباس الرسول أن يجعل لأبي سفيان شيئا لأنه يحب الفخر فقال الرسول « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن » (٦) ثم دخل النبي والمسلمون مكة ثم المسجد الحرام وكانت قريش قد ملأته صفوفًا ينتظرون ماذا يصنع بهم فقال لهم يا معشر قريش ما ترون أني فاعل بكم قالوا خيرا أخ كريم وابن أخ كريم قال فإني أقول لكم كما قال يوسف لإخوته لا تثريب عليكم اليوم اذهبوا فأنتم الطلقاء « (٧) . وقول الرسول لقريش « اذهبوا فأنتم الطلقاء » هو تأكيد أو تنفيذ لقوله السابق لأبي سفيان

---

(١) زاد المعاد ٣/٢١٥ .

(٢) جوامع السيرة ص ٢٠٤

(٣) المرجع السابق ص ٢١٢

(٤) المرجع السابق ص ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥

(٥) اختلف في فتح مكة هل فتحت عنوة أو صلحا، ويقول ابن القيم في زاد المعاد ٢/١٧٢ إن الرأي الأول للجمهور ولا يعرف فيه خلاف إلا عن الشافعي وأحمد في أحد قوليه ، وهذا كلام غير دقيق لأن الإمام ابن حزم وقد عاش وتداول الناس كتبه قبل ابن القيم له رأى يخالف لرأى الجمهور وهو أن مكة كانت مؤمنة ولم تؤخذ عنوة ( جوامع السيرة ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ) وسواء غفل ابن القيم عن رأى ابن حزم أو أغفله فهو لإهمال غير لائق .

(٦) زاد المعاد ٢/١٦٥

(٧) جوامع السيرة ص ٢٢٩

على محضر من العباس وغيره ، ومن دخل المسجد فهو آمن ، لأن الكثير من قريش كانوا بالمسجد كما قلنا .

ويمكن أن نستنبط مما سبق :

( أ ) قوله عليه السلام « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » . الخ الحديث ، يدل بمفهوم المخالفة على أن من لم يدخل دار أبي سفيان ومن لم يغلظ بابه ومن لم يدخل المسجد فهم غير آمنين .

( ب ) قوله عليه السلام « اذهبوا فأنتم الطلقاء » يدل بالاقتضاء على أنهم قبل هذا القول النبوي ( وقبل الحديث الأول لأن القول الأخير تأكيد له كما فسرنا ) غير طلقاء أى أسرى وإلا كان وصفهم بالطلاق لغوا والرسول منزّه عن اللغو لأنه إنما ينطق عن الوحي ، يقول تعالى « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » (١) وواضح تماما أن الذين وجه إليهم حديث الرسول الأول كان من أفرادهم غير النساء والذرية ومقاتلون ومدنيون ، وكذلك الذين وجه إليهم الحديث الثانى ( وهم من كانوا بالمسجد ) كان منهم بالغون وشيوخ ومقاتلون ومدنيون . وإذن فأهل البلد المفتوح غير المقاتلين أى المدنيون يعتبرون (أو يقعون) فور الفتح رقيقا .

---

(١) النجم ٣ ، ٤ . وما يؤيد نظرتنا أن الشوكاني يفهم قول الرسول على أنه من إذ يقول مدافعا عن جواز المن بدون مقابل « وقوله تعالى فإذا منا بعد وإنا فداء يدل بمنطوقه على الجواز ويؤيده ما تقدم من منه .. على ثمانية بن أنال . . . **وعلى أهل مكة حيث قال لهم اذهبوا فأنتم الطلقاء** » نيل الأوطار ٢/٨ .



## المبحث الثاني

( آراء الفقهاء القدماء ونقدها )

أولاً : بخصوص الأسرى

يرى جماعة من العلماء أن استرقاق الأسرى لا يجوز أصلاً ، ثم ينقسمون  
فريقين الأول يذهب إلى أن الإمام مخير في الأسرى بين المن والفداء فقط (١)  
يقول الألوسى في قوله تعالى فإما منا بعد وإما فداء د وأخرج ابن جرير وابن  
مردويه عنه ... أتى الحجاج بأسارى فدفع إلى ابن عمر رجلاً يقتله فقال ابن عمر  
ليس بهذا أمرنا إنما قال الله تعالى حتى إذا اثنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا  
بعد وإما فداء ، (٢) والثانى يرى أن الإمام مخير بين المن والفداء والقتل فقط  
واحتجوا بحديث قتل النبي النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط من  
أسارى بدر (٣) .

وتذهب الأكثرية إلى أن الإمام بالخيار بين القتل والمن والفداء والاسترقاق  
يقول البغوى « والإمام بالخيار فى الرجال العاقلين من الكفار إذا وقعوا فى  
الأسر بين أن يقتلهم أو يسترقهم أو يمن عليهم... أو يفاديهم... وإليه ذهب ابن عمر  
وبه قال الحسن وعطاء وأكثر الصحابة والعلماء... هذا وهو الأصح والاختيار لأنه  
عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده » (٤) ويقول ابن القيم

---

(١) تفسير ابن كثير ٤٩٦/٧ (٢) روح المعاني للألوسى ١٠١/٨ - ١٠٢

(٣) تفسير ابن كثير المرجع السابق

(٤) تفسير البغوى « معالم التنزيل » على ابن كثير ٤٩٦/٧

و ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الأسرى أنه قتل بعضهم ومن على بعضهم وفادى بعضهم ... واسترق بعضهم ... قال ابن عباس رضى الله عنهما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأسرى بين الفداء والمن والقتل والاستعباد يفعل ما شاء هذا هو الحق الذي لا قول سواه ، (١) .

وندع الإجمال إلى التفصيل فنقول :

(١) يرى الحنفية أن الإمام مخير في الأسرى بين القتل والاسترقاق والمن بتركهم أحرارا بالذمة وذلك فيما عدا رجال مشركى العرب والمرتدين فلا يجوز استرقاقهم وإنما القتل أو الاسلام ، واستدلوا على الاسترقاق بأنهم غنيمة حصلت في أيدي المسلمين بإيجاف الخيل والركاب ، أما رجال مشركى العرب والمرتدين فلا يجوز فيهم الاسترقاق لأن الله يقول « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ، ولأن ترك القتل بالاسترقاق في حق أهل الكتاب ومشركى العجم هو للتوسل إلى الإسلام ومعنى الوسيلة لا يتحقق في حق مشركى العرب والمرتدين (٢) » .

(٢) يقول الإمام الأوزاعي بجواز القتل والمن والفداء والاسترقاق بالنسبة للأسرى أهل الكتاب والمجوس (٣) .

(٣) يذهب المالكية إلى جواز القتل والاسترقاق والمفاداة بالرجال دون المال ولا يجيزون المن ولا استرقاق كفار قريش بل يقتلون أو يسلمون (٤) .

(٤) يرى الشافعية جواز الأمور الأربعة (٥) وهم على عكس الأحناف يجيزون استرقاق رجال مشركى العرب والمرتدين لأنه « يجوز استرقاق مشركى

---

(١) زاد المعاد ٢١٥/٣ - ٢١٦ (٢) بدائع الصنائع للكاساني ١١٩/٢

(٣) المغنى ٣٧٢/٨

(٤) نيل الأوطار ٣٠٦/٧ ، المغنى ٣٦٣/٨ ، الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٣١

(٥) الأم للإمام الشافعى ١٥٦/٤

العجم وأهل الكتاب من العجم والعرب ، فكذا استرقاق مشركى العرب والمرتدين وهذا لأن الاسترقاق حكم الكفر وهم فى الكفر سواء فكانوا فى احتمال الاسترقاق سواء ، (١) .

(٥) ويذهب الحنابلة إلى جواز الأمور الأربعة وذلك فيما يتعلق بأهل الكتاب والمجوس ، أما بالنسبة لغيرهم من الكفار فلا يجوز الاسترقاق ويبقى الخيار بين الأمور الثلاثة الأخرى وذلك لقوله تعالى « اقاتلوا المشركين ، وقول الرسول « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، خصّ منهما أهل الكتاب بقوله تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون ، وخصّ منهما كذلك المجوس بقول الرسول « سنوابعهم سنة أهل الكتاب ، وقد ثبت أن النّبى أخذ الجزية من مجوس هجر وعلى ذلك فمن عدا أهل الكتاب والمجوس يبقى على مقتضى العموم فيما القتل وإما الإسلام (٢) .

والأحظ على المذاهب السابق عرضها :

(١) أن النقل عن ابن عمر فيه خلاف فالألوسى أورد أنه لا يرى سوى المن والفداء ، والبعوى ذكر أنه يميز الأمور الأربعة ، وأرجح الرواية الأخيرة لأن الأمور الأربعة المذكورة أثرت عن الرسول والخلفاء بعده ، ولكنى احتفظ بمعارضتى لتعبير الاسترقاق عندهم .

(٢) أن دائرة الرق عند الشافعية هي أوسع مما تكون لأنهم يميزون استرقاق

أسرى الكفار من كل صنف ثم تأخذ تلك الدائرة في الضيق عند المالكية فلا تشمل أسرى كفار قريش ثم تزداد ضيقا عند الحنفية فلا تحوى أسرى مشركى العرب والمرقدين ثم تصير أضييق ما تكون عند الحنابلة فلا تضم سوى أسرى أهل الكتاب والمجوس وأخيرا فلا استرقاق البتة عند جماعة من العلماء .

(٣) أن الرق عندهم جوازى لأنهم يقولون بخيار الإمام بين أمور .

(٤) أن معنى الرق عندهم مضطرب غير واضح وبالتالي فإن نقطة البدء في فقه المسألة عندهم خاطئة وبما يدل على هذا الاضطراب وعدم الوضوح :

(١) يرى الأوزاعى أن من قتل أسير غيره بعد أن يأتى به الإمام غرم ثممه لأنه أتلف من الغنيمة ماله قيمة فضمنه كما لو قتل امرأة من السبي (١) فواضح هنا أنه اعتبر الأسير مالا متقوما سببه الغنيمة أى أنه مملوك للمسلمين ومع ذلك فهو يرى جواز استرقاق أسرى أهل الكتاب والمجوس ، فهناك تناقض بين اعتبار الأسير فى يد الإمام مالا مملوكا للمسلمين وبين جواز استرقاق هذا الأسير لأننا إذا اعتبرنا الأسير مالا مملوكا فالكلام عن جواز استرقاقه (أو حتى وجوب استرقاقه) بعد ذلك لغو وخطأ .

(ب) يقول الألوسى د وإن أسلم الأسارى بعد الأسر لا يقتلهم لاندفاع شرهم بالإسلام ولكن يجوز استرقاقهم فإن الإسلام لا ينافى الرق جزاء على الكفر الأصلي وقد وجد بعد انعقاد سبب الملك وهو الاستيلاء على الحربى غير المشرك من العرب بخلاف ما لو أسلموا من قبل الأخذ فإنهم يكونون أحرارا لأنه إسلام قبل انعقاد سبب الملك فيهم ، (٢) وأى قارىء لهذا الكلام يفهم منه

(٢) روح المعاني المرجع السابق

(١) المرجع السابق ٣٧٨/٨

أن الأسير قبل الأمر حر أما إذا أمر فهو غير حر أى رقيق فكيف بعد ذلك  
نجز استرقاقه ؟ هل نصيره رقيقاً مرتين ؟

(ج) يقول ابن قدامة د ولنا على جواز المن والفداء قوله تعالى د فإما منا  
بعد وإما فداء . . . وإن أسلم الأسير صار رقيقاً فى الحال . . . ويحتمل أن يجوز  
المن عليه . . . وإنما جاز فداؤه لأنه يتخلص به من الرق . . . (١) فهو يقرر فى  
صراحة أن الأسير يتخلص بالفداء من الرق أى أنه قبل الفداء رقيق فكيف  
يقول إن الأسير بالإسلام يصير رقيقاً ؟ وكيف يقول قبل ذلك إنه يجوز  
استرقاقه ؟

(د) أنهم يقولون إن الأسير يجوز أن يضرب عليه الرق ، ونحن نسألهم ماذا  
كان وصف أو وضع ذلك الأسير قبل أن يضرب عليه الرق ؟ هل كان ضيفاً على  
المسلمين ؟ بالقطع لا لأنه غنيمة للمسلمين أى ملك لهم .

فيتضح مما سبق ومن الأدلة التى سبقناها قبل ذلك أنه لا محل للقول بجواز الرق  
أو وجوبه فالأسير رقيق قبل النظر فى هذا الوجوب أو ذاك الجواز .

ثانياً : بخصوص أهل البلد المفتوح ( المدنيين )

(١) مذهب الحنفية :

- (١) النساء والذراى يسترقون استدلالاً بفعل الرسول والصحابة من بعده (٢)
- (٢) الذى يولد لمثله ولد والشيخ الفانى ذو رأى والمشورة لا يباح تركهما فى  
دار الحرب ويخرجان إلى دار الإسلام والعلة فى إخراج الأول أن تركه فى دار

(١) المفتى ٣٧٤/٧ - ٣٧٥

(٢) بنائع الصنائع المرجع السابق



الحرب عون للكفار على المسلمين بالقتال ، والعملة في إخراج الشائى أن الكفار يستعينون برأيه على المسلمين (١) .

(٣) غير هؤلاء ممن لا يحل قتلهم ( لأنهم لا يقتلون ) كالشيخ الفانى غير ذى الرأى يجوز إخراجهم إلى دار الإسلام لفائدة المفاداة على قول من يرى مفاداة الأسير بالأسير ، وعلى قول من لا يرى لا يخرجونهم (٢) .

(٤) الحربى إذا دخل دار الإسلام بغير أمان فأخذه واحد من المسلمين فإنه يكون فينا لجماعة المسلمين على رأى أبى حنيفة ولمن أخذه خاصة على رأى الصاحبين وجه رأى أبى حنيفة أنه قد وجد ثبوت الملك لعامة المسلمين فى محل قابل للملك وهو المباح فيضير ملكا لكل كما إذا استولى جماعة على صيد، ووجه قول الصاحبين ( وهما الإمامان أبو يوسف ومحمد ) أن سبب الملك وجد من الآخذ خاصة فيختص بملكه (٣) .

(ب) مذهب الشافعى :

(١) ورد فى الأم للشافعى أن النساء والولدان يسيبون احتجاجا بفعل الرسول (٤) .

(٢) وجاء فى أحكام القرآن له أيضا أن كل ما حصل مما غنم من أهل دار

---

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق وقد أوضح الكاسانى بعد ذلك فى ص ١٢٠ أن الصاحبين هما اللذان يريان مفاداة الأسير بالأسير أما أبو حنيفة فلا يرى ذلك ولاذن فأبو حنيفة لا يجيز استرقاق الأصناف المذكورة فى المتن ولنا ملحظ فى ذلك بعد قليل .

(٣) المرجع السابق ص ١١٦ (٤) الأم ١٥٦/٤

الحرب قسم كله إلا الرجال البالغين فالإمام فيهم بالخيار بين الأمور الأربعة (١)  
(٣) يسي أولاد الرهبان أما الرهبان والراهبات فلا يسيون (٢) .

(ج) مذهب الحنابلة :

- (١) النساء والصبيان يسترقون أخذًا بفعل الرسول (٣) .
- (٢) من يحرم قتله غير النساء والصبيان كالشيخ والزمن والأعمى والراهب لا يحل سبيهم لأن قتلهم حرام ولا نفع في اقتنائهم (٤) .
- (٣) إذا أسلم عبد الحربى وخرج إلينا فهو حر وإن أسر سيده وأولاده فالسبي رقيقه (٥) .

وخلاصة هذه الآراء :

- (١) أن النساء والولدان يسترقون بالاتفاق ، والاسرقاق هنا وجوبى .
- (٢) أن الرجال البالغين يسترقون وجوبا عند الحنفية والحنابلة وجوازا عند الشافعية .
- (٣) أن الرهبان (والراهبات) لا يجوز استرقاقهم عند الشافعية والحنابلة .
- (٤) أن من لا يحل قتله ولا نفع في اقتنائه كالزمن والأعمى لا يجوز استرقاقه عند الحنابلة .

---

(١) أحكام القرآن ١/١٥٨  
(٢) الأم ٤/١٥٧  
(٣) المغنى ٨/٣٧٢  
(٤) المرجع السابق ص ٣٧٥  
(٥) المرجع السابق ص ٤٢٩



(هـ) أن غير النساء والولدان والبالغين والشيوخ ذوى الرأى يجوز استرقاقهم عند بعض الحنفية ولا يجوز استرقاقهم عند بعضهم الآخر .  
وألاحظ على ما سبق :

(١) مذهب الحنفية :

(أ) أن رأى أبى حنيفة بعدم جواز استرقاق الأصناف المذكورين فى رقم (هـ) أعلاه يتناقض مع رأيه فى الحربى الذى يدخل دار الإسلام بغير أمان فىأخذه واحد من المسلمين فقد اعتبره فىثا لجماعة المسلمين أى ملكا لهم ، وبدهى أن الحربى يجوز أن يكون من بين تلك الأصناف .

(ب) كذلك يتناقض رأى الصاحبين بجواز استرقاق تلك الأصناف مع رأيهما فى الحربى المذكور لانهما قالا بالجواز فى الحالة الأولى وبالوجوب فى الحالة الثانية رغم عدم وجود وجه للفرقة .

(ج) أن ذكر الكسانى لوجوب استرقاق الرجال البالغين المدنيين هنا يناقض ذكره لجواز استرقاق الأسرى هناك ، إذ ما الفرق فى الواقع أو فى العقل بين وضع (أو مركز) الرجال هنا ووضع الرجال هناك ؟ أليس الكل غنيمة ؟ بلى ، فكيف نوجب مرة ونجيز أخرى ؟

(٢) مذهب الشافعية : جاء فى الأم د . . وتسى أولاد الرهبان ونساؤهم إن كانوا غير مترهبين . . وأحب لو ترهب النساء تركهن كما أترك الرجال ، (١) وهذا كلام صريح فى عدم جواز استرقاق الرهبان والراهبات ، ولكن ما الدليل الشرعى على هذا ؟ لا دليل ! فضلا عن أن رأيه هذا

يتناقض مع ما نقلناه عنه في أحكام القرآن إذ يرى استرقاق جميع ما غنم من أهل دار الحرب ولم يستثن إلا الرجال البالغين فهؤلاء يجوز استرقاقهم .

(٣) مذهب الحنابلة : أن تعليل ابن قدامة عدم جواز استرقاق من يحرم قتله غير النساء والصبيان بأنه لا نفع في اقتنائهم هو تعليل ضعيف فقد يكون ثم نفع في اقتناء الأصناف المذكورة والأمثلة على ذلك غير عسيرة .

\* \* \*

بهذه الانتقادات وبما سبق أن قدمناه من أدلة يتأكد الحكم الذي توصلنا إليه وهو د أن المدنيين يقعون فور الفتح رقيقا ،

## المبحث الثالث

### أراء الفقهاء والكتاب المعدلين ونقدها

للمحدثين كتابات كثيرة في موضوع الرق في الإسلام يرى الباحث بوضوح غلبة المسحة الخطابية عليها . وربما كانت الرغبة المخلصة من غالبية الكتاب في الرد على افتراءات المستشرقين وأعداء الإسلام الذين يدّعون - كذبا أو جهلا - أن الإسلام دين رق ، هي التي أوقعتهم في الدراسة المتعجلة ، في حين أن أسلم رد هو الدراسة العلمية للإسلام ، فهذه الدراسة كفيلة بردع المكذب والمكابح وهداية من يلتمس الطريق إلى الحق .

ونظرا لكثرة الكتابات في الموضوع سنقتصر على جماعة من أبرز الفقهاء والكتاب في عصرنا ، ونخصص فقرة للكتابات المنحرفة المخالفة للإسلام .

(أولا) من الفقهاء : (١) الشيخ محمد الحضرى بك : يقول د بين القرآن

الكريم حكم أسرى الحرب بصراحة بقوله في سورة القتال (حتى إذا أئتمتهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها) فجعل ماخير فيه أولياء الأمور المن .. والفداء .. ولكن ذلك مشروط بالإئتمان في الأرض ومعناه المبالغة في قتل العدو .. كان الرقيق موجودا بأيدي العرب حين جاء الإسلام فأقرهم على ما كان بأيديهم ... ثم رغبهم ترغيبا شديدا في تحرير الرقاب وإزالة الرق عنها بجملة طرق .. وليس في القرآن نص واحد على الاسترقاق وهو ضرب الرق على الأسير في الحرب ، (١) .

ولنا ملاحظات ثلاث على هذا البيان :

(١) أنه يعرف الاسترقاق بأنه ضرب الرق على الأسير في الحرب وهذا تعريف خاطيء أو ناقص لأن الرق له مصادر أخرى كثيرة غير الحرب كما ذكرنا قبل .

(٢) أنه أغفل السنة الثابتة باسترقاق بعض الأسرى على حدد تعبيرهم ، أو غفل عنها .

(٣) إنه يقول إنه لا يوجد نص واحد في القرآن على الاسترقاق بالمعنى الذى حدده وهو ضرب الرق على الأسير في الحرب ، ولكن هل هذا صحيح ؟ لقد سبق أن شرحنا قوله تعالى « فإما منا بعد وإما فداء » ونزيد الأمر بيانا هنا : إن الشيخ الخضرى أديب وفقه وأصولى وله كتاب طيب فى أصول الفقه . يقول فى كتابه المذكور إن اقتضاء النص هو دلالة اللفظ على مسكوت عنه يتوقف صدق الكلام عليه وهذا عند الأصوليين من الخنفية أما عند غيرهم فهو دلالة

---

(١) تاريخ التشريع الإسلامى ص ٦٨ - ٦٩

المنطوق (١) فإذا طبقنا هذا الكلام الأصولي على آية المن والفداء فإذا نرى ؟ إن معنى المن أو الفداء يقتضى - حتى يستقيم المعنى أو يصدق أو يصح شرعا - أن يكون الذى يمن أو يفدى مسترقا لمحل المن أو الفداء ، وإلا استحال عقلا أو واقعا أو شرعا أن يكون له سلطة المن أو الفداء ، فالأمر المسكوت عنه هنا هو الاسترقاق وإذن فإذا استخدمنا مصطلحات الأصوليين من الحنفية فإننا نقول : إن الآية تدل بالعبارة على المن والفداء وتدل بالاعتضاء على الاسترقاق ، وإذا استخدمنا مصطلحات غير الحنفية ، فإننا نقول : إن الآية تدل بمنطوقها صراحة على المن والفداء وتدل كذلك على الاسترقاق دلالة مقصودة ولكنها غير صريحة أى أن الآية تقصد أن تتكلم عن الاسترقاق ولكنها لم تصرح به (٢).

( ٢ ) الشيخ أحمد إبراهيم بك : يقول « ولم يرد في الكتاب العزيز ذكر لاسترقاق أسرى الحرب مطلقا بل فيه المن والفداء .. لكن من الثابت في السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم استرق بعض الأسرى ومن على بعضهم وقبل الفداء من آخرين لمصالح اقتضت ذلك .. وبعد فأقول الذى يظهر لى أن سبب الاسترقاق ما قضت به الأسباب العتيدة في ذلك الزمن وبجارية المسلمين غيرهم من الأمم المحاربة لهم ومعاملتهم بالمثل جزاء وفاقا حتى إذا تغير الحال عند الأمم غير المسلمة فأصبحوا لا يقتلون أسرى المسلمين ولا يسترقونهم وجب معاملتهم بالمثل فلا تقتل لهم أسيرا ولا نسترقه وإلى غير هذا لا ينبغى المصير (٣) .

---

(١) أصول الفقه ص ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) ويضرب الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف مثالا مشابها أو قريبا فيقول « ومن هذا قول الإنسان لمن يملك عبدا اعتق عبدا عنى بألف فإن هذا يدل اقتضاء على شراء عبده منه لأنه لا ينوب عنه في حقّه إلا بعد أن يملكه منه بالشراء فالشراء ثابت بنفس هذه الصيغة اقتضاء » علم أصول الفقه ص ١٧٣ .

(٣) الأهمية وعوارضها في الشريعة الإسلامية ص ٣٤ - ٣٥ .

ونلاحظ على ما سبق :-

١ - أنه يرى معاملة الكفار بالمثل ويلزم من هذا الرأي :

( أ ) إذا قتل الكفار جميع أسرى المسلمين وجب على المسلمين قتل جميع أسرى الكفار .

( ب ) إذا من الكفار على جميع أسرى المسلمين وجب على المسلمين أن يمنوا على جميع أسرى الكفار .

( ج ) إذا فدى الكفار جميع أسرى المسلمين وجب على المسلمين أن يقدوا جميع أسرى الكفار .

( د ) إذا استرق الكفار ( واسترق هنا بتعبيرهم هم ) جميع أسرى المسلمين وجب على المسلمين أن يفعلوا نفس الأمر .

والنتيجة الأولى مخالفة للشرع لأن قتل الأسرى جوازى للإمام يفعله حسب مصلحة الأمة ، وأما النتائج الثلاث الأخرى فتتفيدها معناه خضوع إرادة المسلمين لإرادة الكفار ، والكفار يصدر عن تصرفاتهم عما يتفق مع مصالحهم الخاصة التى قد تتعارض مع مصالح المسلمين .

وإذن فبما أن النتائج المذكورة غير صحيحة فإن ما يؤدى إليها - وهو المعاملة بالمثل فى هذا الموضع - يكون غير صحيح .

٢ - يقول إن سبب الاسترقاق هو المعاملة بالمثل أى أن المسلمين يسترقون أسرى الكفار لأن الكفار يسترقون أسرى المسلمين ، فالحكم الشرعى وهو جواز الاسترقاق علته المعاملة بالمثل ، ولكن اجتهاد الشيخ فى العلة أو استنباطه لها غير صحيح لأن هذه العلة تؤدى إلى نتائج غير شرعية كما أوضحنا ، وعلى ذلك أيضا



فاجتهاده يؤدي من ناحية إلى أحكام لا دليل عليها ويعطل من ناحية أخرى حكما ثابتا بالسنة وهو استرقاق الرسول لبعض أسرى الكفار (كما يقولون) .

( ٣ ) الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة : يقول : وماذا يصنع الإسلام بأسرى الحرب ؟ أيمن عليهم بالحرية أو تؤخذ منهم الفدية أم يسترقون فيكونوا عبيدا للمسلمين ؟ لكي تكون إجابتنا من لب الإسلام ترجع إلى النصوص الدينية وإلى فعل الرسول صلى الله عليه وسلم . أما النصوص فأوضحها قوله تعالى : فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا اثبتتموهم فشددوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها . . . . وهنا نجد النص القرآني ليس فيه تجويز أمر ثالث وهو استرقاق الأسرى ولكننا لا نجد نصا يمنع الرق منعا صريحا وإن كان النص الكريم أقرب إلى المنع لأنه يحصر التخيير بين أمرين ( فإما منا بعد وإما فداء ) ولم يقل وإما استرقاقا فلا يكون الاسترقاق داخلا في معنى التخيير .

وإذا انتقلنا إلى السنة لا نجد نهيا صريحا عن الاسترقاق ولكن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينشئ رقا على حر في عهده قط ولقد حدث أن أصحابه سبوا السبايا في غزوة بني المصطلق واسترقوهم فلم ينهم بصريح العبارة ولكنه عمل عملا كان من شأنه أن حملهم على فك رقاب أسراهم . فقد روت الصحاح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انصرف من غزوة بني المصطلق كانت معه جويرية بنت الحارث التي كانت من الأسرى فدفعها عليه السلام إلى رجل من الأنصار تكون في ضيافته . . فاقبل أبوها ليقتديها ولكن النبي صلى الله عليه وسلم بعد افتدائها وإسلام أبيها طالب يدها فزوجها للنبي صلى الله عليه وسلم . . فقال الناس أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرسلوا ما بأيديهم من الأسرى الذين استرقوهم فلقد اعتق بتزوجه إياها مائة أهل بيت من بني المصطلق . . ونرى من هذا الفعل النبوي الكريم منعا



للاسترقاق بالفعل وإن لم يصحبه نهي بالقول ... ولم يجد القواد العرب نصا نبويا يمنع من الاسترقاق ولا نصا قرآنيا صريحا ينهى عنه **ووجدوا قانون المعاملة بالمثل** يوجب أن نرد الاعتداء بمثله ... عملا بقوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله » وقوله تعالى « والحرقات قصاص » وبتطبيق ذلك **القانون العادل** يكون على المجاهدين أن يسترقوا كما يسترق أعداؤهم والإثم في الحالين واقع على المعتدى فليس المدافع كمن يعتدى ، (١)

ويقول قبل ذلك « وإن الإسلام قد بالغ في إكرام الأسرى .. وكان الأسير يكون في ضيافة لا في أسر يؤدي إلى رق » ، (٢) . ثم يعقد فصلا بعنوان « رعاية الأعداء وأموالهم » ينتهى فيه إلى أن « الأمن ثابت للذين لا يقاتلون فلا يزعمون في أنفسهم ولا في أموالهم ... فالإسلام ما كان يحارب الرعايا إنما كان يحارب الملوك الذين كانوا يرهقون الشعوب .. » ، (٣) ،

ونلاحظ على كلام فضيلته :

(١) يقول « أم يسترقون فيكونوا عبيدا ، ولا فرق بين الاسترقاق والاستعباد وهو تكرار غير مستحب في الدراسة الفقهية وإنما مجاله الكتابة الأدبية والنثر الفني .

(٢) يقول عن قانون المعاملة بالمثل إنه قانون عادل . وهذا كلام غير دقيق على

---

(١) نظرية الحرب في الإسلام ص ٦٣ - ٦٥

(٢) المرجع السابق ص ٥٦

(٣) المرجع السابق ص ٦٧ - ٧١ ، وقد عاد المؤلف فـكره كل الآراء السابقة في

كتابه « العلاقات الدولية في الإسلام » .

إطلاقه وقد رأينا عند مناقشة رأى الشيخ أحمد إبراهيم أن المعاملة بالمثل لا تكون شرعية فى بعض الأحوال .

(٣) يقول إن النبى لم ينشئ رقاً على حر فى عهده قط وهذا مسلم ولكنه ليس موضع النزاع لأنه يتكلم عن جواز استرقاق الأسرى لا الأحرار .

(٤) يقول إن آية المن والفداء ليس فيها تجويز الاسترقاق وهى أقرب إلى منعه ، فإذا كان يرى أن الآية أقرب إلى منع الاسترقاق فهو إذن فى الأقل مكروه ولا نقول محرماً ، فهل يرضيه أن يفعل النبى شيئاً مكروهاً شرعاً وهو سيد الخلق وسيد البر والأسوة الحسنة ؟

(٥) أنه يرى جواز الاسترقاق تطبيقاً لقانون المعاملة بالمثل وهو نفس رأى أستاذه الشيخ أحمد إبراهيم فهو إذن متأثر أو أثر ، وقد تقدمت مناقشته .

(٦) يقول إن النبى تزوج جويرية بعد أسرها وافتدائها فدفعت تزوجه الصحابة إلى عتق سائر الأسرى وأن عمله هذا منع للاسترقاق بالفعل وإن لم يصحبه نهى بالقول ، هذا مع قوله قبل ذلك إن الصحابة استرقوا سبايا بنى المصطلق ولم ينههم النبى بصريح العبارة .

(١) وإذا افترضنا أن النبى ترك الصحابة يسترقون السبايا ولم ينههم ، أفليس تصرف الرسول هذا تقريراً لفعل الصحابة ؟ ثم أليس تقرير الرسول سنة شريعية محتمة الاتباع بلى ؟

(ب) ليس فى تزوج النبى جويرية منع للاسترقاق ولكنه حزنٌ خفى على العتق وكان من حق المسلمين أن يحتفظوا بالرقيق الذين وزعوا عليهم ولكنهم أطلقوهم بماملة للنبى وحباً .

(٧) يقول إن الصحابة سبوا السبايا في غزوة بني المصطلق واسترقوهم فلم ينههم النبي بصريح العبارة . ولست أدري كيف غاب عن فضيلته أن السبي لم يكن يسترق (بتعبيرهم) إلا بعد أن يقسمه النبي (صلعم) على الغائبين . يقول ابن القيم عن الرسول « ولما قسم سبايا بني المصطلق » (١) ويقول عنه أيضا « وكان صلى الله عليه وسلم يمنع التفريق في السبي بين الوالدة وولدها ... وكان يؤتى بالسبي فيعطى أهل البيت جميعا .. » (٢) وإذن فنقول الشيخ محمد أبي زهرة « فلم ينههم بصريح العبارة ، لأجل له بل هو استنتاج مناقض لفعل الرسول كما بينا .

(٨) رأيه في رعاية الأعداء غير سليم وقد سبق شرح ذلك تفصيلا .  
(٩) إن قوله عن الأسرى « أيمن عليهم بالحرية .. أم يسترقون ، ينطوى على تناقض بين لأن الأسرى إذا كانوا فاقدين للحرية فلا معنى للتساؤل عن استرقاقهم أو عدمه .

(٤) الأستاذ الشيخ محمد محمد المدني : يقول « لم يرد في القرآن الذي هو النصوص الأصلية والأساسية أي نص يدل على الأمر بالاسترقاق أو اتخاذ الإمام مراراً ... تتكفل النصوص من الكتاب والسنة ببيان أن الرق واقع مكروه وبتشريع ما يكفل تصفيته من العتق ... بقصر مورد الرق على الأسرى في حرب لإعلاء كلمة الله وفي هذه الحرب لا يجوز للمسلمين أن يتخذوا أسرى حتى يشحنوا في الأرض ... فإذا أئخذوا في حرب وانتصروا كان لهم أن يأسروا حينئذ ثم كان لأولياء الأمر الخيار المقرر بقوله تعالى «إما منا بعد وإما فداء .. وعلى هذا فلا ذكر صراحة للاسترقاق » (٣) .

(٢) المرجع السابق ص ٩٨

(١) زاد المعاد ٦٧/٢

(٣) المجتمع الإسلامي كما تنظمه سورة النساء ص ٢٨١ وما بعدها .

ونلاحظ على ما سبق :

(١) يقول ليس في القرآن نص على الاسترقاق وهذا كلام مبتور لأن فضيلته يعلم أن الأدلة الشرعية ليست قاصرة على القرآن ، صحيح أن القرآن هو الأساس ولكن السنة هي الدليل الثاني للشرعية وقد عرفنا أن السنة تميز أو توجب ( على حسب الأحوال وطبقا لتعبيرهم ) الاسترقاق .

(٢) يقول إن القرآن ليس فيه نص يدل على اتخاذ الإمام سراي، وهذا باطل فالنص موجود في القرآن وهو قوله تعالى : وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك ، وقد سبق شرح الآية .

(٣) يقول يقصر مورد الرق على الأسرى في الحرب ثم يقول ليس في آية المن والفداء ذكر صراحة للاسترقاق ويقول قبل ذلك ليس في القرآن أمر بالاسترقاق والحق أن هذا الكلام في غنى عن التعليق ؟ !

( ثانيا ) من المفكرين والادباء : (١) الدكتور أحمد أمين : يقول : وإن لم يكن صلح وانتصر المسلمون وفتح البلد فهناك أسرى حرب وهناك أهل البلد المفتوح الذين لم يكونوا في الجيش المحارب فأما الأسرى فإننا نجد أنه قد ورد فيهم في القرآن ( حتى إذا أمخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء ) وهي تدل على أن ليس للإمام في الأسرى إلا أن يمن عليهم ويطلقهم أو يأخذ منهم مالا فدية لهم أو يفتدى الرجل المسلم بالرجل المحارب ولكننا نجد من ناحية أخرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل أحسد هذين الأمرين أحيانا وكان يقتل الأسير أحيانا ويسترق أحيانا . . كل هذا جعل أئمة الفقهاء يختلفون في حكم الأسرى ، والذي يظهر لي أن هذه الأمور الأربعة متروكة للإمام يتصرف في

كل حالة حسب ما يحيط بها من ظروف مشددة أو مخففة ، (١) .

ويلاحظ على كلامه أنه تكرار لشروح الفقهاء السابقة وإن كان بيانه مبتورا وقد اختار جواز الأمور الأربعة دون أن يبين وجه اختياره - هذا بخصوص الأسرى .

أما بخصوص أهل البلد المفتوح فإن الدكتور أحمد أمين هو الكاتب الوحيد الذي أوضح الكلام فيهم إذ يقول د وأما أهل البلد المفتوح غير المحاربين فالإمام مخير بين استرقاقهم وتركهم أحرارا يدفعون الجزية . . وإذا استرق الأسرى أو أهل البلد المفتوح وزعت توزيع الغنائم . . .<sup>(٢)</sup> فله كل الفضل في بيان هذه النقطة لأن معظم الكتاب إن لم يكن جميعهم يعتقدون أن المدنيين المذكورين لا يقعون في الرق وقد مر بنا على سبيل المثال رأى الشيخ أبى زهرة في رعايا الاعتناء . بيد أن الدكتور أحمد أمين في بيانه لم يستدل لكلامه كما أنه من ناحية أخرى قد أوجز الرأى فيهم إيجازا مغللا لأننا سبق أن شرحنا رأى الفقهاء أصحاب المذاهب في المدنيين ، والحكم فيهم ليس مجرد د تخيير الإمام بين الاسترقاق والترك ، كما يقول الدكتور .

(٢) الأستاذ عباس العقاد : وله كتابات كثيرة في الموضوع منها كتبه الفلسفة القرآنية ، المرأة في القرآن ، داعى السماء بلال بن رباح ، حقائق الإسلام وأباطيل خصومه عدا مقالات في مجلة منبر الإسلام وربما في غيرها أيضا . يقول في كتابه الأخير د شرع الإسلام العتق ولم يشرع الرق . . ونحن نحب أن نلخص ما صنعة الإسلام في هذه المسألة ... إنه حرم الرق جميعا ولم يبيح منه إلا ما هو مباح إلى

---

(١) فجر الإسلام ص ٨٦ - ٨٧ (٢) المرجع السابق .



الآن... في نظام الأسرى وتسخيرهم في أعمال من يأسرونهم من المقاتلين، (١)

ونلاحظ على قوله أنه استهل الموضوع استهلالا خاطئا ولم يلبث أن ناقض نفسه بعد عدة أسطر . فكيف يصح لدى العقول عديم شرع الإسلام للرق وإباحته ؟ أليست لإباحة الرق شرعا له ١٩ بلى . والكتاب بعيد عن الأسلوب العلمي في الكتابة والقارىء لا يجد إلا كلاما مفسكا وعرضا خطايا .

(٣) الأستاذ أمين الخولى : يقول . . . ففي فهمهم للإسلام بالأمس أبقوا الأمر مصدرا للرق وانهكوا إجماعهم على جواز استرقاق الأسرى إلا مشركى العرب والمرتدين وجعلوا لحاكمهم الخيار إن شاء قتل الأسرى وإن شاء استرقهم وإن شاء تركهم أحرارا أهل ذمة . . . (٢) .

ويقول عن آية المن والفداء : فلنفهمها بحس اللغة العربية المفهومة والأدنى... فسئرى أن معناها هو دوران معاملة الأسرى بعد الغلبة بين أمرين لا ثالث لهما وتحديد معاملة الأسرى بهاتين المعاملتين دون غيرهما هو معنى إما فى العربية . . . ولانعرف فى القرآن آية أخرى تدل على معاملة للأسرى بغير هاتين الحالتين . . . ومن هنا نفهم فى اطمئنان أن القرآن أو قل الإسلام كما ينبغى أن يفهم غدا لا يسترق أحدا بل يقطع مدد الرق إذا ما كان الواقع حتى اليوم لا يقطع استمرار الحرب فليكن هذا الضرر المستمر وهو الحرب حتى تبلغ الإنسانية غير اليائسة من الرقى الصاعد ما يقضى عليها . . . وليكن هناك أسرى فى هذه الحروب فما يفهم الإسلام لغد إلا أن يعاملوا بإحدى هاتين الحالتين المن أو الفداء . . . ومن هذا الجو ما نجد



في غير هذه الآية الخاصة من حسن القرآن العام نحو الرق وإنه حسن كريم راق  
متلطف . . فإذا به لا يستعمل . . كلمة الرق ولا يذكر أرقاء بل يسميهم  
الرقاب . . (١)

ونلاحظ على كلام الأستاذ : أنه تكلم كثيرا (قبل المذكور سابقا) عن المنهجية  
في الكتابة وأخذ يعيب على القدماء فهمهم الخاطئ الذي يخالف سمات الإسلام  
وأهدافه وينعى على المحدثين نظرم القاصر الذي لا يقوم على منهج ولا أصول ،  
ثم بعد كل ذلك تفاجأ فإذا الجبل يتمخض عن فار وإذا الغنى المدعى يستحيل  
إلى فقر :

(١) فالأستاذ يقول إن القدماء أجمعوا على جواز استرقاق الأسرى إلا  
مشركي العرب والمرتدين. ونحن نسأله أين هذا الإجماع ؟ ألم تكن المنهجية والدقة  
تطلبان الإشارة ولو إلى مرجع واحد يرشد القارئ إلى هذا الإجماع ؟ واليقين  
أنه لا يوجد إجماع ، والقارئ يستطيع أن يراجع ما سبق ليرى أكثر من خلاف  
في أمر الأسرى .

(٢) وهو يشهد براعته اللغوية وتفنته الأدبي فلا يخرج من الآية إلا بأنها تفيد  
المن أو الفداء وأن إما تفرض عدم معاملة الأسرى إلا بهذين الأمرين وأن  
الإسلام في تطلعه إلى الغد لا يسترق أحدا ؟ وهكذا في بساطة يفسر الأستاذ  
ويستنبط ويضرب عرض الحائط (إن كان ثم حائط) بسنة الرسول وسنة  
الخلفاء من بعده :

(٣) ثم يقول إن القرآن كان كريما متلطفا بالرفيق فلم يدعهم إلا بالرقاب .

أرأيت إلى المنهجية في البحث والشمول في الدرس ١٤ وما رأى الأستاذ حين يقرأ في القرآن هذه الألفاظ : عباد ، إماء ، مملوك ، عبد ، أو يطلع في السنة على هذه الكلمات : رق ، رقيق ، عبد ، مملوك ، هل يقول إن الله ورسوله ليسا كرمين متلفين بالرقيق ؟ نستغفر الله !

(٤) الدكتور على عبد الواحد وافي : يقول : فإن الإسلام لا يجعل الرق نتيجة لازمة للأسر بل يبيح للإمام أن يمن على الأسرى بدون مقابل أو يطلق سراحهم في نظير فدية أو عمل يؤدونه أو في نظير أسرى من المسلمين عند العدو أو في نظير جزية تفرض على رءوسهم بل إن القرآن قد تحاشى أن يذكر الرق من بين الأمور التي يباح فيها للإمام أن يعامل بها الأسرى واقتصر على ذكر المن والفداء ، قال تعالى : فإذا لقيتم الذين كفروا ... الآية ، (١) وهذا سرد لكلام الفقهاء القدامى والجديد عنده تعبيره بأن القرآن تحاشى ذكر الرق في الآية وهو تعبير غير موفق ونخاطبه ، كما سبق أن شرحنا .

\* \* \*

ونختتم ملاحظتنا على الكتاب المعاصرين بأن بعضهم استعملوا التعبير الدقيق الذي سبق أن شرحناه وهو أن الأسرى رقيق ، ولكنهم عادوا فنقضوا ذلك المعنى مما يدل على أن الاستعمال الأول الصحيح كان عفويا غير مقصود ، ومن هؤلاء الأستاذ العقاد فهو يعقد فصلا بعنوان الأسر أو الرق (٢) ولكنه يعود فيفرق بين المعنيين في سائر كتاباته . كذلك الدكتور مصطفى الرافعي فهو يقول

---

(١) قصة الملكية في العالم ص ١١٢ .

(٢) الفلسفة القرآنية ص ١٠٣ .

« لقد اعتبر الإسلام الأسرى أرقاء » (١) وذلك بعد أن قال إن الأسرى إذا لم يمن عليهم ولم يفتسدوا أنفسهم كان نصيبهم الاسترقاق (٢) وإن كان هنا قد بدأ بالفهم الخاطئ ثم انتهى بالتعبير الصحيح . كذلك ما في كتابات السيد عبد الحميد الخطيب (٣) والدكتور مصطفى الشكعة (٤) فهما يستعملان التعبير الصحيح مرة والخاطئ أخرى .

\* \* \*

مثال للكتابات المنحرفة المخالفة للإسلام : عثرت في إحدى المكتبات التي تتعامل في الكتب القديمة على كتاب عجيب من خمس عشرة صفحة مكتوب على غلافه (الرق في الإسلام وحكمته - لصاحب الدولة حبيب فضل باشا العلوي أمير ظفار أدام الله دولته - طبع على نفقة على أفندي الخطاب السكتي الشهير بحماره غطاس بالسكة الجديدة بجوار أجزخانة المعارف بالإسكندرية ) ولم تذكر سنة الطبع ، ثم رأيت مكتوبا على الصفحة التالية للغلاف ( هذه رسالة إسعاف الشفيق ببيان حكمه بيع الرقيق لصاحب الدولة والسيادة السيد الشريف الحبيب فضل باشا ابن الحبيب الغوث علوي بن محمد بن سهل العلوي الحسيني أمير ظفار ) .

ونحن لاثبت كل هذا عبثا أو لتضخيم المكتوب ولكن للإفادة منه في البحث فال مؤلف أمير ظفار وهو علوي من ذرية الحسين لأنه أوضح ذلك في كتابته ولأنه يقول في ص ٨ ( وقد اتصل بنا من كلام سيدنا الإمام على كرم الله وجهه ما هو

---

(١) الإسلام نظام إنساني ص ١٩٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٩٩ .

(٣) أسنى الرسائل ص ٥٥٣ - ٥٥٤ .

(٤) إسلام بلا مذاهب ص ٥٣ - ٥٥ .

خليق بذاته من العلو والسمو) وهذه اللمحة في تكريم على رضى الله عنه لا تصدر إلا من شيعى . وقد انتشر المذهب الزيدى ( وهو من الفقه الشيعى ) فى القسم الشمالى من اليمن وما جاورها ولا يزال ( وانحدر منه المذهب الهادوى ) . فالمؤلف إذن شيعى حسينى زيدى وربما كان هادويا أيضا .

والمذهب الزيدى وكذلك الهادوى يتفقان فى الغالب مع المذهب الحنفى (١) . ولعلنا نلاحظ من ناحية أخرى أن تلك المناطق كانت مسرحا لأفكار القرامطة ، بل إن فريقا من البهرة السليمانية من الإسماعيلية لا يزالون باليمن حتى الآن (٢) . وغنى عن البيان أن القرامطة والإسماعيلية لهم آراء كثيرة مخالفة للشريعة ، وسوف نرى ما إذا كانت آراء هذا المؤلف أقرب إلى المذهب الزيدى (أو الهادوى) الذى هو فى أغلبه متمش مع المذهب الحنفى أو أقرب إلى المذاهب المناقضة للشريعة ، فإذا وضح أنها مخالفة فإن معنى ذلك وجود جماعة تعتقد هذه الآراء فليس معقولا أن تقتصر على مثل هذا المؤلف وخاصة وهو شريف علوى وأمير ظفار كما هو مدون فى كتابه .

يقول : إن الحكمة الربانية الباهرة قضت بترتيب نظام هذا الكون على أبداع أسلوب .. ومن فروع ذلك النظام الإلهى المتقن جعل الخلق صنفين خادم ومخدوم ... وإذا تقرر هذا بالبدهة نعلم أن الخادم إما أن يكون بالاستئجار وإما أن يكون بالتلك وقد رأينا المهتمين بمنع الاسترقاق لا يلتفتون إلى مسألة الخادم المستأجر بل جعلوا أكبر همهم مسألة الخادم المملوك مع أن الناظر إلى هاتين المسألتين نظر

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية ١٧/٢ - ٥٢١ ، محاضرات فى تاريخ الفقه الإسلامى

لقسم الدكتوراه بمحفوظ الإسكندرية للأستاذ الشيخ عبد العال عطوه ص ٨٨ .

(٣) اسلام بلا مذاهب ص ١٧٥ - ١٧٦ .

الحاذق اللبيب يظهر له أن الخادم المملوك أربح من الخادم المستأجر والرافة به والشفقة عليه أتم من وجوه كثيرة .. فجزى الله الاسترقاق عن الأرقاء أحسن الجزاء إذ قد رأيت وسمعت أنه هو السبب الوحيد لترقية أولئك الأرقاء حتى يبلغ بالكثير منهم إلى ذروة السعادة خصوصا عند أهل الدين المحدثى. فهل بعد هذا البيان يمكن تصديق المحرضين على منع الاسترقاق في دعواهم أن ذلك السعى منشؤه الشفقة الحقيقية على الخلقة البشرية . . ولا يعزب عنك أنه مع ذلك السعى الحديث الذى يتكبد أولئك المدعون بالشفقة الإنسانية لا يمكن منع الاسترقاق من جميع جهات الدنيا لأنه أمر مخالف للحكمة الإلهية ومناف للنواميس الطبيعية فهو إذا سعى فى تحقيق أمر مستحيل .

ونلاحظ على ما تقدم :

١ — أنه يرى أن الاسترقاق مساوق للحكمة الإلهية ويبارك الرق ويدعو إليه . وهذا رأى مخالف لأصل كبير من أصول الإسلام وهو تكريم بنى آدم والأخوة والمساواة بين الناس ولا تطيل فى ذلك .

٢ — أنه يرى أن منع الاسترقاق مستحيل لأن هذا المنع يخالف الحكمة الإلهية والنواميس الطبيعية . وهو بهذا يرد على الحملة العالمية لمنع الرق وتجار الرقيق فى الماضى القريب . ولا شك أن هذا المؤلف يعلم الآيات التى تحض على العتق والتى توجب كفارة لبعض المعاصى وكذلك الأحاديث النبوية التى تندب إلى العتق والتى توجب كفارة، بل إن كتب الشيعة نفسها فيها نقول عن أئمتهم تتحدث عن العتق والتدبير والمكاتبه ، فكيف بعد كل هذا يقول إن منع الاسترقاق مستحيل ؟ وكيف يكون منع الاسترقاق مخالفاً لحكمة الله والله يقول «فلأنتحم



العقبة وما أدراك ما العقبة فك رتبة ، (١) . إن هذا إلا افتراء على الله ومخالفة عن شريعته .

٣ — يقول إن الاسترقاق هو السبب الوحيد لترقية الأرقاء . وهذا محض استهزاء واستخفاف بالعقول ! فهل يرى سموه أن الحرية هي السبب في انحطاط البشر ١٤ .

يتضح مما سبق أن آراء هذا المؤلف بعيدة عن مذاهب أهل السنة وبعيدة كذلك عن المذهب الزيدى (والهادوى) وهو جدير بأن ينضم إلى زمرة المخالفين للإسلام .

#### وبعد فما مصير هؤلاء الرقيق؟

(أولاً) الأسرى : إن للإمام أو من يقوم مقامه أن يقتلهم كلهم أو بعضهم أو يمن عليهم أو يفديهم كلهم أو بعضهم ، فإن فعل أمراً مما ذكر فن بقى فإنه يوزعه على بيت المال وجيش المسلمين .

وقد سبق ذكر الدليل على جواز القتل والمن والفداء ، أما التوزيع فيقول تعالى ذوا علموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، (٢) فخمسة الغنيمة يوزع على الوجوه المذكورة في الآية ، وأربعة الأخماس توزع على الغانمين : يقول ابن القيم (حكم صلى الله عليه وسلم أن للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم ، هذا حكمة الثابت عنه في مغازية كلهم وبه أخذ جمهور العلماء) (٣) .

(٢) الأنفال ٤١ .

(١) البلد ١١ - ١٣ .

(٣) زاد المعاد ٢١٦/٣ .



(ثانياً) المدينون :

١ — لا يجوز قتلهم وقد سبق ذكر الدليل على ذلك .

٢ — النساء والأطفال يجوز للإمام أن يمن عليهم أو يفديهم بشرط أن يعرض المستحقين من بيت المال والدليل على هذا التعويض وأنه حق للمستحقين فعل الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .

٣ — من سوى النساء والأطفال يجوز للإمام أن يمن عليهم أو يفديهم كلهم أو بعضهم بدون تعويض لأنه لم يؤثر عن النبي أنه عوض الغنائم هنا كما فعل بالنسبة للنساء والأطفال .

( ثالثاً ) إذا وقع أحد من الكفار في أيدي المسلمين عفواً بدون قتال كان فينا ، ويقول القرآن فيه « وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير ، ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، (٢) فالفرق بين الغنيمة والفىء أن الأولى ثمرة لا يجاف الخيل والركاب ( أى القتال بمعداته ) والثاني ما حصل عليه المسلمون بغير لا يجاف خيل ولا ركاب ( أى بدون قتال ولا استعمال لآلات القتال ) فالفىء ملك لبيت المال يوزعه الإمام على الوجوه المذكورة في الآية ، وبعد موت الرسول فإن سهمى الرسول وذوى قريبه يكونان لبيت المال وعلى الإمام أن يصرفهما حسب مصلحة الأمة .

(١) راجع الأحكام السلطانية ص ١٢٦ - ١٤١ ، جوامع السيرة ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ،

الإسلام نظام إنسانى ص ١٢٤ .

(٢) الحشر ٦ ، ٧ .

## المبحث الرابع

### ( أقسام الرقيق )

يتضح مما سبق أنه يوجد نوعان من الرقيق : الأول الرقيق العام وهو الرقيق الناتج من الحرب ( غنيمة أو فيثا ) قبل توزيعه على المستحقين ، ثم هو الرقيق الذى يكون من نصيب بيت المال بعد التوزيع كما بينا ، والثانى الرقيق الخاص وهو الذى فى يد الأفراد ، وينقسم إلى الفروع الآتية :

(١) القن ( مذكر ومؤنث ومثنى وجمع ) وهو الرقيق الخالص لمولاه رقبة ويبدأ وهو الرقيق عند الإطلاق .

(٢) المكاتب (والأنثى مكاتبة) وهو من تعاقد مع سيده على مقابل يسكون بوفائه له حراً ، ويصير بالتعاقد حراً ليد يكسب ويملك ولا يسكون للسيد استخداماً ولا إجارته ولا إعارته ولا أخذ كسبه ولا أرش (بفتح فسكون الدية) الجنائية عليه ولا يلزمه أرش جنائته ولا نفقته (١) ولا يملك السيد وطء مكاتبته (٢) .

ويقول ابن قدامه إن المكاتب لا يقبل قوله إنه مكاتب إلا ببينة لأن الأصل عدمه ، فإن صدقه السيد ففيه وجهان أحدهما يقبل تصديقه لأن الحق فى العبد لسيده فإذا أقربا انتقال حقه عنه قبل والثانى لا يقبل لأنه متهم فى أن يواطئه ليأخذ به المال (٣) .

(٢) المرجع السابق ص ٥٠٥

(١) المغنى ٦٣٣/٧

(٣) المرجع السابق ٤٣٠/٦

وهذا الوجه الثاني في رأي غير مقبول لأن السيد يستطيع أن يتعاقد مع عبده على الكتابة أولا فكذلك أخيرا ، أما التعامل بأخذ المال فلا وجه له أيضا لأن القائل بعدم تصديق السيد للمكاتب في ادعائه بأنه مكاتب معناه اعتباره عبدا فإذا كان بيده مال فهو لسيد .

ودليل المكاتبه قوله سبحانه وتعالى « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيماكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » (١) ويقول الزمخشري « وهذا الأمر للندب عند عامة العلماء وعن الحسن رضي الله عنه ليس ذلك بعزم إن شاء كاتب وإن شاء لم يكاتب ، وعن عمر رضي الله عنه هي عزمة من عزمات الله وعن ابن سيرين مثله وهو مذهب داود ، (٢) وارى الإخذ بمذهب عمر وابن سيرين وداود أى أن الأمر بالمكاتبه يفسد الوجوب والدليل عندي :

(١) أن الأمر بالإعانة ( وآتوهم ) يقوى الأمر بالمكاتبه ويصعد به إلى مرتبة الوجوب .

(٢) أن اعتبار الأمر للوجوب يتفق مع روح التشريع الذي يتطلع إلى تصفية الرق .

(٣) أن اعتبار الأمر للندب يناسبه أن يكون التحرير بلا مقابل أما التحرير بمقابل فيناسبه الوجوب .

(٤) أن أكثر العلماء على أن الأمر بالإعانة للوجوب ولما كانت الإعانة فرعا

للمكاتبة فلا يقبل أن يكون الفرع أقوى من الأصل وعلى ذلك فالأمر بالمكاتبة يفيد الوجوب بالأولى .

(٣) المدبر ( بفتح وتشديد الباء والآنثى مدبرة ) يقول السرخسي « التدبير العتق الموقع في المملوك بعد موت المالك عن دبر منه مأخوذ من قول الرسول في أم الولد فهي معتقة عن دبر منه » (١) أي أنه « إضافة العتق إلى ما بعد الموت أو تعليق العتق بالموت » (٢) .

(٤) أم الولد : وهي الأمة التي تلد من سيدها ( ويعترف بولده منها ) وله استخدامها وإجارتها وتزويجها وكتابتها وتعتق بعد موته من كل ماله ولا تسعى في شيء لا للدائنين ولا للورثة (٣) ولكن هل يجوز له أن يبيعها ؟ يقول السرخسي « بيع أم الولد باطل في قول جمهور الفقهاء وكان بشر المريسي وداود ومن تبعه يجوزون بيعها لأن المالية والمحلية للبيع قبل الولادة معلوم فيها يتيقن فلا يرتفع إلا يتيقن مثله وخبر الواحد لا يوجب علم اليقين ، وأدلة الرأي الأول أن البيع يمتنع لثبوت الحرية في جزء منها أو لأنها صارت منسوبة إليه بالولد فيقال أم ولده وهذه النسبة توجب العتق فيمتنع البيع ضرورة وبالألفصال يتقرر هذا المعنى ، وبديل حديث عكرمة عن ابن عباس أن الرسول قال « إنما أمة ولدت من سيدها فهي معتقة عن دبر منه » ولما ولدت مارية إبراهيم قيل للرسول ألا تعتقها قال « قد أعتقها ولدها » فاستحقاقها العتق يمنع بيعها ، وبحديث سعيد بن المسيب قال أمر الرسول بعتق أمهات الأولاد من غير الثلث وأن لا يبعن في دين (٤) .

(٢) المرجع السابق ٩٥/١٩

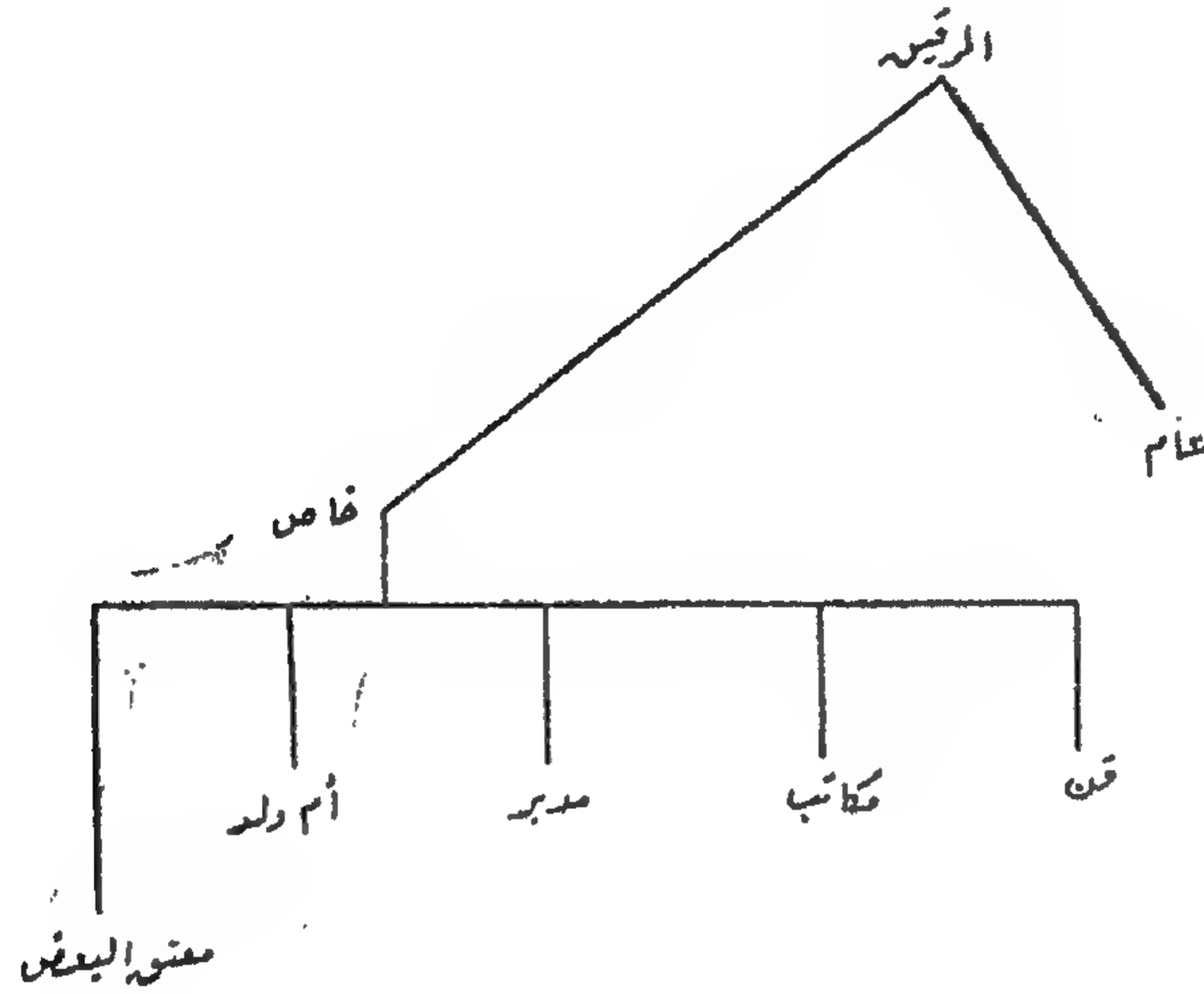
(١) المبسوط ١٧٨/٧

(٣) الأهلية وهوارضها في الشريعة الإسلامية ص ٢٦ وشرط الاعتراف عند البعض فقط .

(٤) المبسوط ١٤٩/٧ .

ويقول مالك بأن أم الولد لا تكون كذلك إلا إذا ولدت وهي في ملك الأب،  
وإذا اشتراها وهي حامل منه ثم وضعت عنده (أي وهي في ملكه) كانت أم  
ولده بهذا الحمل (١).

(٥) معتق البعض : ويكون إذا أعتق السيد جزءا من عبده أو اشترى  
اثنان مثلاً عبداً ثم أعتق أحدهما نصيبه .



---

(١) الموطأ بشرح الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ٢ / ٥٣٨ .

## الفصل الثالث

### ( حياة الرقيق )

المبحث الأول : العبادات

المبحث الثاني : الأحوال الشخصية والموارث

المبحث الثالث : المعاملات المالية

المبحث الرابع : الأهلية

المبحث الخامس : العقوبات

المبحث السادس : معاملة الرقيق





## المبحث الأول

(العبادات)

### (١) الزكاة :

(١) زكاة الأموال لا تعطى للرقيق لأن نفقته على سيده ولا تؤخذ منه لأنه لا يملك أو لأن ملكه غير تام (١) ويعطى سهم من الزكاة إلى المكاتبين وهذا رأي جمهور العلماء وخالفهم مالك (٢) وسنعود إلى ذلك في فصل تحرير الرقيق . ولكن تعليل عدم أخذ الزكاة بأنه لا يملك غير صحيح في رأيي لأنني سأثبت فيما بعد أنه يملك ، والصحيح الاستدلال بالحديث الآتي عن المكاتب .

(٢) المكاتب لا زكاة في ماله لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا زكاة في مال المكاتب (٣) (وإذن فأولى ألا زكاة في مال غير المكاتب) .

(ب) الحج : لا يجب على العبد دلالة عبادة تطول مدتها وتعلق بقطع مسافة وتشرط لها الاستطاعة بالزاد والراحلة ويضيع حقوق سيده المتعلقة به فلم يجب عليه (٤) .

(ج) الجهاد : لا يجب على العبد كالحج ولأن النبي كان يبايع الحر على الإسلام والجهاد ويبايع العبد على الإسلام دون الجهاد (٥) .

---

(١) المدونة الكبرى لما لك ٦٠/٢ ، المغني ٦٥٢/٢ ، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة قسم العبادات ص ٤٧٢ ، ٤٧٣ .

(٣) المرجع السابق ٦٢٤/٢

(٢) المغني ٤٢٩/٦

(٥) المرجع السابق ٣٤٧/٨

(٤) المرجع السابق ٢١٨/٣

## المبحث الثاني

( الأحوال الشخصية والموارث )

### ( ١ ) التسرى (١)

أولا تسرى السيد : يقول تعالى « حرمت عليكم » الآية ، إلى أن يقول سبحانه « والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكم » (٢) ويقول « والذين هم أفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيما نكم فإنهم غير ملومين » (٣) فالسيد يحل له أن يوطأ أمته بدون عقد لأن ملك الرقبة يفيد ملك المنفعة وإباحة البضع فلا يجتمع معه عقد أضعف منه (٤) .

ولكن عندنا أصنافا ثلاثة من الجوارى : جارية مسلمة وأخرى كافرة كتابية وثالثة كافرة غير كتابية ، ولا خلاف في حل الأمة المسلمة لسيدها وإنما الخلاف في حل الآخرين :

( ١ ) التسرى بالأمة الكتابية (٥) يرى الحسن أن الأمة الكتابية حرام على سيدها لأنه يحرم عليه زواجها فحرم التسرى بها كالجوسية ، ويرى سائر أهل العلم أنها حلال له ، ويستدل ابن قدامة بقوله تعالى « إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيما نكم فإنهم غير ملومين » وبأنها ممن يحل نكاح حرائرهم فحل له التسرى بها

---

(١) السرية ( بضم السين وكسر الراء المشددة وفتح الياء المشددة والجمع السراى )  
الأمة التى بواها سيدها بيتا منسوبة إلى السر وهو الإخفاء لأن الإنسان كثيرا ما يسرها ويستترها عن حرته .. وقال الأخفش هى مشتقة من السرور لأنه يسر بها يقال تسرر جارية وتسرى - مختار الصحاح مادة سرور .

(٢) النساء ٢٣ - ٢٤ (٣) المؤمنون ٥ = ٦ المعارج ٢٩ - ٣٠

(٤) المرجع السابق ٦ / ٥٩٤ - ٥٩٥

(٢) النساء ٢٣ - ٢٤

(٤) المغنى ٦ / ٦١٠

كالمسألة ، ثم يبين ابن قدامة العلة في تحريم نكاح (زواج) الأمة الكتابية بأن فيه إرقاقاً للولد وإبقاء له مع كفرة وهذا المعنى غير موجود في التسرى .  
(ب) التسرى بالأمة الكافرة غير الكتابية : يرى طاوس أنها حلال لسيدها واحتج بعموم الآيات المذكورة ويرى سائر أهل العلم أنها حرام ، ويقول ابن عبد البر إن إباحة وطئها منسوخة بقوله تعالى « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » (١) .

ولا يجوز للوقوف عليه أن يظأ الأمة الموقوفة وذلك خشية الحبل فتشقص أو تلف أو تخرج من الوقف بكونها أم ولد وكذلك لا يجوز للراهن وطء أمته الموهونة في قول أكثر العلماء لنفس السببين (٢) .

ولا يجوز للسيد أن يصيب المرأة وابنتها من ملك اليمين ، وقد نقل عن عمر النخى عن ذلك ونقل عنه أنه وهب جارية لابنه وقال له لا تمسها فإنى قد كشفتها ونقل عن على والزبير تحريمهما الجمع بين الأختين من ملك اليمين ، وقال عثمان أحلتها آية وحرمتها آية وأنه لا يجب أن يصنع ذلك (٣) .

ولا يجوز للسيد وطء أمته التى بعضها حر لأنه لا يملك جميعها وكذلك مكاتبته لأنها بمنزلة الخارجة عن ملكه (٤) .

ولا قسم على السيد فى ملك يمينه لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان له مارية القبطية وريحانة فلم يكن يقسم لهما ولأن الأمة لاحق لها فى الاستمتاع ولذلك لا يثبت

(١) المرجع السابق ٥٩٥/٦ - ٥٩٦ (٢) المرجع السابق ٣٦٤/٤ ، ٥٨٨/٥

(٣) الموطأ ٥٣٨/٢ - ٥٣٩ ويقول الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى شارحا : قول عثمان رضى الله عنه أحلتها آية يريد قوله تعالى « والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم » وحرمتها آية يعنى قوله تعالى « وأن تجمعوا بين الأختين » ، المغنى ٥٠٥/٦ .

(٤) المغنى المرجع السابق .

لها الخيار بكون سيدها محبوبا أو عنينا ، ولكنها إن احتاجت إلى النكاح فعلى سيدها إعفاؤها بوسيلة من ثلاث : بالوطء أو التزويج أو البيع (١) .

١٠ انما تسرى العبد (٢) : (١) يرى ابن سيرين وحماد ابن أبي سليمان وأصحاب الرأي عدم جواز تسرى العبد واحتجوا بأنه لا يملك المال فلا يملك التسرى ، والوطء لا يجوز إلا عن طريقين طريق الزواج وطريق ملك اليمين لأن الله سبحانه يقول ولا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون .

(ب) ويرى فريق أن للعبد أن يتسرى بشرط أن يأذن له سيده بذلك وهو قول ابن عمر وابن عباس والشعبي والنخعي والزهرى ومالك والأوزاعي والثوري وأبي ثور وأحمد في رواية ، وينتقد ابن قدامة الرأي الأول فيقول : (١) إن الرأي المجيز هو رأى ابن عمرو وابن عباس ولم يعرف لهما من الصحابة مخالف (٢) إن العبد يملك النكاح فيملك التسرى كالحرة (٣) إن قول الأولين إن العبد لا يملك ينقضه قول الرسول ( من اشترى عبدا وله مال ) فجعل المال له (٤) إن العبد آدمى ومكلف فيكون اهلا للملك وهو أولى بثبوت الملك له من الجنين الذى يثبت الملك له مع كونه نطفة ، أما وجوب تسرى العبد بإذن سيده فلان ملكه ناقص ولسيده نزع منه متى شاء فحتى لو ملكه سيده جارية فلا يملك التسرى بها إلا بإذنه وأرى أنه أهل للتسرى لأنه أهل للملك كما سنرى بعد .

## ( ٢ ) الزواج

(١) تزويج السيد لأمة (٣) : (١) له أن يزوجه بغير إذنها ويلزمها النكاح سواء كانت صغيرة أو كبيرة وذلك لأن منافعتها ملك له ولأنه يفتفع بذلك التزويج فهو يحصل على مهرها وولدها وتسقط عنه نفقتها وكسوتها .

(١) المرجع السابق ٧ / ٣٦ - ٣٧ (٢) المرجع السابق ٦ / ٥٤١ ، ٥٤٢

(٣) المرجع السابق ٤ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، ٦ / ٥٠٥ - ٥٠٦

(ب) وأمة المدبرة كالامة القن (أى خالصة الرق) السابق ذكرها فله إجبارها على النكاح .

(ج) أم الولد ليس له تزويجها بغير إذنها عند مالك ، وكرهه ربيعة ، ويقول ابن قدامة إنها مملوكة لسيدها وهو يملك الاستمتاع بها وإجارتها فيملك تزويجها .

(د) إذا ملك أخته من الرضاع أو ملك بحوسية فله تزويجها وإن كانتا محرمتين عليه لأن منافعتها له وإنما حرمتا عليه لعارض .

(هـ) الامة المرهونة : يرى البعض منهم مالك والشافعى أن تزويج السيد الراهن لا يصح ، وقال أبو حنيفة وجماعة من الحنابلة يصح لأن محل النكاح غير محل الرهن ولأن الرهن لا يزيل الملك فلا يمنع التزويج ، ويرى ابن قدامة أن السيد لا يملك التزويج إلا برضا الدائن المرتهن لأنه بهذا التزويج (إذا فعل الراهن بغير رضا المرتهن) يسبب نقص الرهن واستغلال بعض منافعه .

(و) الامة للتي بعضها حر لا يملك سيدها إجبارها على الزواج لأنه لا يملك جميعها .

(ز) ليس للسيد إكراه أمة على الزواج بعيب يرد به في النكاح لأن هذا العيب يؤثر في الاستمتاع ، ولذلك فإن الامة تملك الفسخ بالجب والعنة .

ويلاحظ أخيرا أن السيد يمكن أن يكون عبدا مكاتباً لأنه بالكتابة صار حر اليد يكسب ويتملك فإذا اشترى جارية فإن له أن يزوجه فذلك من وادى الكسب لأنه سيستفيد مهرها وستكون نفقتها على الزوج لا عليه فالمكاتب هنا في حكم السيد الحر .



(٢) حق الامة في الزواج (١) :

(أ) إذا طلبت الامة من سيدها أن يزوجهها فهو لا يجبر على تزويجها إن كان يعطوها وذلك لأن عليه ضررا في تزويجها من ناحية ولأن وطأه لها يدفع حاجتها من ناحية أخرى .

(ب) إن كان لا يعطوها أو كانت محرمة عليه كالجوسية وأخته من الرضاع فإنه يجبر على التزويج أو وطء المحللة لأنه وليهن فيجبر كما يجبر على تزويج الحرائر ولأن حاجتهن قد تشتد إلى ذلك فيجبر على دفعها كالإطعام والكسوة ، وإذا امتنع أجبره الحاكم .

(ج) المسكينة والمعق بعضها يجبر على تزويجها لأنه وليهما .

(٣) تزويج السيد لعبده (٢) :

(أ) العبد البالغ العاقل :

(١) يرى مالك وأبو حنيفة أن للسيد إجبار عبده على الزواج استنادا لقوله تعالى « وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم ، ولأنه يملك رقبة فملك إجباره على النكاح كالامة ولأنه يملك إجارته فأشبه الامة .

(٢) ويرى الشافعي في أحد قولييه أن السيد ليس له إجباره على الزواج .

(٣) وأدلة الرأي الأول ضعيفة ولذلك فإن ابن قدامة منضمها للرأي الثاني يرد على مالك وأبي حنيفة فيقول إن العبد مكلف يملك الطلاق فلا يجبر على النكاح

---

(١) المرجع السابق ٥٠٥/٦

(٢) المرجع السابق ٥٠٦/٦ - ٥٠٧

كالحر وثانها إن النكاح خالص حقه ونفعه له فأشبهه الحر وثالثا إن الأمر بالإنكاح في الآية الكريمة يختص بحال طلبه والدليل عطفه على الأياض ومقتضى الأمر الوجوب وإنما يجب تزويجه عند طلبه ، وبعبارة أخرى فإن قدامة يريد أن يقول إن الآية تفيد إجبار السيد وليس إجبار العبد أى أن العبد إذا طلب من سيده أن يزوجه فالسيد مجبر على تزويجه ورابعا إن السيد يملك الاستمتاع بأمرته بخلاف عبده ولذلك افترقا .

(ب) العبد الصغير والمجنون :

(١) أكثر أهل العلم على أن للسيد تزويجهما .

(٢) ويرى البعض أن السيد لا يملك ذلك ، ويرد ابن قدامة على هذا الرأي بأن السيد إذا كان له أن يزوج ابنه الصغير والمجنون فأولى أن يكون له التزويج هنا وذلك للملكة وتتمام ولايته .

(٤) زواج العبد باذن سيده (١) :

(أ) حدود الإذن وحقوق العبد والسيد :

(١) إذا أذن السيد لعبده مطلقا فللعبد أن يتزوج من يشاء .

(٢) إذا اختار العبد أن يتزوج من بلدة أخرى غير التي يقيم بها سيده فللسيد أن يمنعه من الخروج إليها ، والعلة واضحة وهي حاجته للانتفاع بالعبد أو حقه في ذلك الانتفاع .

(٣) إذا كانت الزوجة في نفس البلد فعلى السيد إرسال العبد ليلا للاستمتاع وله

---

(١) المرجع السابق ٥٠٨/٦ ، ٦١٠ ،

إسكانها في مسكن في داره إذا كان مسكن مثلها ولا يلزمه إرساله نهارا لسبيين الأول لأنه يحتاج إلى استخدام عبده والثاني لأن النهار ليس محلا للاستمتاع .

(٤) للسيد أن يسافر بالعبد لأن حق امرأة العبد لا يزيد على حق امرأة الحر والحر يملك المسافرة وإن كرهت امرأة فكذا هنا .

(ب) زواج العبد بسيدته لا يجوز : أجمع أهل العلم على أن زواج المرأة عبدها باطل وروى أن عمر جاءته امرأة وقد تزوجت عبدها فهم أن يرجعها وقال لها لا يحل لك ، ولأن أحكام الزواج تنافي أحكام الملك .

(٥) زواج العبد بغير إذن سيده (١) :

(أ) يرى عثمان وابن عمر وشريح والشافعي وأحمد في رواية أن العقد باطل .  
(ب) ويرى أصحاب الرأي وأحمد في رواية ثانية أن العقد موقوف على إجازة السيد فإن أجازته نفذ وإن رده بطل .

(ج) وقال مالك يجوز ولو لم يأذن سيده لأن العبد يستبد بالزواج كالطلاق (٢)

(٦) إذا اشترى العبد بأذن سيده زوجته (٣) :

(أ) إذا قلنا إن العبد لا يملك فإن ذلك لا يؤثر في نكاحه وإن اشترى لنفسه لأن المالك الحقيقي هو السيد .  
(ب) إذا قلنا إنه يملك بالتقليك فإن نكاحه يفسخ كما لو اشترى الحر زوجته ، ثم له وطؤها بملك اليمين إذا أذن له سيده كما قلنا قبل .

---

(١) المرجع السابق ١٥/٦ ، (٢) المبسوط ١٢٥/٥ .

(٣) المغني المرجع السابق ٥٠٨/٦

(ج) معتق البعض : إذا اشترى بما يختص بملكه انفسخ النكاح لأنه ملكها وحلت له بملك اليمين أما إذا ملك بعضها فقط بالشراء فإن النكاح ينفسخ ولا تحل له بملك اليمين لأنه لا يملك جميعها ويلاحظ أن شراءه في حدود ملكه لا يحتاج لإذن السيد .

(٧) إذا اشترت الحرة زوجها العبد أو ملكته بهبة أو غيرها ينفسخ النكاح لأن النكاح أضعف من ملك اليمين ولاستحالة كون الشخص مالكا لملكه (١) .

(٨) زواج العبد بامه ابنه : له ذلك لأنه كالأجنبي عنه من ناحية (٢) ولأنه لا توجد شبهة ملك له في جارية ابنه من ناحية أخرى .

(٩) تعدد الزوجات بالنسبة للعبد (٣) :

(أ) بالنسبة للعهد : (١) يرى عمرز وعلى وعبد الرحمن بن عوف وعطاء والحسن والشعبي وقتادة والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وأحمد بن حنبل أن العبد لا يجمع إلا اثنتين .

(٢) وقال القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وطاوس ومجاهد والزهرى وربيعة ومالك وأبو ثور وداود إن له نكاح أربع وذلك لعموم قوله تعالى في سورة النساء « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » ولأن هذه طريق اللذة والشهوة فساوى العبد الحر فيها كالمأكول . ويرد ابن قدامة على هذا الرأي بأن قول الصحابة المذكورين مع عدم وجود مخالف لهم في عصرهم يعتبر إجماعا وهو يخص عموم الآية كما أن النكاح يفارق المأكول لأن النكاح مبنى على التفضل ولهذا فارق فيه النبي أمته ولأن فيه ملكا والعبد ينقص في الملك عن الحر .

---

(١) المرجع السابق . (٢) المرجع السابق ٦/١١٠ .

(٢) الموطأ ٢/٥٤٣ ، الملفى ٦/٥٤٠ - ٥٤١ ، ٦٠٠ - ٦٠١ .

والرأى الثانى هو الصحيح فى رأى وذلك للأسباب الآتية :

(١) عموم الآية

(٢) إن قول عمر وعلى وعبد الرحمن ليس إجماعا وغير معقول أن يخالف الإمام مالك الإجماع .

(٣) لا دليل على المذهب الاول يحصر زواج العبد فى اثنتين وبما يقوى هذا قولهم إن معتق البعض له أن يتزوج ثلاثا لأنه لو صح أن المذهب الاول يعتمد على الرق علة فى نقص العدد فإن هذه العلة موجودة أيضا فى معتق البعض ، فإذا فرضنا مثلا أن عبدا قيمته ١٠٠ جنيه يملكه شخصان ولا أحدهما فيه ١٠ / فقط فأعتق نصيبه فإن لمعتق البعض أن يتزوج ثلاثا ( ٤ زوجات  $\times \frac{1}{3} = 2$  زوجة  $\times \frac{1}{3} = \frac{2}{3} = \frac{1}{1.5} = 2 \div 1.5 = 1.33$  كسرا يجبر = ٣ زوجة ) وهكذا تكون النتيجة دائما فى معتق البعض مهما تكن نسبة الحرية فيه فله أن يتزوج ثلاث نسوة حسب رأيهم - وواضح أن نسبة الحرية فى المثال الذى ضربناه نسبة غير مؤثرة أو معدومة الأثر فوضح إذن ضعف دليلهم .

(٤) إن زواج العبد لا يصح بغير إذن السيد فقيم خوف أصحاب الرأى المعارض .

(٥) إن العبد فى رأى ( وسأثبته فيما بعد ) أهل للتملك كالحر .

وإذن فالأدلة المتقدمة تميز ( أو تبيح ) للعبد أن يتزوج أربعا كالحر والفارق بينهما أن زواج العبد موقوف على إذن سيده .

(ب) بالنسبة للنوع : هل للعبد أن يتزوج أمه على حره (١) ويرى البعض

جواز ذلك لأنها مسلوقة له .

(٢) يرى البعض الآخر عدم الجواز وبروون عن سعيد ابن المسيب قوله :  
تنكح الحرة على أمة ولا تنكح الأمة على حرة ، ولأنه مالك لبضع حرة فلم يكن  
له أن يتزوج أمة كالحر .

(٣) يجوز له أن يجمع بين حرة وأمة في عقدة واحدة لأن كل واحدة يجوز  
إفرادها بالعقد فجاز الجمع بينهما كالأميتين .

(١٠) تعدد الزوجات بالنسبة لمعتق البعض : له أن ينكح ثلاثا لأن عدد  
المنكوحات يتبع بعض فوجب أن يتبع بعض في حقه كما في الحد ، فالذي نصفه حر مثلا ينكح  
نصف ما ينكح الحر ونصف ما ينكح العبد (٤ زوجات  $\times \frac{1}{2} + 2$  زوجة  $\times \frac{1}{2} = 3$ )  
وهذا الحكم تبعا للرأى القائل بأن للعبد نكاح اثنتين فقط أما  
طبقا للرأى الآخر القائل بأن للعبد نكاح أربع كالحرف فإن لمعتق البعض نكاح  
أربع بالاولى .

#### (١١) الحرية من شروط الكفاءة في الزواج (٢) :

(أ) العبد ليس كفؤا للحررة لأن النبي خير بريرة حين عتقت تحت عبده  
فالخيار أولى أن يثبت بالحرية المقارنة للعقد وذلك لأن نقص الرق كبير وضرره  
بين فإن العبد مشغول عن امرأته بحقوق سيده ولا ينفق نفقة الموسرين ولا ينفق  
على ولده وهو كالمعدوم بالنسبة إلى نفسه .

(ب) وزواج العبد بجمرة صحيح لأن النبي قال لبريرة د لوراجعتيه . قالت  
يا رسول الله أتأمرني ؟ قال إنما أنا شفيع ، قالت لا حاجة لي فيه ، رواه البخاري

(٢) المرجع السابق ٤٨٤/٦

(١) المنق ٢٦٤/٧



ومراجعتها له ابتداء النكاح فإنه قد انفسخ نكاحها باختيارها ولا يشفع إليها النبي في أن تنسك عبداً إلا والنكاح صحيح .

#### (١٢) خيار العتق للامة (١) :

(١) إذا عتقت الامة وزوجها عبد فلها الخيار في فسخ النكاح لأن الرسول خير بريرة في زوجها وكان عبداً فاخترت نفسها .

(٢) إذا أعتق زوجها قبل أن تختار أو وطئها بطل خيارها وذلك للحديث : إذا عتقت الامة فهي بالخيار ما لم يطأها ، إن شاءت فارقت وإن وطئها فلا خيار لها .

(٣) ولها الفسخ من غير حكم حاكم لأنه غير محل للاجتهاد فلا خلاف فيه .

#### (١٣) زواج السيد :

(أ) زواج السيد بأمته لا يجوز لأن ملك الرقة يفيد ملك المنفعة وإباحة البضع فلا يجتمع معه عقد أضعف منه ، ولا يجوز أيضاً أن يتزوج أمة له فيها ملك (٢) :

(ب) جعل عتق الامة صداقها : إذا قال جعلت عتق أمتي صداقها بحضرة شاهدين فقد ثبت العتق والزواج وذلك لما روى أن الرسول أعتق صفية وجعل عتقها صداقها ، ومتى ثبت العتق صداقاً ثبت الزواج لأن الصداق لا يتقدم الزواج ولأنه لم ينقل عن النبي أنه استأنف عقداً . وإن طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها (٣) .

---

(١) المرجع السابق ص ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦٦

(٢) المرجع السابق ص ٦١٠ . (٣) المرجع السابق ص ٥٢٧ - ٥٢٨

(ج) العتق بشرط التزويج (١) : إذا قال السيد لأمة أعقتك على أن تزوجيني نفسك فقبلت عتقت ولم يلزمها أن تزوجه نفسها :

(١) فعن الشافعية والحنابلة أن الصبيغة (أو الحالة) كما لو أسلف حرة ألف جنيه مثلاً على أن يتزوجها فلا يلزمها أن تزوجه نفسها ، ولأنها حين قبلت أسقطت حقها في الخيار قبل وجود سببه وهو العتق أى أن قبول الأمة حين رقبها لا قيمة له كالشفيع إذا أسقط حقه في الشفعة قبل البيع فلا يسقط لأنه قبل البيع لا شفعة ، ولكن يلزمها قيمة نفسها لأن السيد أزال ملكه عنها بشرط عوض لم يسلم له فاستحق الرجوع بقيمته .

(٢) ويقول مالك وزفر لا يلزمها شيء لأن الصبيغة ليست شرطاً فكأنه قال أعقتك وزوجيني نفسك .

#### (١٤) زواج الحر :

(١) زواج الحر بأمة (٢) : لا خلاف في أن الحر يجوز له أن يتزوج أمة مسلمة ، ولا خلاف كذلك في عدم جواز تزوج الأمة المشركة لقوله تعالى « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » ، ولكن الخلاف في الأمة السكنانية :

(أ) فيرى أبو ميسرة وأبو حنيفة جواز نكاحها لأنها تحل بملك اليمين فحلت بالنكاح كالمسلمة .

(ب) وروى عن عمر وابن مسعود ومجاهد وهو مذهب الحسن والزهرى

---

(١) المرجع السابق ٥٢٩/٦ - ٥٣٠

(٢) المرجع السابق ص ٥٩٦

ومكحول والثوري والأوزاعي والليث وإسحاق والأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد أن نكاحها حرام لأن الله سبحانه يقول « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات » (١) .  
ورأى أبي ميسرة وأبي حنيفة واصل المخالفة للشرع لأن الآية ليست محلا للاجتهاد أصلا لأنها صريحة في أن من لم يستطع زواج الحرائر المسلمات يستطيع زواج العبدات المسلمات وصفة المؤمنات واحدة في الحرائر والعبدات ، فلا يجوز مع صراحة النص اللجوء إلى القياس بأن تقاس الأئمة الكتابية على الأئمة المسلمة بجامع حلها بملك اليمين ، لأن القياس إذا صادم نصا صريحا كان قياسا فاسدا أى لغوا .

#### (٢) زواج الحر بامه ابته (٣) :

(أ) يقول أهل العراق بالجواز لأنها ليست مملوكة له ولا يستطيع عتقها .  
(ب) ويقول أهل الحجاز بعدم الجواز لأن له فيها شبهة ، ويقول ابن قدامة لا يجوز نكاحها لأن الرسول يقول « أنت ومالك لأبيك » فإذا كان لا يصح نكاحه إذا ملك جزءا منها فما هي بحملتها مضافة إليه أولى بالتحريم .

ولكن هذا الرأي الثانى دليله غير مقنع . يقول السرخسى « ولكننا نقول ليس له فى جارية ولده ملك ولا حق ملك فيجوز له أن يتزوجها كأمة أبيه وأخيه وإنما قلنا ذلك لأنه يحل للأب أن يوطأ جاريته بالاتفاق ولو كان لأبيه فيها حق لم يعمل له وطؤها كالمكاتب فإنه لا يحل له أن يوطأ أمته لما كان للولى فيها حق

الملك ، (١) ثم يفسر السرخسى حديث الرسول المذكور فيقول إن إضافة الإبن لآبيه معناه أنه كسبه ولكن : « الوالد وإن كان كسبا له فهو كسب حر فلا يثبت له حق الملك في كسبه بمنزله مال المعتق لاحق للمعتق فيه وإن كان المعتق كسبا له لأنه كسب حر ، (٢) ويبدو أن هذا الرأي أرجح وأقوى دليلا لأن أصحاب الرفض إذا كانوا يرفضون زواج الأب بجارية ابنه لأن له فيها شبهة ملك أو كما يقول ابن قدامة إنها مضافة إليه بجملتها ( فكأنه يقول إنها مملوكة له بجملتها ) فإنه يترتب على ذلك أو يصاحب ذلك حتما تحريمها على الإبن نفسه وهو باطل لأنهم يعترفون جميعا بأنها تحمل للإبن لأنه ما لهما ، وإذن فالرأي الأول المجيز هو الصحيح .

### (٣) تعدد الزوجات (٣) :

( أ ) يرى فريق منهم الزهري ومالك وأصحاب الرأي وأحمد في رواية لإباحة أكثر من أمة لأن الله يقول « ومن لم يستطع منكم طولا الآية » ، إلى أن يقول « ذلك لمن خشى العنت منكم » ، وهذا داخل في عمومها ولأنه عادم للطول خائف للعنت ، أى أن الحر أن يتزوج أكثر من أمة بشرط أن يكون عادما للطول وخائفا للعنت كنص الآية .

( ب ) ويرى فريق منهم قتادة والشافعى وابن المنذر وأحمد في رواية أخرى أنه لا يجوز للحر أن يتزوج أكثر من أمة لأن من له زوجة يمكنه وطؤها لا يخشى العنت ، ويحتج أحمد بما روى عن ابن عباس ( أن الحر لا يتزوج من الإماء إلا واحدة وقرأ ذلك لمن خشى العنت منكم ) .

(٢) المرجع السابق

(١) المبسوط ١٢٣/٥

(٣) المرجع السابق ٦٠٠/٦

والآن فلنورد الأدلة ولننظر أى الرايين أصبح دليلاً . يقول تعالى فى سورة النساء « ومن لم يستطيع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما مملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات » إلى قوله سبحانه « ذلك لمن خشى العنت منكم وإن تصبروا خير لكم » ويقول « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم » ويقول الرسول « لا تنكح الأمة على الحرة وتنكح الحرة على الأمة » (١) .

ولستطيع أن نفهم بما سبق فى وضوح :

(١) أن الحر يستطيع أن يتزوج الإمام بشرطين الأول ألا يستطيع طول الحرة والثانى أن يخشى على نفسه العنت .

(٢) ليس فى الآية الأولى ولا الثانية دليل على تقييد الزواج بعدد معين (أى أقل من أربع) .

(٣) إذا توفر الشرطان وتزوج أمة واحدة مثلاً ثم تزوج حرة استناداً إلى الحديث فإنه لا يستطيع أن يتزوج أمة أخرى ولو خشى على نفسه العنت ولكنه يستطيع أن يتزوج حرة ثالثة ورابعة ولو لم يخش عنتاً .

(٤) إذا تزوج حرة فلا يستطيع أن يتزوج أمة أبدا طالما فى عصمته حرة .

وإذن فالرأى الأول هو الصحيح ولكن السرخسى وهو شارح مذهب الحنفية فى المبسوط يقول « إن الحر إذا لم يكن تحت حرة ولكنه قادر على طول الحرة عندنا له أن يتزوج الأمة » (٢) وهو قول خاطئ مصادم لصريح الآية . أما

---

(١) المبسوط ١٩٧/٤ ، المغنى ٤٦٢/٧ - ٢٦٣

(٢) المبسوط ١٠٨ / ٥



احتجاج أصحاب الرأي الثاني بأن من له زوجة يمكنه وطؤها لا يخشى العنت فهو احتجاج خاطيء وتحكم لا دليل عليه فخشية العنت معناها الخوف من الوقوع في الزنا وهو أمر مرجعه إلى الشخص نفسه فقد يكون قوى الغريزة لا تكفيه زوجة واحدة فلا يستطيع الصبر وبذلك يخشى على نفسه العنت .

#### (٤) القسم بين الزوجة الامة والزوجة الحرة (١) :

(١) قال فريق منهم على ابن أبي طالب وسعيد بن المسيب ومسروق والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد والثوري والأوزاعي وأهل الرأي إن الامة ليلة وللحرة ليلتين .

(ب) ويرى الإمام مالك في رواية أنه يسوى بينهما في القسم لأنهما سواء في حقوق النكاح من النفقة والسكنى وقسم الإبتداء فكذلك ههنا ، ويرد ابن قدامة على استدلال مالك فيقول إن الحرة تختلف عن الامة من حيث إن الحرة يجب تسليمها ليلا ونهارا فكان حظها أكثر في الإيواء ولا ينبغي أن نقيس على النفقة والسكنى وقسم الإبتداء لأن الامة والحرة في هذه الأمور سواء فاجتهدا إلى النفقة والسكنى واحده وقسم الإبتداء مشروع لكي يزول الاحتشام بين الزوجين والامة والحرة لا يختلفان في ذلك .

(١٥) مهر ونفقة زوجة العبد : يقول السرخسي « وإذا كان للعبد أو المدبر أو المسكاتب امرأة حرة أو أمة قد بوئت معه بيتا فإنه يفرض عليه نفقتها بقدر ما يكفيها لأن سبب وجوب النفقة الزوجية ، وهي تتحقق في حق المملوك كما تتحقق في حق الحر ... والحكم ينبئ على السبب ألا ترى أن المهر بالنكاح يجب على العبد كما يجب على الحر ، ثم ما يجب على العبد من الديون إذا ظهر في حق



المولى تعلق بمالية رقبته حتى يباع فيه إلا أن يقضيه المولى، ودين النفقة ظهر في حق المولى لأن سببه وهو النكاح كان برضاه ... ولو تزوج العبد أو المدبر أو المكاتب بغير إذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر لأن وجوب النفقة والمهر يكون بعد صحة العقد ونكاحهم بغير إذن المولى غير صحيح ... وإن كانت المدبرة أو الأمة أو أم الولد تحت حر أو عبد فلا نفقة عليهما ما لم يبوئها معه بيتا لانعدام التسليم قبل التبوئة ... فعرفنا أن المعتبر في النفقة تفرغها نفسها لحق الزوج وذلك يكون بالتبوئة فإن بوأها معه بيتا فعليه النفقة وإن انتزعا منه واحتاج إلى خدمتها فلا نفقة على الزوج ما دامت عند مولاه ... توضيحه أن الأمة محبوسة عند مولاهما لحق المولى في خدمتها فكانت كالمحبوسة في الدين ... فإذا قضت الدين وعادت إلى بيت الزوج كان لها النفقة ... وإن كانت المرأة مكاتبة وقد بوأها معه بيتا أو لم يبوئها منه فهو سواء ولها النفقة ولأن المسكاتبة في يد نفسها كالحرية وليس لمولاهما أن يستخدمها فكانت هي كالحرة في استحقاق النفقة على الزوج إذا لم تحبس نفسها عنه ظالمة، (١) أما المعتق بعضه فعليه من نفقة امرأته بقدر ما فيه من حرية لأن النفقة مما يتبع بعض وهذا رأى الحنابلة والمزني وقال الشافعي حكه في ذلك حكم القن (٢) .

### (٣) الطلاق والتفريق

(١) الطلاق بيد الزوج حرا كان أو عبدا : يقول ابن القيم « وروى ابن ماجة في سننه من حديث ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله سيدى زوجنى أمة وهو يريد أن يفرق بينى وبينها قال فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فقال يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده أمة ثم يريد أن يفرق بينهما إنما الطلاق لمن أخذ بالساق ، (٣) وهذا الحديث الشريف

(٢) المقتى ٧ / ٥٩٨

(١) المبسوط ٥ / ١٩٨ - ١٩٩

(٣) زاد المعاد ٤ / ٩٥

لأنما هو بيان للآيات السكريمة التي تنظم أحكام الطلاق ومنها قوله تعالى د يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، (١)

(٢) عدد الطلقات :

(١) إذا كان العبد تحت أمة فطلاقه اثنتان بلا خلاف (٢) ، وسيأتي الدليل فيما يلي .

(ب) إذا كان أحد الزوجين حرا (٣) :

(١) يرى عمر وعثمان وزيد وابن عباس وسعيد ابن المسيب ومالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر أن الطلاق معتبر بالرجال فإذا كان الزوج حرا فطلاقه ثلاث سواء كانت الزوجة حرة أو أمة وإن كان عبدا فطلاقه اثنتان سواء كانت الزوجة حرة أو أمة .

(٢) قال ابن عمر أيهما رق نقص الطلاق برقة فطلاق العبد اثنتان ولو كانت زوجته حرة وطلاق الأمة اثنتان وإن كان زوجها حرا .

(٣) ويرى علي وابن مسعود والحسن وابن سيرين وعكرمة وعبيدة ومسروق والزهرى والحكم وحامد والثوري وأبو حنيفة أن الطلاق معتبر بالنساء فإذا كانت الزوجة أمة فطلاقها اثنتان ولو كان زوجها حرا وإن كانت الزوجة حرة فطلاقها ثلاث ولو كان زوجها عبدا وذلك استنادا إلى ما روته عائشة عن النبي أنه قال د طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان ، ولأن المرأة محل للطلاق فيعتبر بها كالعدة .

(٢) المغنى ٧ / ٢٦٣

(١) الطلاق ٤

(٣) المرجع السابق ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٤) والحنابلة من رأى الأول ويقول ابن قدامة إن الله تعالى خاطب الرجال بالطلاق فكان حكمه معتبرا بهم ولأن الطلاق خالص حق الزوج وهو مما يختلف بالرق والحرية فكان اختلافه به كعدد المنكوحات والذي صح عن الرسول قوله « طلاق العبد اثنان فلا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره وقرء الأمة حيضتان وتزوج الحرة على الأمة ولا تزوج الأمة على الحرة » .

(ج) معتق البعض : يطلق ثلاث تطليقات فمثلا إذا كان ربه حرا وثلاثة أرباعه عبدا فيكون له :

$\frac{1}{4} \times 3 + \frac{3}{4} \times 2 = 2$  تطليقة  $= \frac{3}{4} + \frac{3}{4} = \frac{6}{4} = \frac{3}{2}$  ولا يمكن تجزئة التطليقة فيكون له ثلاث، وهذا مهما تكن نسبة الرق أو الحرية فيه (١).

(٣) الإيلاء (٢) : وهو « أن يحلف الزوج بالله تعالى أو بصفة من صفاته ألا يقرب زوجته مدة أربعة أشهر أو أكثر أو يعلق على قربانها أمرا فيه مشقة على نفسه » (٣) ويقول فيه القرآن « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم » (٤) .

(١) فلا يصح إيلاء السيد من أمته لأنها ليست زوجة .

(٢) وهو يصح من الأمة الزوجة لعموم الآية (البقرة ٢٢٦)

(٣) مدة الإيلاء :

(أ) يرى الشافعي وابن المنذر وأحمد في رواية أن الأمة والحرة فيها سواء

(ب) يرى عطاء والزهرى ومالك وإسحاق وأحمد في رواية أن مدة إيلاء

(١) راجع المغنى ٢٦٤/٧ (٢) المرجع السابق ص ٣١٣، ٣١٨

(٣) الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية للأستاذ الشيخ زكي الدين شعبان ص ٤٥٢

(٤) البقرة ٢٢٦ - ٢٢٧ .

العبيد شهران لأنهم على النصف في الطلاق وعدد المنكوحات فكذا في مدة الإيلاء ( وقد أخطأ ابن قدامة في النقل عن مالك لأن مالك لم يقل بتنصيف عدد المنكوحات ) (١) .

( ج ) وقال الحسن والشعبي لإيلاؤه من الأمة شهران ومن الحرية أربعة أشهر (د) وقال أبو حنيفة لإيلاء الأمة نصف إيلاء الحرية لأن البيئونة تتعلق به فاختلف بالرق والحرية كالطلاق ولأنها مدة يثبت ابتداءها بقول الزوج فوجب أن تختلف برق المرأة وحريتها كمدة العدة .

( هـ ) ويقول ابن قدامة إن الآية عامة ومدة الإيلاء ضربت للوطء فاستوى فيها الرق والحرية كمدة العنة .

(٤) الظاهر (٢) : وهو د أن يشبه الرجل زوجته بإمرأة محرمة عليه على التأييد أو بجزء منها يحرم عليه النظر إليه كالظهر والبطن والفخذ ، (٣) . ويقول الله سبحانه فيه د الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائق ولدنهم وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا وإن الله لعفو غفور والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ، الآية (٤) .

فالزوج الذي قال لامرأته ( أنت على كظهر أمي ) وما أشبه تكون زوجته خللا له رغم هذا القول الذي وصفه القرآن بأنه منكر وزور ، ولكن هذا الحل مشروط بأداء الكفارة المذكورة في الآية قبل التماس أى الوطء .

---

(١) الموطأ ٤٣/٢ (٢) المغني ٣٣٩/٧ ، ٣٤٨ ، ٣٧٩

(٣) الأحكام العرفية للأحوال الشخصية ص ٤٩٢

(٤) المجادلة ٢ - ٤ .

(أ) الأمانة السرية :

(١) لا يصح ظهار السيد من أمته ولا من أم ولده ولا مدبرته لأن الآية تتحدث عن النساء أى الزوجات ، وهو قول ابن عمر وسعيد بن المسيب ومجاهد والشعبي وربيعة والأوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه .

(٢) وقال مالك يصح ظهاره منهن لأن ملك اليمين سبب لملك المتعة كالنكاح فيتحقق معنى الظهار وهو تشبيه المحللة بالمحرمة ، ويرد السرخسي بأن الآية تتكلم عن الزوجة دون المملوكة وبأن المملوكة ليست محلاً للطلاق فلا تكون محلاً للظهار أيضا (١) .

(ب) الأمانة الزوجية :

يرى البعض عدم صحة ظهار العبد من زوجته أصلاً لأن الله يقول « فتحرير رقبة ، والعبد لا يملك الرقاب ويرى آخرون منهم الحنفية والحنابلة أن الآية عامة والعبد يصح طلاقه فيصح ظهاره وأما إيجاب الرقبة فعلى من يمجدها والعبد كفارته الصيام لأن الله يقول « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين » والعبد لا يستطيع الإعتاق فهو كالحر المعسر وأسوأ منه حالاً (٢) .

(٥) اللعان : يقول تعالى « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين » (٣) واللعان

(١) المبسوط ٢٢٧/٦

(٢) انظر أيضاً المبسوط المرجع السابق ص ٢٣٠-٢٣١

(٣) النور ٦ - ٩



من اللعن وهو الطرد من رحمة الله وسمى ما يحصل من الزوجين بذلك لأن أحدهما كاذب يبين فاستحق الإبعاد من رحمة الله (١) وهو شهادات تجري بين الزوجين على الصورة المنصوصة في الآيات . ويجوز للزوج ( والزوجة ) أن يلاعن متى كان بالغاً عاقلاً مختاراً سواء كان حراً أو عبداً وهذا عند جمهور العلماء ، وخالف الحنفية فاشتروا أن يكون كل من الزوجين أهلاً للشهادة فلم يجوزوا ملاعنة الرقيق (٢) .

#### (٦) الأمانة :

##### (١) الأمانة التي تحيض (٣) :

( أ ) يرى داود وابن سيرين أن عدتها عدة الحرة لقوله تعالى : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، (٤) .

( ب ) أكثر أهل العلم على أن عدة الأمانة قرآن ويذكر ابن قدامة في هذا الصدد الحديث : قرء الأمانة حيضتان .

##### (٢) الأمانة التي لا تحيض (٥) :

( أ ) يرى عطاء والزهرى وإسحاق والشافعى فى رواية وأحمد بن حنبل فى رواية أنها شهران وذلك لقول عمر ( عدة أم الولد حيضتان ولو لم تحض كان عدتها شهرين ) ولأن الأشهر بدل من القروء والقرءان بدلها شهران .

---

(١) الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية ص ٤٥٧

(٢) المرجع السابق ص ٤٦٢ (٣) المغنى ٧/٤٥٧ - ٤٥٨

(٤) البقرة ٢٢٨ (٥) المغنى ٧/٤٥٨ - ٤٦٠



(ب) يرى على وابن عمر وابن المسيب وسالم والشعبي والثوري وأصحاب الرأي والشافعي في رواية ثانية وأحمد بن حنبل في رواية ثانية أنها شهر ونصف لأن عدة الأمة نصف عدة الحرة وعدة الحرة ثلاثة أشهر فنصفها شهر ونصف .

(ج) يرى الحسن ومجاهد وعمر بن عبد العزيز والنخعي ويحيى الأنصاري وربيعه ومالك والشافعي في رواية ثالثة وأحمد بن حنبل في رواية ثالثة أنها ثلاثة أشهر لعموم قوله تعالى « واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يعضن » (١) .

(٣) الأمة المتوفى عنها زوجها (٢) : (أ) قال ابن سيرين عدتها كمدة الحرة وأخذ بظاهر النص وعمومه (ب) في قول عامة أهل العلم أنها شهران وخمسة أيام ، ويقول ابن قدامة إن الصحابة اتفقوا على أن عدة الأمة المطلقة على النصف من عدة الحرة فكذلك عدة الوفاة ، والنص هو قوله تعالى « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا »

(٤) الأمة ذات الحمل : تنقضي عدتها بوضع الحمل لقوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » (٣) .

(٥) عدة أم الولد إذا مات سيدها (٤) : (أ) يرى عثمان وعائشة وابن عمر والحسن والشعبي والقاسم بن محمد وأبو قلابة ومكحول ومالك والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وهو المشهور عن أحمد أن عدتها حيضة كاملة (ب) يرى سعيد بن المسيب وأبو عياض وابن سيرين وسعيد بن جبير ومجاهد وخلاس بن عمرو وعمر بن

---

(١) الطلاق ٤

(٣) الطلاق ٤٠

(٢) المغني ٧/٤٧١

(٤) المغني ٧/٥٠٠-٥٠١

عبد العزيز والزهرى ويزيد بن عبد الملك والأوزاعى وإسحاق وأحمد فى رواية أخرى أنها تعتد عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا وذلك لما روى عن عمرو بن العاص أنه قال « لا تفسدوا علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها أربعة أشهر وعشر ، ولأنها حرة تعتد للوفاة فكانت عدتها كالزوجة الحرة .

( ج ) وقال عطاء وطاوس وقتادة وأحمد فى رواية ثالثة أنها تعتد شهرين وخمسة أيام لأنها حين الموت أمة فتعتد عدة الأمة كما لو مات رجل عن زوجته الأمة فعتقت بعد موته .

( د ) ويروى عن على وابن مسعود وعطاء والنخعى والثورى وأصحاب الرأى أن عدتها ثلاث حيض لأنها حرة تستبرأ فكان استبرأؤها بثلاث حيض كالحررة المطلقة .

( هـ ) ويقول ابن قدامة إنه استبرأ لزوال الملك عن الرقبة فكان حيضة فى حق من تحيض كسائر استبراء المعتقات والمملوكات .

( ٦ ) عدة الأمة الآيسة : قال الحسن وابن سيرين والنخعى وأبو قلابة والشافعى فى قول إنها ثلاثة أشهر وهو المشهور عن أحمد بن حنبل لأن الحمل لا يتبين فى أقل من ذلك (١) فهم فهموا الآية على عمومها ( واللاى يتسن من الحيض ) الآية فطبقوها على الحررة والأمة . والحنفية على رأيهم فى الأمة التى لا تحيض أى شهر ونصف (٢) .

---

(١) المرجع السابق ص ٥٠٢ - ٥٠٣ .

(٢) انظر أيضا السعديات فى أحكام المعاملات على مذهب أبى حنيفة للأستاذ الشيخ محمد سعيد عبد الغفار ( المدرس بالأزهر فى ذلك الوقت ) إذ يقول « وإن كانت صغيرة أو آيسة أو بلغت خمس عشرة سنة ولم تردما فعدتها شهر ونصف لامكان التجزى » ١٢٨/١ .

(٧) الأمة التي ارتفع حيضها ولا تدوى مارفعه : يقول ابن قدامة د وفي هذه المسألة أيضا روايتان إحداهما أنها تستبرأ بعشرة أشهر والثانية بسبعة : تسعة أشهر للحمل لأنها غالب مدته وثلاثة أشهر مكان الثلاثة التي تستبرأ بها الآيسات وقد ذكرنا الروايتين وذكرنا أن المختار عن أحمد استبرأؤها بثلاثة أشهر وهنا جعل مكان الحيضة شهرا لأن اعتبار تكرارها في الآيسة لتعلم برأتها من الحمل وقد علم برأتها منه هنا بمضى غالب مدته فجعل الشهر مكان الحيضة على وفق القياس (١) .

(٨) عدة المعتقد بعضها ( نصفها حر مثلا ) : ( أ ) إذا كانت عدتها بالقروء كانت كالحررة لأن أدنى ما يكون فيها من الحرية يوجب قرءا لعدم جواز تبعيض القروء .

يوم شهر

( ب ) إذا كانت عدتها للوفاة ، فيكون الحساب ١٠  $\times \frac{1}{4}$  الحرة +

يوم شهر

$$٥ \times ٢ \times \frac{1}{4} \text{ الأمة} = ٨ \times ٣$$

( ج ) إذا كانت عدتها بالشهور عن الطلاق وقلنا إن عدة الأمة شهر ونصف

شهر شهر

فيكون الحساب ٣  $\times \frac{1}{4} + ١ \times \frac{1}{4} = \frac{3}{4} + \frac{1}{4} = ١ = \frac{3}{4} + \frac{1}{4}$  شهر وإذا

قلنا إن عدة الأمة شهران فيكون الحساب ٣  $\times \frac{1}{4} + ٢ \times \frac{1}{4} = \frac{3}{4} + \frac{2}{4} = \frac{5}{4}$

$$= \frac{5}{4} = ٢ \frac{1}{4} \text{ شهر (٢) .}$$

(١) المفتى ٧ / ٥٠٣ - ٥٠٤

(٢) راجع المفتى ٧ / ٥٠٠ وقد أخطأ حين قال « وإن قلنا عدة الأمة شهران أو ثلاثة أشهر فعدة المعتقد بعضها كعدة الحررة سواء » فالحساب على شهرين لايسوي بينها وبين الحررة كما أوضحنا في المتن .

(٩) إذا فقدت الأمة زوجها (١) : يقول ابن قدامة « وإذا فقدت الأمة زوجها تربصت أربع سنين ثم اعتدت للوفاة شهرين وخمسة أيام . . وقال القاضى تربص نصف تربص الحرة . . وهو قول الأوزاعى والليث لأنها مدة مضروبة للمرأة لعدم زوجها فكانت الأمة فيه على النصف من الحرة كالعدة، ولنا أن الأربع سنين مضروبة لكونها أكثر مدة الحمل ومدة الحمل في الحرة والأمة سواء فاستويا في التربص لها كالسعة الأشهر في حق من ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعة وكالحمل نفسها وبهذا ينتقض قياسهم ، فأما العبد فإن كانت زوجته حرة فتربصها تربص الحرة تحت الحر وإن كانت أمة فهي كالأمة تحت الحر لأن العدة معتبرة بالنساء دون الرجال وكذلك مدة التربص ، وحكى عن الزهرى ومالك أنه يضرب له نصف أجل الحر والأولى ما قلناه لأنه تربص مشروع في حق المرأة لفرقة زوجها فأشبهه العدة . »

(١٠) الاستبراء : وهو التأكد من براءة الرحم أى خلوه من الحمل : والأحكام السابقة هي بخصوص الأمة في ملك سيدها والأمة الزوجة ، أما الاستبراء فهو خاص بالأمة المسبية والأمة التي تنتقل من ملك إلى ملك والأمة التي تعتق :

(١) وقد روى عن النبي أنه قال في سبأيا أو طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة (٢) .

(٢) أورد البخارى عن ابن عمر أنه إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عتقت فلتستبرأ بحيضة ولا تستبرأ العذراء (٤) .

(٢) المرجع السابق ٤ / ٢٢٧ .

(١) المرجع السابق ص ٤٨٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٣) فإن كانت الامة آيسة أولا تحيض فالشهر يقوم مقام الحيضة وهذه رواية عن أحمد وقول للشافعي لأن العادة الغالبة أن المرأة تحيض في كل شهر حيضة ، وفي رواية أخرى مشهورة عن أحمد وهو قول ثان للشافعي أنها تستبرأ بثلاثة أشهر وعلل أحمد هذا بأن الثلاثة شهور لأجل الحمل فإنه لا يتبين في أقل من ذلك (١) .

(٧) الاحداد (٢) : ويستوى في وجوبه الحرة والامة ... ولا إحداد على غير الزوجات كأم الولد إذا مات سيدها ... وكذلك الامة التي يطؤها سيدها إذا مات عنها ... اقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ، وتجتنب الحادة ما يدعو إلى جماعها ويرغب في النظر إليها ويحسنها وذلك أربعة أشياء أحدها الطيب اقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تمس طيبا إلا عند أدنى طهرها إذا طهرت من حيضها بنبذة من قسط أو أظفار ، (٣) الثاني اجتناب الزينة لما روت أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال د المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المشق ولا الحللى ولا تخضب ولا تسكتحل ، ... الثالث النقاب وما في معناه مثل البرقع ونحوه لأن المعتدة مشبهة بالمحرمة والمحرمة تمتنع من ذلك وإذا احتاجت إلى ستر وجهها أسدلت عليه كما تفعل المحرمة ... والرابع المبيت في غير منزلها ... لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفريضة ( أمكثي في بيتك ) ... والامة كالحرّة في الإحداد والاعتداد في المنزل إلا أن سكنها في

---

(١) المرجع السابق ص ٢٣٨

(٢) أحدث المرأة إحدادا امتنعت عن الزينة والخضاب بعد وفاة زوجها

(مختار الصحاح) .

(٣) الأظفار عطر (أساس البلاغة) .



العدة كسكنها في حياة زوجها للسيد إمساكها نهارا وإرسالها ليلا فإن أرسلها ليلا ونهارا اعتدت زمانها كله في المنزل ، (١) .

#### (٤) النسب ومماوكية الولد

النسب صلة الإنسان بالآباء والأجداد .

وقد دلت السنة على أن الولد للفراش سواء كان هذا الفراش حرة أو أمة ، وشذ الحنفية فقالوا لا يثبت نسب ولد الأمة من السيد إلا إذا استلحقه فيثبت بالاستلحاق لا بالفراش .

ولابن القيم في الرد عليهم ومن جارا هم كلام دقيق وثيق أوافق عليه كل الموافقة ، وأهولوه نكتفي بذكر الآتي : ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت اختهم سعد ابن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يارسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه أنظر إلى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يارسول الله ولد علي فراش أبي من وليدته فنظر رسول الله فرأى شيئا بينا بعتبة فقال هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر ... واتفق المسلمون على أن النكاح يثبت به الفراش **واختلفوا في التسري فجعله جمهور الأمة موجبا للفراش ...** أما قولكم إنه لم يلحقه أخا وإنما جعله عبدا يرده مارواه محمد بن اسماعيل البخاري في صحيحه في هذا الحديث هو أخوك يا عبد بن زمعة ... وإذا جمعت أطراف كلام النبي صلى الله عليه وسلم ووزنت قوله هو أخوك بقوله الولد للفراش وللعاهر الحجر تبين لك بطلان ما ذكره من التأويل وأن الحديث صريح في خلافه لا يحتمله بوجه والله أعلم . والعجب أن



منازعيننا في هذه المسألة يجعلون الزوجة فراشا لمجرد العقد وإن كان بينها وبين الزوج بعد المشرقين ولا يجعلون سريره التي يتكرر استفراشه لها ليلا ونهارا فراشا، (١).

(١) إذا ادعى الرجل ولد جارية امرأته أو أحد أبويه لم يثبت النسب منه لأن ثبوت النسب باعتبار الشبهة في المحل وقد انعدم، وكذلك الحكم إذا اشترى الابن عبدا فلا تجوز دعوة الأب فيه (٢).

(٢) إذا اشترى المكاتب عبدا فادعاه المولى لم تجز دعوته لأن دعوة التحرير كإعتاق والمولى لا يملك إعتاق كسب المكاتب فلا تصح دعوته (٣).

(٣) إذا اشترى رجل جارية فظهر بها حمل ثم ولدت لأكثر من ستة أشهر بعد استبراء أحدهما ولأقل من ستة أشهر منذ وطئها المشتري فلا يثبت النسب لا من البائع ولا من المشتري ويكون ملكا للمشتري (٤). وتوضيح ذلك أن أقل مدة للحمل هي ستة أشهر فولادتها لأكثر من هذه المدة معناه احتمال أن يكون الولد من غير البائع وكذلك ولادتها لأقل من نفس المدة معناه أن الولد ليس من المشتري بيقين. وأما أن الولد يكون ملكا للمشتري فإلأنه ولد في ملكه.

(٤) كذلك الحكم إذا ولدت الجارية ولم يمض على بيعها ستة أشهر ولم يكن البائع قد أقر بوطئها (٥)، توضيحه أن البائع لما لم يقر بوطئ الجارية فإن الولد لا يكون منه بيقين، وواضح أن الولد ليس من المشتري.

---

(١) زاد المعاد ٤ / ١١٣ - ١١٥

(٢) المبسوط ٧ / ١٧٦ ، ١٧ / ١٤١

(٣) المرجع السابق ١٧ / ١٤١ (٤) المغني ٧ / ٥١٦

(٥) المرجع السابق ص ٥١٧

(٥) جاء في المبسوط للسرخسي أن الرجل إذا زوج أمته من عبده فولدت ولدا فادعاه المولى لم يثبت نسبه منه لأن نسبه من العبد ثابت بالفراش (١) . ثم ذكر بعد ذلك في موضع آخر أن الرجل إذا زوج أمته عبده ثم ولدت لاقل من ستة أشهر فادعاه المولى لا يثبت النسب من الزوج لأننا نقينا أن العلوق سبق فراش النكاح فتبين أن الزواج تم وفي بطنها حمل ثابت النسب من المولى وكان النكاح باطلا (٢) . وحتى لا يعتبر هذا الكلام الأخير مناقضا للكلام الأول ينبغي أن تكون الولادة لستة أشهر من زواج العبد ( في الكلام الأول ) .

(٦) إذا باع شخص جاريتة لآخر فظهر بها حمل يثبت النسب على الصور الآتية (٣) :

(أ) إذا أقر البائع قبل أو عند البيع وولدت قبل مضي ستة أشهر على البيع كان الولد للبائع والجارية أم ولد له والبيع باطلا .

(ب) كذلك الحكم إذا ولدت قبل مضي ستة أشهر على البيع وادعى البائع الولد وصدقه المشتري .

(ج) إذا ولدت لتمام ستة أشهر ( أو لاكثر من ستة أشهر بالاولى ) من حين وطئها المشتري فالولد له والجارية أم ولد له .

(د) إذا ولدت لاكثر من ستة أشهر بعد استبراء أحدهما ولاقل من ستة أشهر منذ وطئها المشتري وادعى الولد البائع والمشتري كان للمشتري لأنه ولد في ملكه ، وإذا ادعاه البائع وحده وصدقه المشتري كان الولد للبائع وبطل البيع ، وكذلك الحكم إذا ولدت لاقل من ستة أشهر منذ البيع ولم يقر البائع بوطئها .

(١) المبسوط ٧ / ١٧٥ (٢) المرجع السابق ١٧ / ١٤١

(٣) المغنى ٧ / ٥١٦ - ٥١٧

(٥) في الحالة السابقة إذا ادعى البائع ~~وكذب~~ المشتري كان الولد ملكا للمشتري لأن دعوى البائع لا تقبل فيما يبطل حق المشتري ، أما النسب فرأى يثبتته من البائع لأن فيه نفعاً للولد من غير إضرار المشتري فيقبل كما لو أقر لولده بمال ورأى آخر لا يثبتته لأن فيه ضرراً على المشتري لأنه لو أعتقه كان أبوه أحق بميراثه منه ، وكذلك الحكم إذا ولدت لأقل من ستة أشهر منه البيع ولم يقر البائع بوطئها .

(٧) وفراش الزواج صحيحاً أو فاسداً ( مع توفر الدخول الحقيقي وسائر الشروط المطلوبة لإثبات النسب في حالة الزواج الفاسد ) أقوى في إثبات النسب من فراش ملك اليمين ، فإذا تزوجت الأمة بغير إذن سيدها ( فالزواج فاسد ) ثم ولدت لستة أشهر فادعاه زوجها ومولاهما ثبت النسب من الزوج دون المولى (١) .

#### (٥) الميراث

##### (١) هل يرث الرقيق من غيره ؟

(١) روى عن ابن مسعود في رجل مات وترك أباً مملوكاً أنه يشتري من ماله ثم يعتق فيرث وقال بهذا الرأي أيضاً الحسن ، ويعترض ابن قدامة بأن هذا القول لا يصح لأن الأب كان رقيقاً حين موت ابنه فصار الميراث لأهله بالموت فلم ينتقل عنهم إلى غيرهم (٢) .

(٢) حكى عن طاوس أن العبد يرث ويكون ما ورثه لسيده ككسبه وكما لو وصى له ، ويرد ابن قدامة بأن الرقيق فيه نقص يمنع أن يورث فيمنع أن يرث

(١) المبسوط ١٧/١٤١ .

(٢) المغنى ٦/٢٦٦ .

ويختلف عن الوصية فإنها تصح لمولاه ولا ميراث له (١) .

(٢) وفيما عدا الرأيين المتقدمين يقول ابن قدامة لا نعلم خلافا في أن العبد لا يرث (٢) ويقول فقيهه معاصر د يمنع من الميراث الرق مطلقا فلا توارث بين حر ورقيق لأن الرق ينافي أهلية الملك إذ مقتضى كونه مملوكا ألا يكون مالكا للمال وقال عليه الصلاة والسلام لا يملك العبد إلا الطلاق .. ولأن جميع ما في يده لمولاه فلو ورثناه من أقاربه لآل المال إلى سيده فيكون توريثا لأجنبي بلا سبب ... (٣) وسنناقش أهلية الرقيق للملك بعد .

معتق البعض : يرى أبو حنيفة أنه لا يرث ما بقي عليه درهم ويرى الصحابان أنه يرث لأنه تام الحرية (٤) ويقول ابن قدامة بتبعيض الميراث (٥) .

(٢) هل يورث الرقيق ؟

(أ) هل له مال فيورث عنه ؟

(١) القن : لا يورث (٦) ويقول ابن قدامة د وأجمعوا على أن المملوك لا يورث وذلك لأنه لا مال له فيورث فإنه لا يملك ومن قال إنه يملك بالتملك فملكه ناقص غير مستقر يزول إلى سيده بزوال ملكه عن رقبة — بدليل قوله عليه السلام دمن باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع، ولأن السيد أحق بمنافعه وأكسابه في حياته فكذلك بعد مماته ، (٧) .

(١) المرجع السابق (٢) المرجع السابق

(٣) نظام الموارث في الفريعة الإسلامية للشيخ عبد العظيم جوده العوفي المدون بكلية الفريعة بالأزهر آثذ ص ١٦ .

(٤) الأهلية وعوارضها في الفريعة الإسلامية ص ٣٧ .

(٥) المغنى ٥٩٨/٧

(٦) الأهلية وعوارضها في الفريعة الإسلامية المرجع السابق .

(٧) المغنى ٢٦٦/٦ - ٢٦٧

(٢) معتق البعض : يرى أبو حنيفة أنه لا يورث ويرى الصحابان أنه يورث لأنه تام الحرية (١) ويرى الشافعي أنه يورث لأن حكمه حكم العبيد (٢) ويرى المزني والحنابلة أنه يورث : يقول ابن قدامة د والمعتق بعضه عليه من نفقة امرأته بقدر ما فيه من الحرية .. لأن النفقة بما يتبعه وما يتبعه بعض بعضنا في حق المعتق بعضه كالميراث .. وهذا اختيار المزني .. ولنا أنه يملك بنصفه الحر ملكا تاما ولهذا يورث عنه .. (٣) .

### (٣) المكاتب :

(١) يرى علي وابن مسعود والحنفية أن المكاتب إذا مات وترك وفاة بمكاتبته فإنه تؤدي منه كتابته ويحكم بحريته وما يتبقى فإنه يكون ميراثا لورثته (٤) .

(٢) يرى زيد بن ثابت والشافعي أن الكتابة تنسخ بموت المكاتب ويكون المال لمولاه (٥) .

وهذا الرأي لا دليل عليه وما سنقوله على موت السيد قبل المكاتب ينطبق هنا .

### (ب) هل الرقيق نفسه يورث ؟

القن : إذا مات السيد عن رقيق له فإنه ينتقل إلى الورثة لأن الرقيق مال مملوك .

المسكاتب : نقطة البحث هي : إذا مات السيد قبل أن يؤدي المسكاتب بدل المكاتب فهل يورث المكاتب ؟ أي هل ينتقل إلى ورثة السيد ؟ إذا أجبتنا بنعم

---

(١) الأهلية وهوارضها في الفريضة الإسلامية المرجع السابق .

(٢) (٣) المغنى ٥٩٨/٧ .

(٤) (٥) المبسوط ٢٠٨/٧ .

فإن معناه أن عقد الكتابة ينفسخ بموت السيد وهو لا يجوز لأن الفسخ يؤدي إلى إبطال حق المكاتب في أن يحرر مقابل أداء بدل الكتابة ، ولذلك فهو يستمر مكاتباً بعد موت سيده ويؤدي بدل الكتابة إلى ورثة السيد (١) .

المدير : لا يورث المدير لأن التدبير وصية بعته فيلزم عنها ألا يورث .

أم الولد : لا يورث لقول الرسول في أمهات الأولاد « لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن » (٢) وقول سعيد بن المسيب أمر الرسول بعته أمهات الأولاد من غير الثلث وأن لا يبعن في دين (٣) .

معتق البعض :

(١) يرى أبو حنيفة أن على العبد أن يسعى فيما رقى منه استناداً إلى قول الرسول « من أعتق شقصاً له في عبد فإن كان موسراً فعليه خلاصه وإلا فقد عتق منه ما عتق ورق مارق » وإلى قول علي « يعتق الرجل من عبده ما شاء » وإن كانه إذا عجز عن السعاية لا يرد في الرق (٤) .

(٢) يرى أبو يوسف ومحمد والشافعي أنه يعتق كله ولا سعاية عليه لقول الرسول « من أعتق شقصاً من عبده فهو حر كله ليس لله فيه شريك » .  
والخلاصة أن معتق البعض على الرأيين لا يورث .

(٦) ولاء العتق

جاء في مختار الصحاح أن الولي بفتح الواو وسكون اللام هو القرب وأن

---

(١) السعيديات ١٩٠/٢ (٢) المرجع السابق ١٧٠/١ .

(٣) المبسوط ١٤٩/٢ (٤) المرجع السابق ١٠٢/٧-١٠٤ والشقص النصيب



**الولاء ضد المعادة وأن الولاية النصرة (١)** ومن هذا يمكن أن نفهم أن الولاء يتصل بهذه المعاني الثلاث .

وولاء العتق أو العتاقة صلة بين السيد وبين من أعتقه تجعل للسيد أو عصبته المذكور حق الإرث ممن أعتقه إذا مات ولا وارث له من قرابته (٢) ويسمى النسب الحكمي لقول الرسول « الولاء لجمعة كلحمة النسب » ويسمى أيضا العصبية السببية ويطلق عليه كذلك ولواء النعمة لقوله تعالى في سورة الأحزاب « وإذا تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله » والخطاب للنبي والحديث عن زيد بن ثابت الذي أعتقه النبي قبل الإسلام فأنعمت عليه أي بالعتق فسمى الله سبحانه العتق بالنعمة .

وهذا الولاء كما ترى ولواء خاص ، ويوجد نوع آخر يكون الولاء فيه لجميع المسلمين فهو ولواء عام : جاء في مدونة الإمام مالك أن الوالي إذا اشترى من الزكاة رقبا فأعتقهم كان ولاؤهم لجميع المسلمين وكذلك من اشترى من زكاة ماله رقبة فأعتقها أجزأته من زكاته وكان الولاء لجميع المسلمين (٣) . فالميراث بولاء العتاقة لا يكون للمعتق هنا وهو الوالي أو الذي اشترى من زكاة ماله رقبة فأعتقها وإنما يكون لجماعة المسلمين وبعبارة أخرى يكون لبيت المال إذا لم يكن للعتيق وارث . (٤)

(١) مادة أولى.

(٢) نظام الموارث في الفريعة الإسلامية ص ١٢ .

(٣) المدونة الكبرى ٥٩/٢ .

(٤) نستعمل كلمة « عتيق » وهذا أفضل من لفظ « ممتق » منما للخلط بين اسم الفاعل

واسم المفعول .

شرعيته : أما أن الولاء يسكون لمن أعتق فدليله قول الرسول الولاء لمن أعتق  
وقد جاءت الجارية بريرة تستعين عائشة على مال المكاتبه فأرادت عائشة أن  
تشتريها لتعتقها على أن يكون لها الولاء وذكرت ذلك للرسول فقال لها اشتريها  
وأعتقها وإنما الولاء لمن أعتق ، (١) .

وأما أنه يوجب الميراث فقد رأى الإباضية أنه لم يصح عن الرسول توريث  
بالولاء والقرآن يقول : وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ، فإن  
لم يكن أولو أرحام ولا زوجية فالميراث يكون لقبيل الشخص أو جنسه لأن النبي  
صلى الله عليه وسلم أتى بميراث مولى له مات فقال هل له من نسب أو رحم قالوا  
لا قال أعطوا ميراثه أهل قريته (٢) .

وقد أثبت الصحابة الوراثه بالولاء وتابعهم جمهور الفقهاء (٣) والدليل قول  
الرسول : الولاء لخمه كلحمه النسب ، وماروى عنه أنه قال لمن اشترى عبدا فأعتقه  
هو أخوك ومولاك ولومات ولم يترك وارثا كنت أنت عصبته (٤) وماروى عنه أنه  
قال لا يرث بالولاء من النساء إلا من أعتق أو عتق من أعتق أو كاتب أو كاتب  
من كاتب أو جر ولاء معتق معتقن (٥) .

وهذا الميراث يأتي ترتيبه بعد العصبه النسبية مباشرة فهو يسبق الرد على  
أصحاب الفروض ويسبق ذوى الأرحام والدليل على ذلك أن ابنة حمزة كان لها  
عتيق فمات عن بنت فأعطى النبي النصف لبنت العتيق والنصف لبنت حمزة (٦) . فإذا  
مات العتيق ولم يكن له وارث من أصحاب الفروض ولا من العصبات (٧) النسبية  
فإن الميراث بولاء العتاقة يكون على الترتيب الآتي :

(١) الموطأ ٢ / ٧٨١

(٢) أحكام التركات والموارث للأستاذ الشيخ محمد أبي زهرة ص ٢٣٥-٢٣٦

(٣) المرجع السابق (٤) السعديات ٢ / ١٩١ - ١٩٣

(٥) المبسوط ٣٠ / ٤٠ (٦) السعديات المرجع السابق

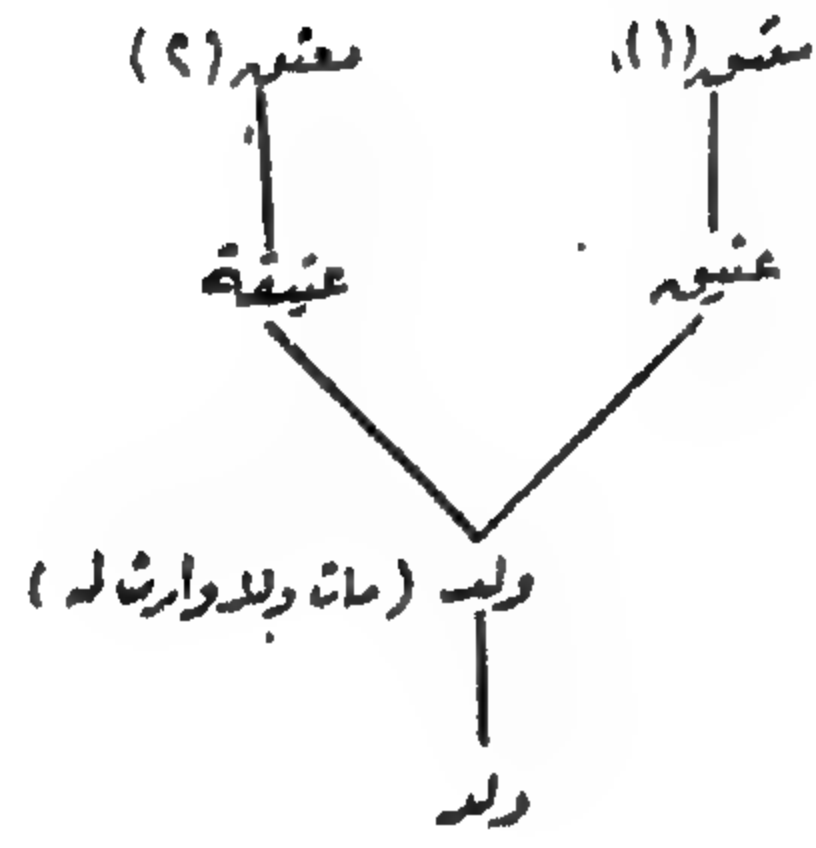
(٧) عصبه الرجل سموا كذلك لأنهم عصبوا به أى أحاطوا به مختار المصاح مادة عصب

(١) لمن أعتق ذكرا كان أو أنثى .

(٢) فإذا لم يوجد فلامصبة من أعتق بشرط أن يكون ذكرا وترتيب العصبية هنا كترتيبهم في النسب فالبنوة ثم الأبوة ثم الأخوة (١) فإذا مات من أعتق عن ابن وابنة كان الميراث للابن فقط (٢) .

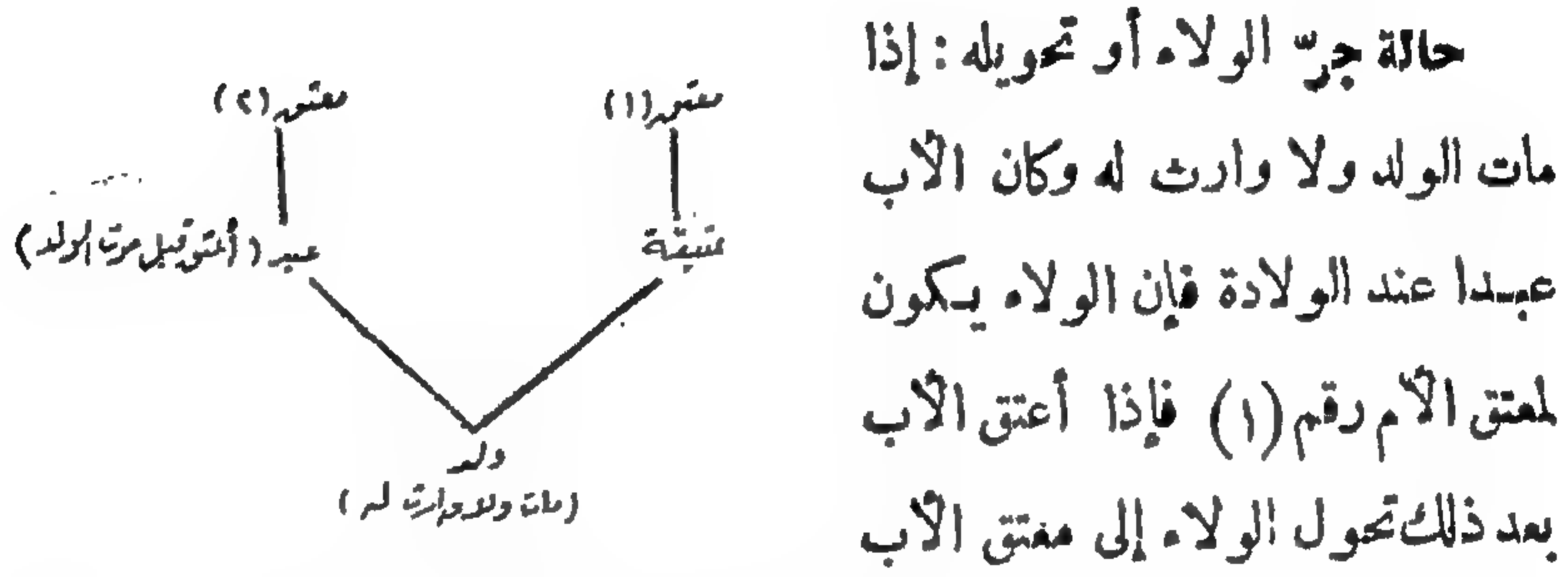
(٣) فإذا لم يوجد فإن الولاء يتسلسل هكذا :

السيد الذي أعتق ← ثم عصبته الذكور	العتيق رقم أ أعتق العتيق رقم ب
↓	فيكون أ عصبه سببية لرقم ب وإذا
ا عتيق ← ثم عصبته الذكور	لم يوجد ينتقل الميراث إلى عصبته
↓	الذكور ، وهكذا فإن العتيق رقم ب
ب عتيق	أعتق العتيق رقم ج فيكون ب عصبه
↓	سببية لرقم ج .
ج عتيق	



(٤) فإذا لم يوجد فلن له الولاء على أب الميت فمثلا نجد في الرسم أن عتيقا تزوج عتيقة فأنجبا ولدا فإنه يكون حرا ثم مات هذا الولد ولا وارث له ، فلن يكون ولاؤه ؟ يكون للعتيق رقم (١) لأنه هو الذي أعتق أباه .

(٥) فإذا لم يوجد فلن له الولاء على جد الميت وهكذا ، فمثلا نجد في الرسم المذكور أن الولد الأخير مات ولا وارث له فيكون الميراث للمعتق رقم (١) أيضا وهو هذا معتق الجد .



رقم (٢) ، ويشترط لذلك التحويل أو الجر ألا تكون الأم حاملا وقت عتقها لأنها إذا كانت كذلك فإن الحمل جزؤها فيرد عليه الإعتاق فيكون ولاؤه لمعتق الأم ولا يجوز التحويل (١) .

#### (٧) نفقة العبد

(١) نفقة العبد : على السيد أن ينفق على عبده لقول الرسول ، إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس ، وقوله ، للملوك طعامه وكسوته بالمعروف ، (٢) .

(٢) نفقة ابن العبد : ليس على العبد نفقة ولده لأن زوجته إذا كانت عبدة فالولد يتبعها فيكون مملوكا لسيدها وعليه نفقته ، وإذا كانت حرة فالولد حر فلا تكون نفقته على مولى العبد (٣) .

(٣) ونفقة العبد المرهون على سيده . يقول الرسول ، الرهن من رهنه له

(١) راجع أحكام التركات والموارث المرجع السابق ص ٢٢٤ - ٢٢٥

(٢) المرجع السابق ص ٥٩٩ .

(٣) المغني ٦٢٩/٧

- غنمه وعليه غرمه ونفقته من غرمه ، ولأنه ملك الراحن ونماؤه له (١) .
- (٤) ونفقة العبد الآبق على سيده عند الخنابلة لأن نفقة العبد على سيده وقد قام الذى أنفق عليه فى أثناء هربه مقام سيده فى الواجب عليه فرجع به عليه كما لو أذن له ، ويرى الإمام الشافعى أنه متبرع فلا يجب على السيد شيء (٢) .
- (٥) ونفقة المكاتب لا تجب على سيده لأن سيده لا يملك كسبه فهو على المكاتب فإذا عجز عن الوفاء ببذل الكتابة عاد قنا فوجبت على السيد نفقته من جديد (٣) .
- (٦) ونفقة ابن المكاتب واجبة على المكاتب لأنه تابع له يرق برقه ويعتق بعقه (٤) .
- (٧) ونفقة أقارب العبد الأحرار لا تجب على العبد لأن كسب العبد ملك لسيد (٥) .
- (٨) المعتق بعينه : عليه من النفقة بقدر ما فيه من الحرية وهذا عند الخنابلة والمزنى ، وعند الشافعى أنه كالقن (٦) .
- (٩) والعتيق نفقته على معتقه إذا كان فقيرا لأن المعتق وارثه ، أما المعتق (السيد) إذا كان فقيرا فلا تجب نفقته على عتيقه لأن هذا لا يرثه (٧) ، وجاء فى الكافى أن عليا رضى الله عنه كان إذا أعتق الصغار ومن لا حيلة له يعولهم حتى يستغنوا (٨) .

---

(١) المرجع السابق ص ٦٣٤	(٢) المرجع السابق
(٣) المرجع السابق ص ٦٣٣	(٤) المرجع السابق ص ٦٠٠
(٥) المبسوط ٥ / ١٩٩	(٦) المبنى ٧ / ٥٩٨
(٧) المرجع السابق ص ٥٩٥	(٨) الكافى لأبى جعفر الكلينى

## المبحث الثالث

( المعاملات المالية )

( الفرع الأول - تصرفات العبد )

(١) الوكالة : جاء في المغنى د والعبد أن يتوكل بإذن سيده وليس له التوكيل بغير إذن سيده ، (١) ، وهذا لأن للعبد قولاً صحيحاً وأهلية تامة وإنما فارق الحر بأنه لا مال له (٢) وهذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان للسيد أن يأذن لعبده بالاتجار فله كذلك أن يأذن له بأن يكون وكيلاً وموكلاً .

(٢) الوصية : يقول ابن قدامة د وإن وصى عبداً أو مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد وصية ثم ماتوا على الرق فلا وصية لهم لأنه لا مال لهم وإن اعتقوهم ثم ماتوا ولم يغيروا وصيتهم صحت لأن لهم قولاً صحيحاً وأهلية تامة وإنما فارقوا الحر بأنهم لا مال لهم والوصية تصح مع عدم المال كما لو وصى الفقير الذي لا شيء له ثم استغنى ، (٣) .

ونفهم من هذا الكلام :

( أ ) أنهم إذا ماتوا على الرق فلا وصية لأنهم لا مال لهم ، أى أن الوصية رغم صدورها صحيحة منهم إلا أنهم لما ماتوا أرقاء لم يخلفوا مالاً لأن الرقيق لا مال له ( لأن ماله حتى إذا اعترفنا بملكه يرثه سيده ) .

( ب ) فإذا حرروا ثم ماتوا ولم يسكنوا قد رجعوا في الوصية ( وتعبير ابن

---

(٢) المرجع السابق ١٠٣/٦

(١) المغنى ٨٠/٥

(٣) المرجع السابق :



قدامة ( ولم يغيروا وصيتهم ) غير دقيق هنا لأن التغير أقل من الرجوع ) فإن الوصية قائمة فإذا تملكوا مالا بين العتق والموت نفذت فيه وصيتهم .

( ج ) إن هذا الحكم المذكور مبنى على مذهب أكثرية الفقهاء أن العبد لا يرث ( وإن لم يشرحوا هذا البناء ) أما على رأى ابن مسعود والحسن فى الرواية المنقولة عنهما والتي ذكرناها قبل ففى هذه الرواية أن الرجل الذى مات عن أب مملوك فإن هذا الأب يشتري من التركة فيصير حرا ويرث . فإذا كان هذا الأب قد أوصى بمبلغ ما لجهة ما ثم مات ابنه الحر عن مال ثم مات الأب فإن الأب تعطى قيمة مثله من تركة الابن لسيده ( سيد الأب ) ويعتبر أنه قد مات حرا ويرث ابنه ثم تنفذ وصيته من نصيبه .

### ( ٣ ) تصرفات العبد المأذون :

( أ ) يجوز أن يأذن السيد لعبده فى التجارة لأن الحجر على العبد إنما كان لحق سيده فيجوز إذن أن يتصرف بإذنه ، ولكن لا ينفك عنه الحجر إلا فى قدر ما أذن له فيه (١) .

( ب ) والإذن بالتجارة لا يبطل إذا هرب العبد وبه قال الشافعى والحنابلة . وقال أبو حنيفة يبطل لأن المهرب يزيل ولاية السيد عن العبد الآبق . ويقول ابن قدامة إن الإباق لا يمنع ابتداء الإذن له فى التجارة فلم يمنع استدামته ويرد على أبى حنيفة بأن سبب الولاية باق وهو الرق (٢) .

وارى : أن هرب العبد يبطل الإذن بالتجارة لأن سيده أذن له تحقيقا لنفعه

---

(١) المغنى ٧٧/٥

(٢) المرجع السابق ٧٨/٥

ومصلحته وأين النفع والمصلحة والعبد هارب وإذن فالعلة وهي تحقيق نفع ومصلحة للسيد غير متوفرة إذا هرب العبد فيبطل الإذن .

(ج) إذا رأى السيد عبده يتجر فلم ينهه لم يصير العبد مأذونا له وبه قال الشافعي والحنابلة ، ويرى أبو حنيفة أنه يصير مأذونا له لأنه سكت عن حقه فكان مسقطا له كالشفيع إذا سكت عن طلب الشفعة ، ويعمل ابن قدامة الرأي الأول بأن تصرف العبد يفتقر إلى الإذن فلم يقيم السكوت مقام الإذن كما لو باع الرهن الرهن والمرتهن ساكت أو باعه المرتهن والرهن ساكت وكتصرفات الأجانب ويرد على قياس أبي حنيفة بأن التصرف هنا يخالف الشفعة لأن الشفعة تسقط بمضى الزمان إذا علم الشفيع لأنها على الفور (١) .

وإذا قارنا رأى أبي حنيفة هنا برأيه في أن العبد إذا تزوج بغير إذن سيده فإن الزواج يكون موقوفا لتبيننا تناقضه لأنه يعتبر تصرف العبد بالزواج غير مأذون فيه ويعتبر تصرف العبد بالإتجار مأذونا فيه ، والقاعدة أن العبد محجور حتى يأذن له سيده وأبو حنيفة يجعل القاعدة هنا أن العبد مأذون حتى يحجر عليه سيده ١١

(د) إذا عين السيد للعبد المأذون نوعا من المال يتجر فيه جاز ولم يكن له التجارة في غيره وبه قال الشافعي والحنابلة ، وقال أبو حنيفة يجوز أن يتجر في غيره وينفك عنه الحجر مطلقا لأن إذنه إطلاق من الحجر والإطلاق لا يتبعض كبلوغ الصبي ، ويقول ابن قدامة يجب الاقتصار على ما أذن فيه كالوكيل والمضارب ويرد على أبي حنيفة في نقطة الإطلاق من الحجر بأن ذلك غير صحيح فأين الإطلاق إذا أذن السيد لعبده في شراء ثوب ليلبسه أو طعام لياكله ، ويرد على

---

(١) المرجع السابق

قياس أبي حنيفة الإذن على البلوغ بأن البلوغ في الصبي يزيل سبب الحجر أما الإذن في العبد فلا يزيل سبب الحجر لأن سبب الحجر هو الرق وهو باق رغم الإذن والقياس الصحيح هو أن البلوغ نظير العتق (١) .

بيد أن المثال الذي ساقه ابن قدامة ضمن رده على أبي حنيفة مثال خاطيء لأن إذن السيد لعبده في أن يشتري له ثوبا أو طعاما ليس إذنا بالاتجار فأين الاتجار في هذا ، إن هذا لا يعدو أن يكون تكليفا أو استخداما (٢) .

(هـ) لا يجوز للعبد المأذون أن يؤجر نفسه ولا أن يتوكل لإنسان وبه قال الشافعي والحنابلة ، وأباحهما أبو حنيفة لأنه يتصرف لنفسه فذلك كالمكاتب ، ويعمل ابن قدامة الرأي الأول بأن تأجير أو توكيل العبد يعتبر عقدا على نفسه فلا يملكه كبيع نفسه وتزوجه ، ويرد على قياس أبي حنيفة بأن العبد المأذون لا يتصرف لنفسه كما يقول أبو حنيفة ولكن لسيدته ففارق المكاتب (٣) .

(و) والتصرف بما لا يتغابن الناس فيه عادة جائز عند أبي حنيفة لأنه تجارة ، وغير جائز عند أبي يوسف ومحمد لأن المحاباة الفاحشة بمنزلة الهبة (٤) والمأذون ممنوع منها .

(ز) وليس له أن يكفل بنفسه ولا مال لأن الكفالة من عقود التبرعات باعتبار أصل الوضع وكذلك لا يهب ولا يتصدق ولا يقرض (٥) .

---

(١) المرجع السابق ٧٧/٥ (٢) السعديات ٢١٢/٢

(٣) المغنى ٧٨/٥ (٤) المبسوط ١٥٦/٢٥

(٥) المرجع السابق ٢٦/٢٧ - ٢٨

(ح) ورهنه من الأجنبي وارتهانه جائزان لأن الحجر منفك عنه في إيفاء واستيفاء الدين (١) .

(ط) الشفعة :

(١) إذا لم يكن عليه دين : لشفعة للمولى فيما باع العبد أو اشترى وكذلك لشفعة للعبد فيما باع مولاه أو اشتراه لأن المولى في الحالة الأولى يستطيع أخذ المال بدون شفعة لأنه مالك لكسب العبد ، وفي الحالة الثانية يستطيع أن يسترد المال من عبده .

(٢) إذا كان عليه دين : يجب الشفعة للعبد وللسيد لأن كسب العبد هنا حق لغرمائه والمولى كالأجنبي منه (٢) .

(٤) تصرفات المكاتب :

(١) الوكالة : له أن يوكل غيره فيما يتصرف فيه بنفسه وله أن يتوكل بعمل وليس له أن يتوكل بغير جعل إلا بإذن سيده لأن منافعه كأعيان ماله وليس له بذل عين ماله إلا بعوض (٣) .

(٢) ليس له أن يتبرع : د كل عقد ليس فيه اكتساب المال يكون باقيا على الحجر ويكون المكاتب حكمه حكم العبد المحجور عليه كما يمنع من أن يتصدق على أحد أو أن يهب له ... كما لا يجوز له أن يقرض أحدا ، (٤) . كذلك لا يجوز كفوالة ولو بإذن سيده : يقول السرخسي « ولا يجوز كفالة المكاتب بالمال ...

(٢) المرجع السابق ٦/٢٦

(٤) السعديات ١٧٦/٢

(١) المرجع السابق ١٣٤/٢١

(٣) المفق ٨٠/٥

لأنه تبرع... وهو ليس من صنيع التجار عادة بل يحتزون عنها... وكذلك كفالته بالنفس لأنه التزم بطريقة التبرع وهو يتضرر بذلك من حيث إنه يحبس إذا غاب المطلوب ويستوى إن كان بإذن مولاه أو بغير إذنه لأنه لا ملك للمولى في منافعه ومكاسبه فوجود إذنه فيما هو تبرع كخدمه ولأنه لا ولاية للمولى في إلزام شيء في ذمته وكذلك قبول الحوالة فإن معنى التزم المال في قبول الحوالة أظهر منه في الكفالة (١) .

(٣) البيع والشراء والسفر : للمكاتب أن يبيع ويشترى بالمحاباة ( على الخلاف السابق ذكره بين الإمام وصاحبيه عند الكلام على المأذون ) والنقد والنسيئة لأن كل ذلك من مستلزمات التجارة وإذا اشترط السيد ألا يسافر إلى بلد أخرى كان الشرط لاغيا لأنه يناهض عقد الكتابة لأن السفر قد يؤدي إلى الربح والله سبحانه يقول : وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله (٢) .

(٤) الرهن : والمكاتب في الرهن والارتهان كالعبد المأذون بل أولى .

(٥) الشركة : يقول السرخسي : وليس للمكاتب أن يشارك حرا شركة مفاوضة لأنها تبنى على المساواة في التصرف ولا مساواة بين الحر والمكاتب في التصرفات ولأن شركة المفاوضة تتضمن الكفالة العامة فإن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بما يلزمه والمكاتب ليس من أهل الكفالة... ويجوز له أن يشارك الحر شركة عنان لأنها تتضمن توكيل كل واحد منهما صاحبه بالشراء والبيع والمكاتب في ذلك كالحر (٣) .

---

(١) المبسوط ٨ / ٥٩ - ٦٠

(٢) المزمع ٢٠ - وراجع السعديات ١٧٥ / ٢

(٣) المبسوط ٨ / ٧٨

(٦) الشفعة : ويقول « وله الشفعة فيما اشتراه المولى والمولى فيما اشتراه المكاتب لانه بعد الكتابة التحق بسائر الأجانب في حقه في حكم البيع والشراء ألا ترى أن كل واحد منها يشتري من صاحبه فيجوز ، فكذلك في حكم الأخذ بالشفعة لأن الأخذ بالشفعة شراء ، (١) .

( الفرع الثاني - تصرفات السيد المفصبة على العبد )

للسيد أن يباشر على عبده حقوق المالك على ملكه فله أن يستعمله ويعيره ويستغله ويتصرف فيه .

(١) التعاقد مع غير المسلم : لا يجوز إعاره العبد المسلم لغير المسلم لانه لا يجوز تمكينه من استخدامه فلم تجز إعارته لذلك (٢) كما لا يجوز البيع والهبة والوصية لنفس العلة (٣) .

(٢) الإجارة (٤) :

(أ) ليس للسيد أن يؤجر مكاتبه لأن منافعه إليه وللمكاتب أن يؤجر نفسه لأن ذلك يحرم إليه كسبا .

(ب) إذا أجر عبده مدة ثم اعتقه في أثناءها صح العتق ولم تبطل الإجارة ولا يرجع العبد على مولاه بشيء وهو رأى الحنابلة والشافعي في الجديد ، ويرى أبو حنيفة أن للعبد الخيار في فسخ عقد الإجارة أو إمضائه كالصبي إذا بلغ لانه عقد على منافعه في حال لا يملك التصرف فيها في نفسه فإذا ملك أن يتصرف في

---

(١) المرجع السابق (٢) المغنى ٥/٢٠٨

(٣) المرجع السابق ٦/١٠٣

(٤) المرجع السابق ٥ / ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٥٥



نفسه ثبت له الخيار كالأمة إذا أعتقت تحت زوج ، ويرد ابن قدامة على قياس أبي حنيفة بأن العقد الذي عقده السيد لازم لأنه عنده على ما يملكه فلا يفسخ بالعق ولا يزول ملكه عنه كما لو زوج أمته ثم باعها .

(٣) البيع : (١) بيع العبد الآبق (١) :

(أ) يرى الحنابلة ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي عدم صحة بيع العبد الآبق سواء علم مكانه أو جهل .

(ب) ويرى ابن سيرين وشريح جواز البيع إذا كان علم الطرفين واحداً أي إذا علم السيد البائع والمشتري بالإباق .

(ج) ويعطل ابن قدامة الرأي الأول بما روى عن الرسول أنه نهى عن بيع الغرر وبيع العبد الآبق غرر ولأنه غير مقدور على تسليمه فلم يحز البيع كما لم يحز بيع الطير في الهواء .

(٢) هل يجوز بيع المدبر ؟ (١) ورد في صحيح البخاري تحت عنوان « باب بيع المدبر » (حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أعتق رجل منا عبداً له عن دبر فدعا النبي صلى الله عليه وسلم به فباعه ) (٢) .

(٢) ورد في المغني لابن قدامة أن المدبر يجوز بيعه (٣) .

(٣) ورد في المبسوط للسرخسي أن مذهب الشافعي جواز بيع المدبر لحديث عطاء أن رجلاً دبر عبده ثم احتاج إلى ثمنه فباعه الرسول من رجل يقال له

(٢) البخاري ٢ / ٥١

(١) المرجع السابق ٤ / ٢٠٠

(٣) المغني ٤ / ٣٣٩

نعم بن النحام بثلاثمائة درهم وما ثبت أن عائشة دبرت أمة لها فسحرتها وعلمت بذلك فقالت ما حملك على ما صنعت فقالت حبى العتاق فباعتها من أسوأ الناس ملكة (١).

(٤) ورد في الكافي لأبي جعفر الكليني من فقههاء الشيعة أن المدبر بمنزلة الوصية وللموصى الرجوع في وصيته (٢).

(٥) يرى الحنفية عدم جواز بيع المدبر لحديث نافع عن ابن عمر أن الرسول قال : لا يباع المدبر ولا يوهب وهو حر من الثالث (٣).

هذه هي الأدلة في مسألة بيع العبد المدبر (أو المدبرة) وادى جواز البيع للاتى :-

( أ ) للحديث الصحيح الوارد في صحيح البخارى .

(ب) للحديثين اللذين أوردهما السرخسى عن مذهب الشافعى .

(ج) يقوى الأحاديث المذكورة رأى الشيعة المذكور لأن بيع المدبر هو من وادى الرجوع فى الوصية التى هى التدبير .

( د ) إن رأى الشيعة المذكور وجواز بيع المدبر المستقى من الأحاديث يتفقان مع القاعدة العامة فى الوصية وهى إمكان رجوع الموصى فى وصيته ، ولما كان التدبير وصية كسائر الوصايا فإن للسيد أن يرجع فى وصيته وبيع المدبر يدل اقتضاء على رجوع السيد فى التدبير .

(٣) المكاتب : جاء فى المغنى د وقال القاضى قياس المذهب صحة رهنه وهو

(٢) الكافي المرجع السابق ذكره

(١) المبسوط ١٧٩/٧

(٣) المبسوط ١٧٩/٧

مذهب مالك لأنه يجوز بيعه وإيفاء الدين من ثمنه ، (١) أما عند الحنفية فلا يجوز بيع المكاتب (٢) .

والرأى المذكور للمالكية وبعض الحنابلة هو رأى خاطئ والصحيح رأى الأحناف فالمكاتبه عقد ملزم للسيد وغير ملزم للعبد المكاتب لأنه يستطيع أن يعجز نفسه عن الوفاء فيرق كما كان قبل الكتابة وفي الصورة الآتية دليل على عدم جواز بيع المكاتب : إذا أراد السيد أن يبيع المكاتب (جدلاً ونحن نرد على القائلين بجواز البيع) إلى شخص فجاء المكاتب أثناء التعاقد مع المشتري وقدم لسيده بدل الكتابة فهل يستطيع السيد أن يمضى البيع ؟ إن من حق المكاتب أن يحرر فور تسليمه مقابل الكتابة لسيده وأكثر من ذلك أن من حقه أن يعتق ولو أبى سيده تسلم البدل ، فوضح إذن أن المكاتب يستطيع لإبطال أو منع بيع سيده له في هذه الصورة ، فكذلك في سائر الصور .

ومن ناحية أخرى فإن عقد الكتابة لما كان غير ملزم للمكاتب فإن سيده يستطيع أن يبيعه برضائه ويكون معنى ذلك فسخ عقد الكتابة ، وعلى هذا المعنى نستطيع أن نفهم حديث بريرة الذي ذكرناه عند الكلام عن شرعية ولاء العتق : فقد أورد البخاري أن بريرة وهي مكاتبه سألت عائشة أن تعينها على بدل الكتابة فقالت لها عائشة «إن أحب أهلك أن أصيب لهم ثمنك صبة واحدة فأعتقك ففعلت» وفي رواية أخرى إرجعي إلى أهلك فإن أحبوا أن أقضى عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي ففعلت ، وقد ذكر البخاري من روايات هذا الحديث أن بريرة قالت لعائشة «اشتريني وأعتقيني» (٣) .

(٣) المبسوط ١٩٩/٥ ، ٢٢٢/٧

(١) المغنى ٣٤٠/٤

(٣) البخاري ٥٣/٢ - ٥٤

(٤) أم الولد : وقد سبق الكلام عن جواز بيعها وعدمه .

(٥) ولا يجوز التفرقة في البيع ( وما في حكمه ) بين الوالد ( ومثله الجد ) وولده ولا بين الوالدة ( ومثلها الجدة ) وولدها ولا بين الأخوين ولا الأختين والدليل قول الرسول صلى الله عليه وسلم « من فرق بين والدته وولدها ففرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » . وقوله « لا توله والدته عن ولدها » وما رواه علي رضي الله عنه قال « وهب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غلامين آخرين فبعتهما أحدهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعل غلامك فأخبر به فقال : رده رده » (١) .

(٤) الرهن :

( أ ) المكاتب : رأينا فيما سبق أن مالكا وبعض الخنابلة يرون جواز رهن المكاتب ، ولكن الصحيح كما بينا أن المكاتب لا يجوز بيعه ، وإذن فلا يجوز رهنة لأن مقصود الرهن استيفاء الدين من ثمنه وما لا يجوز بيعه لا يمكن فيه ذلك (٢) .

(ب) أم الولد : بدهى أنه لا يجوز رهنها لأن بيعها محرم .

(ج) المسدبر : يجوز رهنه بناء على جواز بيعه (٣) .

( د ) يجوز للسيد أن يرهن الجارية دون ولدها وأن يرهن ولدها دونها لأن الرهن لا يزيل الملك فلا يحصل بذلك تفرقة بين الجارية وولدها فإن دعت الحاجة إلى بيعها في الدين بيع ولدها معها لأن التفرقة بينهما حرام (٤)

(٢) المرجع السابق ٣٤٧/٤

(١) المغنى ٨/٤٢٢ - ٤٢٦

(٤) المرجع السابق ص ٣٤٠ - ٣٤١

(٣) المرجع السابق ص ٣٣٩

( هـ ) إذا أولد الرهن جاريته المرهونة :

١ — إذا كان الوطء بإذن المرتن خرجت من الرهن ولا شيء للمرتن لأنه  
إذن في سبب ما ينافي حقه ويقول ابن قدامة لا نعلم في هذا خلافا (١) ( وتكون  
الجارية أم ولد للرهن ) .

٢ — إذا كان الوطء بغير إذن المرتن فيرى مالك أن يأخذ الرهن ولدها  
وتباعه . ويرى أصحاب الرأي أن تخرج الجارية من الرهن وتؤخذ من الرهن  
قيمتها إن كان موسرا أو تكون القيمة في ذمته إن كان معسرا . ويقول ابن  
قدامة إن الجارية في هذه الحالة تكون أم ولد فلم يثبت فيها حكم الرهن كما لو كان  
الوطء سابقا على الرهن (٢) .

( و ) تصرف الرهن في الرقيق المرهون :

١ — إذا تصرف بغير العتق كالبيع والهبة والإجارة والوقف والرهن وغيره  
كان تصرفه باطلا لأنه يبطل حق الدائن المرتن (٣) .

٢ — تصرفه بالعتق سنذكره في فصل تحرير الرقيق .

---

(٢) المرجع السابق

(١) المرجع السابق ص ٣٦٥

(٣) المرجع السابق ٣٦٣/٤

## المبحث الرابع

( الأهلية )

(١) هل الرقيق أهل للملك ؟

(١) إذا لم يملكه سيده شيئاً : يرى أهل الظاهر أنه يملك واستدلوا بقوله تعالى « خلقت لكم ما فى الأرض جميعاً » وقول الرسول « من باع عبداً وله مال » فأضاف المال إليه بإلام التملك (١) . ويقول ابن قدامة إنه لا يملك فى قول عامة أهل العلم لأن الله يقول « ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء » ولأن سيده يملك عينه ومنافعه فما حصل بذلك يجب أن يكون لسيده كبهيمته (٢) .

(ب) إذا ملكه سيده شيئاً : فى رواية أنه لا يملك لأنه مملوك فلا يملك كالبهيمة وهو قول أبى حنيفة والثورى وإسحاق والشافعى فى الجديد ، وفى رواية أخرى يصححها ابن قدامة أنه يملك وهو قول مالك والشافعى فى القديم ، واستدل ابن قدامة بالآية والحديث وبأن العبد آدمى فيملك كالحر ولأنه يملك فى النكاح فيملك فى المال كالحر ولأنه يصح الإقرار له فأشبهه الحر ، ثم يقول إن احتجاج الآخرين بأن العبد مثل البهيمة غير صحيح لأن البهيمة لا يوجد فيها ما يقتضى ثبوت الملك لها فانتفى ملكها لعدم المقتضى له لا لكونها مملوك (٣) وإذا كان الملك يثبت للجنين مع كونه نطفة لا حياة فيها باعتبار ما له إلى الأدمية فالعبد الذى هو آدمى مكلف أولى (٤) .

(ج) أما المكاتب فإنه يملك وإلا استحال أن ينفى بمقابل الكتابة .

---

(١) المرجع السابق ص ١٧٣

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق ٥٤١/٦



وإرى أن العبد أهل لأن يملك والدليل على ذلك أن القصاص يجب في طرف العبد لقول الرسول « من قتل عبده قتلناه ومن جده جده عنا » (١) وإذا وجب القصاص في طرف العبد وجب له وله استيفاؤه والعفو عنه (٢) بغير بدل أو ببدل ، وإذن فلا عيب أن يأخذ هذا البدل من سيده (ومن غير سيده بالأولى) طواعية أو جبرا فيتملكه .

### (٢) هل الرقيق أهل لأن يوقف عليه ؟

(أ) لا يصح الوقف على العبد وأم الولد والمدبر لأن الوقف تمليك فلا يصح على من لا يملك ، وحتى إذا اعتبرنا أنهم يملكون فهو ملك غير لازم (٣) .

(ب) والمكاتب لا يصح الوقف عليه أيضا لأن ملكه غير مستقر (٤)

وإرى أن الوقف لا يصح على العبد لأنه غير أهل للملك ولأن ملك العبد مصيره إلى سيده فإذا أجزنا الوقف عليه فكأننا نوقف على سيده فيتملك هذا الوقف بغير حق كما في الميراث فإننا لا نورث العبد لأن ذلك يؤدي إلى توريث سيده بغير حق .

---

(١) الإسلام عقيدة وشريعة ص ٤٣٥ .

(٢) المغنى ٦٠٠/٧-٦٠١ ويقول ابن قدامة في مناسبة الكلام على جريان القصاص بين العبيد فيما دون النفس ( وإذا وجب القصاص في طرف العبد وجب للعبد وله استيفاؤه والعفو عنه ) فلزم التنويه حتى لا يظن القارىء أننا ننسب إلى ابن قدامة ما لم يقله - ومع ذلك فاستدلنا في المتن جديدا غير مسبوق .

(٤) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق ٥/٨٨

(٣) هل الرقيق اهل لتحمل الدين ؟

(أ) إذا لم يكن له كسب أو كان الدين أكبر من كسبه فإن ذمته تضعف عن تحمل الدين فتتضمن إليها مالية رقبته فيستوفي الدين من كسبه ثم من رقبته ببيعه إذا لم يمنع من بيعه مانع ولم يرخص المولى بفدائه (١) .

(ب) إذا كان الدين في حدود كسبه كان أهلاً لتحمل الدين فيستوفي من كسبه .

(ج) فإذا كان العبد غير محل للبيع (كأم الولد) فإن عليه أن يقضى دينه من كسبه بأن يستسعى فيه (٢) أى يعمل ويكسب .

(٤) هل الرقيق اهل للولاية على غيره ؟ الولاية هي إنفاذ الإنسان قوله على غيره شاء أو أبى . والرقيق ليس له ولاية على نفسه فأولى ألا تكون له ولاية على غيره في نفس أو مال .

إلا أن العبد إذا كان مكاتباً فإن له أن يزوج جاريته ، ذلك لأنه يملك مهرها وتسقط عنه نفقتها لأنها ستكون على الزوج ، فالزواج هنا من باب كسب المال ولا حرج على المكاتب في عقد يدر عليه كسباً .

(٥) أهلية تولى المناصب العامة في الدولة :

(أ) العبد ليس أهلاً لإمامة المسلمين أى لتولى رئاسة الدولة فمن شروط الإمامة الحرية وذلك لأن الإمام له الولاية على المسلمين والعبد لا ولاية له على نفسه فأولى ألا تكون له الولاية على غيره كما قلنا قبل .

---

(١) راجع الأهلية وعوارضها في الشريعة الإسلامية ص ٣٨

(٢) المبسوط ١٤/٢٠

(ب) والسكن العبد أهل لتولى سائر المناصب في الدولة . وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم صلاحيته لمباشرة القضاء (١).

(٦) اهلية الشهادة : يقول الزمخشري عند تفسير قوله تعالى « واستشهدوا شهيدين » (٢) « والحرية والبلوغ شرط مع الإسلام عند عامة العلماء وعن علي رضي الله عنه لا تجوز شهادة العبد في شيء وعند شريح وابن سيرين وثمان البتّي أنها جائزة » (٣) وفي رأيي أن العبد أهل للشهادة لأن العبد أهل لأن يكون وزير تنفيذ وأهل لأن يكون زوجاً وأهل لأن يطلق وأهل لأن يلاعن عند جمهور الفقهاء وأهل لأن يملك كما بينا وأخطر من كل ذلك أهل لأن يعطى الأمان للعدو على ما نشرح بعد ، فإذا كان العبد أهلاً للأقوى والأكبر والأخطر فأولى أن يكون أهلاً للأضعف والأقل والأهون وحتى إذا فرضنا أن موضوع الشهادة يرتفع إلى مستوى الأمان في الحرب فإن العبد يكون جديراً بالشهادة أيضاً .

#### (٧) اهلية اعطاء الأمان للكفار المحاربين :

(أ) العبد المأذون بالقتال : يقول الكاساني « وأما الحرية فليست بشرط لصحة الأمان فيصح أمان العبد المأذون في القتال بالإجماع » (٤) . « وقد كتب أبو عبيدة رضي الله عنه وهو قائد الجيش إلى عمر رضي الله عنه وهو الخليفة أن عبداً أمن أهل بلد بالعراق وسأله رأيه فكتب إليه عمر ( إن الله عظيم الوفاء فلا

(١) الأهلية وعوارضها في الفريعة الإسلامية المرجع السابق .

(٢) السكشاف ١/١٣١

(٣) البقرة ٢٨٢

(٤) بدائع الصنائع ٧/١٠٦ .

تكونون أوفياء حتى تفوا فوفوا لهم وانصرفوا عنهم) ، (١) .

(ب) العبد المحجور عن القتال : يقول الكاساني « اختلف فيه قال أبو حنيفة عليه الرحمة وأبو يوسف رحمه الله لا يصح وقال محمد رحمه الله يصح وهو قول الشافعي رحمه الله... وجه قولها أن الأصل في الأمان أن لا يجوز لأن القتال فرض والأمان يحرم القتال إلا إذا وقع في حال يكون بالمسلمين ضعف وبالكفرة قوة لوقوعه وسيلة إلى الاستعداد للقتال... والعبد المحجور لاشتغاله بخدمة المولى لا يقف عليها... فبهذا فارق المأذون... وأما الحديث ( وهو قول الرسول المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسمى بذمتهم أدناهم ) فلا يتناول المحجور لأن الأدنى إما أن يكون من الدناءة وهي الخساسة وإما أن يكون من الدنو وهو القرب والأول ليس بمراد لأن الحديث يتناول المسلمين بقوله عليه الصلاة والسلام تتكافأ دماؤهم ولا خساسة مع الإسلام والثاني لا يتناول المحجور لأنه لا يكون في صف القتال فلا يكون أقرب إلى الكفرة ، (٢) .

ويذكر ابن قدامة دليلين آخرين لأبي حنيفة وأبي يوسف فيقول « وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يصح أمان العبد إلا أن يكون مأذونا له في القتال لأنه لا يجب عليه الجهاد فلا يصح أمانه كالصبي ولأنه مجلوب من دار الكفر فلا يؤمن أن ينظر لهم في تقديم مصلحتهم ، (٣) .

ويذكر ابن قدامة أيضا أن أكثر العلماء على أن أمان العبد يصح في الحالين

---

(١) الرسالة الخالدة للأستاذ عبد الرحمن عزام الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ص ١١٣ .

(٣) المغني ٣٩٦/٨

(٢) بدائع الصنائع ١٠٦/٧

أى ولو كان مجبوراً عن القتال ويرد على أبي حنيفة وأبي يوسف فيقول (١) « إن الأمان إذا أعطى أهل الحرب حرم قتلهم ومالههم والتعرض لهم ويصبح من كل مسلم بالغ عاقل مختار ذكراً كان أو أنثى حراً كان أو عبداً، وبهذا قال الثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وابن القاسم وأكثر أهل العلم وروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه (٢) ... ولما ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ذمة المسلمين واحدة يسمع بها آذانهم فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل (٣) ... ولأنه مسلم مكاف فصح أمانه كآخر وماذكروه من التهمة يبطل بما إذا اذن له في القتال فإنه يصح أمانه » .

(٨) والعبد أهل لأن يكون وكيلًا في قبول الزواج لأنه بما يجوز أن يقبله لنفسه وإنما يقف ذلك على إذن سيده ليرضى بتعلق الحقوق به (٤) . بل إنه بالتطبيق لمذهب الإمام مالك الذى يصح عقد زواج العبد ولو لم يأذن سيده فإن العبد يكون أهلاً للوكالة هنا بغير إذن سيده .

#### (٩) الإقرار (٥) :

(أ) الإقرار بالحد والقصاص فيما دون النفس : يصح إقرار العبد لأن الحق له في هذه الصورة وليس لمولاه ، أما إقرار المولى على العبد فلا يصح لأن المولى لا يملك من العبد إلا المالية ، ويحتمل أن يصح وإن كان يجب المال فقط دون القصاص لأن المال يتعلق برقبته وهى مال السيد فصح إقراره به كجناية الخطأ .

(١) المرجع السابق ص ٣٩٦ - ٣٩٧ ، وانظر أيضاً زاد المعاد ٣ / ٢٢٣

(٢) وقد ذكرنا حادثة في ذلك قبل قليل

(٣) أخفر نقض العهد وغدر ( مختار الصحاح مادة خفر )

(٥) المرجع السابق ص ١٣٩ - ١٤١

(٤) المغنى ٥ / ٨٠

(ب) الإقرار بما يوجب القصاص في النفس :

(١) يرى الطبري وداود وزفر وأحمد بن حنبل والمزني أنه لا يقبل إقرار العبد ويتبع به بعد العتق لأنه بإقراره يسقط حق سيده ولأنه متهم في أن يقرّ لرجل ليغفوا عنه ويستحق أخذه وبذلك يتخلص من سيده .

(٢) يرى أبو حنيفة ومالك والشافعي أنه يصح إقرار العبد لأنه أحد نوعي القصاص فصيح كما دون النفس .

(ج) الإقرار بالسرقة :

(١) إذا كانت السرقة موجبا المال فلا يصح إقرار العبد ويصح إقرار السيد  
(٢) إذا كانت السرقة موجبا المال والقطع فيرى أحمد بن حنبل وجوب القطع دون المال .

(د) الإقرار بالرق لغير السيد :

(١) لا يقبل إقرار العبد برقه لغير سيده لأن العبد لا يقبل إقراره ولعدم الإضرار بالسيد فالقول قول ذي اليد لاستحقاقه رقبته بيده (١) .

(٢) إذا أقر السيد بالعبد لرجل وأقر العبد برقه لآخر ( غير سيده وغير الرجل ) فهو للذي أقر له السيد لأن إقرار العبد لغير سيده منفردا غير مقبول فيكون أولى بعدم القبول إذا عارض إقرار السيد .

(هـ) الإقرار بالرق على نفسه : والشخص المقر هنا ليس في يد أحد (٢) .



(١) إذا أقر بأنه مملوك لشخص آخر فالقول قوله ويكون في الحكم كأنه في يده فيجعل مملوكا له . والحق ان هذا حكم غريب واستدلال عجيب إذ ما المانع عقلا أو واقعا أن يكون هذا الشخص المقر حرا ويكون مدفوعا إلى الإقرار بسبب كالفقر أو الجوع أو غيره ، وارى أنه لا بد في هذه الحالة أن ينضم إلى الإقرار تصديق المقر له ( إقرار + تصديق ) .

(٢) إذا قال لآخر أعتقني أو ألم تعتقني أمس أو ما أعتقتني أمس أو تعاقد معه على الكتابة أو على العتق مقابل مال أو قال له كاتبني أو بعني نفسي أو بعني من فلان أو ارهنني من فلان وما في معنى ذلك فإنه يكون مقرا للشخص الذي يخاطبه (١) ، هذا ما أورده السرخسي والأمر واضح في حالة التعاقد أما في غيرها فينبغي في رأيي أن يضم إلى الإقرار تصديق الشخص المخاطب كما في الحالة السابقة .

\* \* \*

يتضح مما سبق في هذا المبحث وما قبله أن الرقيق أهل لأمور دون حاجة لإذن السيد أو بالشرع وأهل لأمور بشرط أن يأذن سيده فيها :

(أ) فهو أهل لما يأتي استقلالا :

(١) لأن يملك عند البعض

(٢) لأن يرث عند البعض

(٣) لأن يوصى

(٤) لأن يطلق

---

(١) المرجع السابق ١٨/١٦١

- (٥) لأن يلاعن عند جمهور الفقهاء  
(٦) للشهادة عند البعض  
(٧) لإعطاء الأمان للكفار المحاربين  
(٨) للإقرار بما يوجب القصاص فيما دون النفس  
(٩) للإقرار بما يوجب القصاص في النفس عند البعض  
(١٠) لتولي المناصب العامة غير الإمامة الكبرى والقضاء  
(١١) المكاتب له أن يملك وأن يوكل غيره فيما يتصرف فيه بنفسه وأن يتوكل بجعل وأن يبيع ويشترى ويرهن ويرتهن وأن يكون شفيعا وأن يزوج جاريته وأن يكاتب عبده .

(ب) وهو: أهل ما يأتى بشرط موافقة أو اذن سيده :

- (١) للتسرى عند البعض  
(٢) للزواج  
(٣) لأن يكون وكيلًا وموكلا في المعاملات والزواج  
(٤) للاتجار  
(٥) لأن يملك إذا ملكه سيده عند البعض .

## المبحث الخامس

### ( العقوبات )

(١) في القصاص : الرقيق في هذا كالحُر فلا فرق بينهما سواء كان الرقيق جانيا أو مجنيا عليه . ويقول الأستاذ الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر السابق « وقد اختلف الفقهاء في جناية الوالد على ولده وجناية الصبيد على عبده فمنهم من رأى أنها لا توجب القصاص لأن السيد جنى على ماله وجناية المالك على ماله هدر أو على الأقل يكون المملك شبهة تدرأ القصاص ... ومنهم من رأى أن الجنائتين توجبان القصاص عملاً بظاهر آية القصاص والأخبار الموجبة له . روى النخعي عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل عبده قتلناه ومن جده جده . وقواعد الشريعة وعموماتها تشهد لهذا الرأي بالقوة فهو آدمى معصوم الدم على التأييد وإنسانيته غير مملوكة لسيد ولا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى » (١) .

والحق أن هذا الرأي القائل بعدم وجوب القصاص ليعتد من أشد الآراء في الفقه الإسلامي شذوذا وظلماً ولست أدري كيف استساغ هؤلاء ديننا وضميرنا أن يقتل السيد عبده دون أن يناله القصاص ، وإذا كانت بعض الشرائع اللادينية أو الكافرة - كما رأينا في الجزء الأول من هذا الكتاب - قد قررت قتل السيد إذا قتل عبده فكيف بالإسلام الذي كرم بني آدم وفرض المساواة بين البشر وأوصى بحسن معاملة الرقيق وأنذر من يقتل النفس ( أى نفس بشرية ) بغير

---

(١) اسلام عقيدة وشريعة ص ٤٣٥ .

حق بالخلود في النار ، وهل يقبل هؤلاء أن تكون تلك الشرائع أفضل وأرقى من الإسلام ١٩ .

## (٢) في الحدود :

( أ ) تنصف العقوبة على الرقيق في الحد الذي يقبل التبعية لقوله تعالى « فاعلين نصف ما على المحصنات من العذاب » (١) وما روى عن أبي هريرة قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على العبد نصف حد الحر في الحد الذي يتبع بعض كزنا البكر والقذف وشرب الخمر » (٢).

## (ب) أما الحد الذي لا يتبع بعض فقد اختلف فيه :

١ — ففي الرجم وهو حد المحصن إذا زنى ، جاء في المغنى (٣) أن ابن عباس يرى عدم الرجم لأنه حد لا يمكن تنصيفه ، وقال الزخشرى مثل ذلك (٤) . وقال فريق آخرون منهم داود وأبو ثور بالرجم الكامل فقال داود يرجم كالحر (٥) وقال أبو ثور يجب الرجم لعموم الأخبار ولأنه لا يتبع بعض فوجب تكميله (٦) .

٢ — وفي القطع وهو حد السرقة فإن جمهور الفقهاء على وجوبه ورأى ابن عباس هنا كراهيه في الرجم (٧) .

( ج ) الخلاف في عقاب من يقذف الرقيق : القذف هو الرمي بالزنا ويرى جمهور العلماء أن الحد لا يجب على قاذف العبد أو الأمة لما روى عن أبي هريرة

---

(١) النساء ٢٥

(٢) الحدود في الإسلام للأستاذ أحمد فتحي بهنسى ص ٤٧ - ٤٨

(٣) المغنى ٨ / ٢٦٧ (٤) الكشف ١ / ٢٠٣

(٥) الحدود في الإسلام ص ٤٨ (٦) المغنى ٨ / ١٧٤

(٧) المرجع السابق ٨ / ٢٦٧

أن الرسول قال د من قذف بملوكه بريثا مما قال أقيم عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال ، ويرى بعض العلماء وعلى رأسهم الإمام ابن حزم أن قاذف العبد أو الأمة يحد (١).

(٣) في التعزير: الرقيق كالححر وذلك لعموم الآيات والأحاديث، والتعزير تأديب على الجرائم التي لم تحدد لها عقوبة معينة وعلى الجرائم التي حددت لها عقوبة معينة ولكن لم يتوافر فيها شروط تنفيذها (٢).

#### (٤) ائتلاف نفس العبد :

(أ) يرى جماعة منهم سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وإياس بن معاوية والزهرى ومكحول ومالك والأوزاعى والشافعى وإسحاق وأبو يوسف وأحمد بن حنبل أنه تجب قيمته بالغة ما بلغت وذلك لما روى عن عمر وعلى وابن عمر أنهم أوجبوا فى قتل العبد قيمته بالغة ما بلغت ولأن المختلف مات فيجب ضمان قيمته بالغة ما بلغت كسائر الأموال (٣).

(ب) ويرى جماعة آخرون منهم النخعى والشعبى والثورى وأبو حنيفة ومحمد وأحمد بن حنبل فى رواية أخرى أنه لا تبلغ القيمة دية الحر (٤). واحتج الحنفية بما د أخرج عبد الرزاق وابن أبى شبة فى مصنفيهما عن النخعى والشعبى قالا لا يبلغ بدية العبد دية الحر ولقول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه لا يبلغ

(١) الحدود فى الإسلام ص ١٣٢.

(٢) راجع الإسلام عقيدة وشريعة ص ٢٠٣ وما بعدها ، المعبديات ١/ ٢٢٢ ، الحدود فى الإسلام ص ٣٦ .

(٣) المبسوط ٢٦/ ٢٧ - ٣٠ ، المفتى ٦٨٢/ ٧ - ٦٨٣

(٤) انظر المرجعين السابقين .

بقيمة العبد دية الحر وينقص منه عشرة دراهم والأثر في التقدير كالحبر لأنه لا يعرف إلا سماعاً ، (١).

#### (٥) ائلاف العبد فيما دون النفس .

( أ ) القصاص :

اولا : جناية حر على عبد : يقول ابن قدامة د لا يقطع طرف الحر بطرف العبد بغير خلاف علمناه بينهم ، (٢) وجاء في المبسوط أنه لا قصاص بين العبيد والأحرار فيما دون النفس لأنهم في هذا بمنزلة المال (٣) .

ثانيا : جناية عبد على عبد :

١ - يقول ابن عباس لا يجرى القصاص بين العبيد في نفس ولا جرح لأنهم أموال (٤).

٢ - يقول الشعبي والنخعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل في رواية لا يجرى القصاص لأن الأطراف مال فلا يجرى القصاص فيها كالبهائم ولأن التساوى في الأطراف معتبر في القصاص وأطراف العبيد لا تتساوى (٥).

٣ - يرى عمر بن عبد العزيز وسالم والزهرى وقتادة ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر أنه يجرى القصاص بينهم وينضم ابن قدامة إلى هذا الرأي لقوله تعالى د وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين ، الآية (٦) .

(ب) الدية : يقول السرخسي د فأما في قطع طرف العبد فيجب نصف قيمته

---

(١) السعديات ٣٩٣/٢ - ٣٩٤

(٢) المغنى ٧ / ٦٥٩

(٣) المبسوط ٢٧ / ٢٩

(٤) المغنى ٧ / ٦٦٠

(٥) المرجع السابق

(٦) المرجع السابق



بالغة ما بلغت في الصحيح من الجواب إلا رواية عن محمد أنه يجب في قطع يد العبد خمسة آلاف إلا خمسة ذكره في بعض نسخ الوكالة ، (١) .

(٦) **واي في الجناية على الرقيق** : سبق أن ذكرنا حديث الرسول صلى الله عليه وسلم **د ومن قتل عبده قتلناه ومن جده جدهناه** ، (٢) وهذا الحديث يدل على :

(أ) أن سيد العبد إذا قتل عبده فإنه يقتل صراحة

(ب) أن أى حر آخر غير سيد العبد إذا قتل العبد فإنه يقتل به من باب أولى

(ج) أن العبد إذا قتل العبد فإنه يقتل به من باب أولى

(د) أن الحر إذا جدد العبد فإنه يجدد به (٣)

(هـ) أن العبد إذا جدد العبد فإن يجدد به من باب أولى

هذه الأحكام يدل عليها الحديث الشريف في صراحة لاحتياج إلى اجتهاد فأى قارىء للعربية يستطيع أن يفهم هذه الأحكام ، ولكن هل يمكن أن نستنبط من الحديث وأن السيد إذا جدد عبده فإنه يجدد به ، ؟ إن نص الحديث **د ومن جده جدهناه** ، وهذه العبارة صيغة من صيغ العموم (٤) وهى تساوى تماماً قول الرسول **د من ألقى سلاحه فهو آمن** ، فتعبير **من جده** يدل على استغراق كل فرد يجدد

---

(١) المبسوط ٢٧/٢٩

(٢) قلنا إن هذا الحديث استند إليه جماعة من العلماء وانضم إليهم الأستاذ الشيخ محمود شلتوت .

(٣) الجدد قطع الأنف والأذن واليد والشفة ( مختار الصحاح )

(٤) لأن من اسم شرط وهو من ألقاها العموم عند علماء اللغة وعلماء الأصول

العبد من غير حصر في فرد معين إلا إذا قام الدليل على تخصيص هذا الحكم (١) ولا يوجد دليل آخر يدل على أن السيد إذا جدد عبده فإنه لا يجدد به .

وبما يترتب على ما سبق :

(١) أن للعبد أن يقتص من جدد عبداً كان أو حراً ولو كان سيده

(٢) أن للعبد أن يعفو عن القصاص بغير بدل

(٣) أن للعبد أن يعفو عن القصاص ببدل يأخذ هذا البدل (دية الأطراف والجراح) ولو كان من سيده فيتملكه (وقد سبق أن أفدنا من ذلك في الاستدلال على أهلية العبد للملك) . وهذه النتيجة قد تبدو غريبة في نظر الفقهاء ولكن القارىء يرى معنى أننا استدللنا بالحديث واستنبطنا منه الأحكام في منطق ظاهر وفي غير تعمل ولا التواء .

(٧) حالة سقوط القصاص عن العبد الجاني : وذلك بأن يحنى بالخطأ في النفس أو ما دون النفس أو يعفو المجنى عليه أو ولي الجناية ليأخذ الدية أو يجب القصاص ولكن يتخلف التآمل بين العضوين وغير ذلك ...

(١) العبد : دخير ماله بين دفعه لولى الجناية وبين فدائه بأرش الجناية حالاً... ووجه الفورية ... لأن التأجيل في الأعيان باطل لأن التأخير شرع ترفيهاً للحصول والعين الذى هو العبد موجود فكان في التأجيل تحصيل الحاصل وهو باطل فلذا تعين

---

(١) أصول الفقه لمحمد الخضرى بك ص ١٦٥-١٦٦ ، علم أصول الفقه الأستاذ الشيخ

عبد الوهاب خلاف ص ٢١٢ - ٢١٤

الدفع أو الفداء حالا والأرش قائم مقام العين فيأخذ حكمها وهو الفورية ، (١) .

(٢) أم الولد : وهي ممتنع تسليمها ولذلك كان على المولى لأولياء الجناية الأقل من قيمتها ومن أرش الجناية (٢) .

(٣) المكاتب : عليه أن يسعى في الأقل من أرش الجناية ومن قيمته يوم جنى لأن المكاتب أحق بمكاسبه لأن المولى لا يملك كسبه (٣) .

(٨) جناية العبد على الحيوان والعروض : يقول السرخسي فأما جناية العبد على الحيوان والعروض فتكون ديناً في عنقه تقضى من كسبه أو يساع فيها ، (٤) .

---

(٢) المرجع السابق ٣٩٥/٢

(٤) المرجع السابق ص ٢٨

(١) السعديات ٢/٣٨٨

(٣) المبسوط ٢٧/٢٧ ، ٦١

## المبحث السادس

### ( معاملة الرقيق )

(١) أمر الله سبحانه وتعالى بالإحسان إلى الرقيق : يقول تعالى « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم » (١) ويقول الرسول « أوصاني حبيبي جبريل بالرفق بالرقيق حتى ظننت أن الناس لا تستعبد ولا تستخدم » ويقول « اتقوا الله في الضعيفين المملوك والمرأة » ويقول « الله الله فيما ملكت أيمانكم » ويقول « الصلاة وما ملكت أيمانكم » .

(٢) وأوصى الإسلام بالتلطف بالرقيق وعدم إيذاء شعوره حتى بمناداته بلفظ العبودية : يقول الرسول « لا يقولن أحدكم عبي وأمتي فكلكم عبيد الله وكل نسائكم إماء الله ولكن ليقل : غلامى وجارىتى وفتاتى » .

(٣) وأوصى الإسلام بإكرامهم فى المأكل والملبس : فقد أوصى الرسول السيد إذا جاءه عبده بطعامه أن يجلسه معه ليأكل أو يعطيه منه أكلة أو أكلتين (٢) وروى أن عمر بن الخطاب مر يوماً بمكة فرأى العبيد وقفاً لا يأكلون مع سادتهم فغضب وقال لمواليهم : ما القوم يستأثرون على خدامهم ؟ ثم دعا العبيد فأكلوا معهم (٣) .

(٤) وأمر ألا يكلفوا إلا بما يطيقون : ويقول الرسول « للمملوك طعامه

(٢) البخارى ٥٢/٢

(١) النساء ٣٦

(٣) الرق فى نظر الإسلام الأستاذ الشيخ عبد الله المشد ص ٤٦

وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق ، (١) ويقول « ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإذا كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم » ، (٢) .

(٥) وندب إلى العناية بهم وتربيتهم وتهذيبهم : يقول الرسول « أيما رجل كانت له جارية فأدبها فأحسن تأديبها وأعتقها وتزوجها فله أجران » ، (٣) .

(٦) والسيد حق تأديب عبده ولكنّه منهي عن ضربه بغير ذنب ومنهي عن ضربه ضرباً مبرحاً وإن أذنب . يقول ابن قدامة « وله تأديب عبده وأمته إذا أذنب بالتبويخ والضرب الخفيف كما يؤدب ولده وامرأته في النشوز ، وقد روى عن بن مقرن المزني قال لقد رأيتني سابع سبعة ليس لنا إلا خادم واحد فلفظها أحدنا فأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم باعتاقها فأعتقناها وروى عن أبي مسعود قال كنت أضرب غلاماً لي فإذا رجل من خلقي يقول « أعلم أبا مسعود ، أعلم أبا مسعود ، فالتفت فإذا النبي صلى الله عليه وسلم يقول « أعلم أبا مسعود أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام » ، (٤) .

(٢) البخاري ٥٢/٢

(٤) المغني ٦-٦٣٤

(١) الموطأ ٩٨٠/٢

(٣) المرجع السابق

## الفصل الرابع

### ( تحرير الرقيق )





(١) العتق والعتاق والعتاقة الحرية ، تقول عتق العبد أى صار حراً وأعتقه مولاه . وقد آثرت أن أستعمل تعبير « تحرير الرقيق » لأن لفظ التحرير هو الذى ورد فى القرآن : يقول تعالى « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنه » (١) .

(٢) واللفظ الذى يقع به التحرير إما أن يكون صريحاً وإما أن يكون كناية (٢) « فالصريح لفظ العتق والحرية والولاء ، ويستوى إن ذكر هذه الألفاظ بصيغة الخبر أو الوصف أو النداء ، والخبر مثل أعتقتك أو حررتك ، والوصف مثل أنت حر أنت عتيق والنداء مثل يا حرياً عتيق ، والولاء مثل هذا مولاي أو هذه مولاتي (٣) ... والكناية مثل لا سبيل لى عليك وتلزم فيه النية لأنه يحتمل أن يكون المراد لا سبيل لى عليك فى العقوبة لأنك وفيت بما أمرتك أو لا سبيل لى عليك لأنى كاتبتك أو لأنى أعتقتك فتجب نية العتق وكذلك قوله لا ملك لى عليك يحتمل لأنى بعتك ولو قال لعبد لا سلطان لى عليك ونوى العتق لم يعتق لأنه ليس من ضرورة انتفاء سلطانه عنه انتفاء الملك كالمكاتب فإنه لا سلطان للمولى عليه وهو مملوك ... وإذا قال يا ابنى فالصحيح أنه لا يعتق لأن اللفظ فى موضع النداء .. وكذلك لو قال يا بنى أو يا بنيه فهذا دعاء ولطف منه والمقصود النداء » .

(٣) شروط صحته : لى يقع التحرير صحيحاً يذنب أن يكون المحرر حراً

---

(١) النساء ٩٢ وقد ورد لفظ « تحرير » فى خمسة مواضع فى القرآن الكريم منها

ما ذكر فى المتن

(٢) المبسوط ٦٢/٧ - ٦

(٣) لا أوافق السرخسى على أن لفظ الولاء من الصريح وذلك لأن « الأولى » يطلق

على العبد أيضاً ولذلك فإن الولاء يمكن اعتباره من ألفاظ الكناية هل أكثر تقدير .

بالغا عاقلا (١) مالكا لمن يقع عليه انتحري (٢) ، كما يجب أن يكون صاحبا غير مكره (٣) .

(٤) وتحرير العبد المؤجر صحيح لأن التحرير هنا تصرف واقع على مالك أما مصير عقد الإجارة فقد شرحناه في مبحث المعاملات المالية .

(٥) وتحرير العبد الموقوف لا ينفذ لأن حق غير المحرر يتعلق بالعبد الموقوف ولأن الوقف لازم فلا يمكن إبطاله (٤) .

#### (٦) وتحرير العبد المرهون (٥)

(أ) (١) يرى أحمد بن حنبل في رواية وشريك والحسن بن صالح وأصحاب الرأي والشافعي في قوله أن الراهن إذا أعتق عبده المرهون فقد صار حرا لأنه إعتاق من مالك جائز التصرف تام الملك فينفسد سواء كان الراهن موسرا أو معسرا ، إلا أنه إذا كان الراهن موسرا فإنه تؤخذ منه قيمة العتق فتكون رهنا مكانه لأنه أبطل الرهن بغير إذن المرتهن فلزمته قيمته ، وإن كان معسرا فالقيمة في ذمته .

(٢) وقال أبو حنيفة يستسعى العبد في قيمته إن كان المعتق معسرا .

(ب) يرى أحمد بن حنبل في رواية أخرى ومالك والشافعي في قول ثان أن عتق المعسر لا ينفذ لأن عتقه يسقط حق المرتهن .

(ج) يرى عطاء والبتى وأبو ثور والشافعي في قول ثالث أن عتق الراهن لا ينفذ مطلقا سواء كان موسرا أو معسرا لأنه يبطل حق المرتهن فلم ينفذ كالبيع .

---

(١) راجع السعدييات ١٥٦/١ (٢) الكافي لأبي جعفر الكليني

(٣) المرجع السابق (٤) المغنى ٥٨٨/٥

(٥) المرجع السابق ٣٦١/٤ - ٣٦٣

(٧) وولد المغرور من الامة حر: والمغرور هو المخدوع . يقول السرخسى  
« وولد المغرور حر بالقيمة به قضى عمر وعلى وهذا لانه لم يرض برق مائه  
ولكن كما يعتبر حقه يعتبر حق المستحق فيكون الولد حرا بالقيمة نظرا من  
الجانبين » (١) .

(٨) تحرير العبد الذى يقر مالكة بأبوته فى مرض موته : يقول السرخسى  
« رجل له عبد فى صحته وأقر فى مرض موته أنه ابنه وليس له نسب معروف  
ومثله يولد لمثله فإنه ابنه يرثه ولا يسمى فى شيء ... لأن النسب من حاجته وهو  
مقدم على حق ورثته فى ماله فيثبت نسبه منه بالدعوة... ويكون بمنزلة ابن معروف  
له مالكة فى صحته فيكون عتقه من جميع المال لا بطريق الوصية » (٢) .

(٩) انواع التحرير : يمكن أن نقسم التحرير إلى الأقسام الآتية :

( أ ) من حيث شخصية السيد : ينقسم التحرير إلى تحرير عام وتحرير خاص :

(١) التحرير العام : وهو التحرير الذى يقوم به الإمام ( أو من يقوم مقامه )  
نيابة عن الامة . يقول تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها  
والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من  
الله والله عليم حكيم » (٣) وهذه الآية تبين مصارف الزكاة وهى ثمانية فيكون  
نصيب تحرير الرقاب الثمن أى ١٢/٥ . من حصيلة الزكاة فى الدولة . وبما أن  
لفظ الرقاب فى الآية عام فيجوز الصرف إلى الرقيق المكاتبين ويجوز أن يشتري  
ولى الأمر رقيقا غير مكاتبين ليحررهم . فإذا حررهم كان هذا التحرير عاما أى

(٢) المرجع السابق ١٥١/١٧ .

(١) السرخسى ١١٦ / ٥

(٣) التوبة ٦٠

نيابة عن الأمة وكان ولاؤهم لها . ويقول ابن قدامة (١) : لانعلم بين أهل العلم خلافا في ثبوت سهم الرقاب . ولا يختلف المذهب في أن المكاتبين من الرقاب يجوز صرف الزكاة إليهم وهو قول الجمهور ، وخالفهم مالك فقال إنما يصرف سهم الرقاب في إعتاق العبيد ولا يعجبني أن يعان منها مكاتب (٢) ، وخالف أيضا ظاهر الآية لأن المكاتب من الرقاب لأنه عبد والملاظ عام فيدخل في عمومهم ... ولا يدفع إلى من معه وفاء كتابته شيء لأنه مستغن عنه في وفاء كتابته ... ولا يدفع إلى مكاتب كافر (٣) شيء لأنه ليس من مصارف الزكاة .

(٢) التحرير الخاص : وهو أن يحرر السيد عبده أو عبده فيكون الولاء له .

(ب) ومن ناحية كون التحرير بمقابل أو بغير مقابل يمكن أن نقسم التحرير إلى :

(١) تحرير بغير مقابل : وهذا لا يحتاج إلى شرح فالسيد يحرر عبده لوجه الله .

(٢) تحرير في مقابل : وينقسم بدوره قسمين : الأول تحرير معلق على مقابل

وهو نوع من التحرير المعلق على شرط ، فإذا قال السيد لعبده إذا أدبت إلى مائة جنيه مثلا فأنت حر فإن العبد يحرر إذا أدى المبلغ (٤) وهذا التحرير يتم بإرادة السيد المنفردة فلا حاجة لقبول العبد .

والثاني عقد الكتابة وقد تكلمنا عنه من قبل ، والمكاتب لا يتحرر إلا إذا

وفى المقابل بتمامه وذلك لقول الرسول « من كاتب عبده على مائة أوقية فأداها

---

(١) المغنى ٤٢٩/٦ - ٤٣٠ (٢) أنظر أيضا المدونة الكبرى ٥٩/٢

(٣) أنظر أيضا كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ص ٥٠١ - ٥٠٢

(٤) المبسوط ١٤٣/٧

إلا عشر أواق فهو رقيق ، (١) ويقول القاضي أبو بكر بن عاصم نظماً :

ومن بالمال عتقه منجم يكون عبداً مع بقاء درهم (٢) .

(ج) ومن حيث النظر إلى إرادة التحرير نفسها ينقسم إلى :

(١) تحرير اختياري : وهو يشمل أنواع التحرير التي تتم برغبة السيد واختياره .

(٢) تحرير جبري : ويتم رغم إرادة السيد أو بصرف النظر عن موافقته أو رضاه ويشمل الفروع الآتية :

أولاً تحرير الأقارب وذوي الأرحام : وذلك لما روى عن ابن عباس أن رجلاً جاء إلى النبي وقال إني وجدت أخي يباع في السوق فأشترته وأنا أريد أن أعتقه فقال عليه الصلاة والسلام قد اعتقه الله (٣) وما روى عن الرسول أنه قال « من ملك ذا رحم محرّم فهو حر » (٤) .

ثانياً الكفارة : فقد فرض التحرير للتكفير ( وكفر ستر أو محار ) عن بعض المعاصي والأخطاء :

(١) يقول تعالى « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » (النساء ٩٢) .

(٢) ويقول سبحانه « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة » (المجادلة ٣) .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٠٦ (٢) متن العاصمية والمؤلف مالكي

(٣) المبسوط ٧٠/٧ (٤) الرقي في نظر الإسلام ص ٥٦



(٣) قال الرسول لمن أخبره أنه جامع امرأته في رمضان « أعتق رقبة » (١) .

(٤) وقال عليه الصلاة والسلام « من ضرب غلاما له حدا لم يأتة أو لطمه فإن كفارته أن يعتقه » (٢) .

**ثالثا** التحرير بسبب الهرم والمرض الخطير : جاء في السكافي وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عمر المملوك فلارق عليه والعبد إذا جذم فلارق عليه (٣) وبالقياص يمكن تعدية الحكم إلى نظير الجذام من الأمراض الخطيرة فيحرر الرقيق إذا أصيب بها .

(د) ومن زاوية النظر الى نقص التحرير او تمامه يمكن تقسيمه الى :

(١) تحرير كامل : ويكون بتحرير السيد عبده أو السادة عبيدهم تحريرا مطلقا بأن يقال له « أنت حر » وما في معناه .

(٢) تحرير جزئي أو ناقص : ويطلق على المحرر هنا « معتق البعض » . ويقول الرسول « من أعتق شقصا له في عهد أعتق كله أن كان له مال ولا يستسع غير مشقوق عليه » وفي رواية أخرى « من أعتق نصيبا له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته يقوم عليه قيمة عدل وأعتق من ماله وإلا فقد عتق منه ما عتق » ويقول القسطلاني في شرح الاستسعاء « والمعنى أن يكلف العبد الاكتساب لقيمة نصيب الشريك » (٤) .

---

(١) المرجع السابق ص ٥٥

(٢) المرجع السابق ص ٤٥ ، المغني ٦٣٤/٧

(٣) السكافي لأبي جعفر الكليني

(٤) البخاري ٤٨/٢ ، الرق في الاسلام لأحمد شفيق باشا ص ٩٣

(هـ) وباعتبار فورية التحرير او تراخيه ينقسم إلى :

(١) منجز : ويتفرع بدوره إلى :

اولا منجز غير مشروط كقول السيد لعبده « أنت حر » .

و ثانيا منجز مشروط كأن يقول السيد « أعتقك على أن تعطيني كذا من المال ، وقبول العبد فيتحرر ويصير المال ديناً في ذمته (١) . فالفرق بين التحرير المنجز المشروط والتحرير المعلق على مقابل أن الأول لابد فيه من قبول العبد .

(٢) معلق على شرط : وهذا الشرط قد يكون أداء مال أو غيره كأن يقول السيد « إذا أدبت إلى كذا فأنت حر » وقد يكون الشرط وقوع حادثة . فالتحرير لا يقع إلا إذا تحقق الشرط وبذلك يفارق هذا النوع التحرير المنجز المشروط .

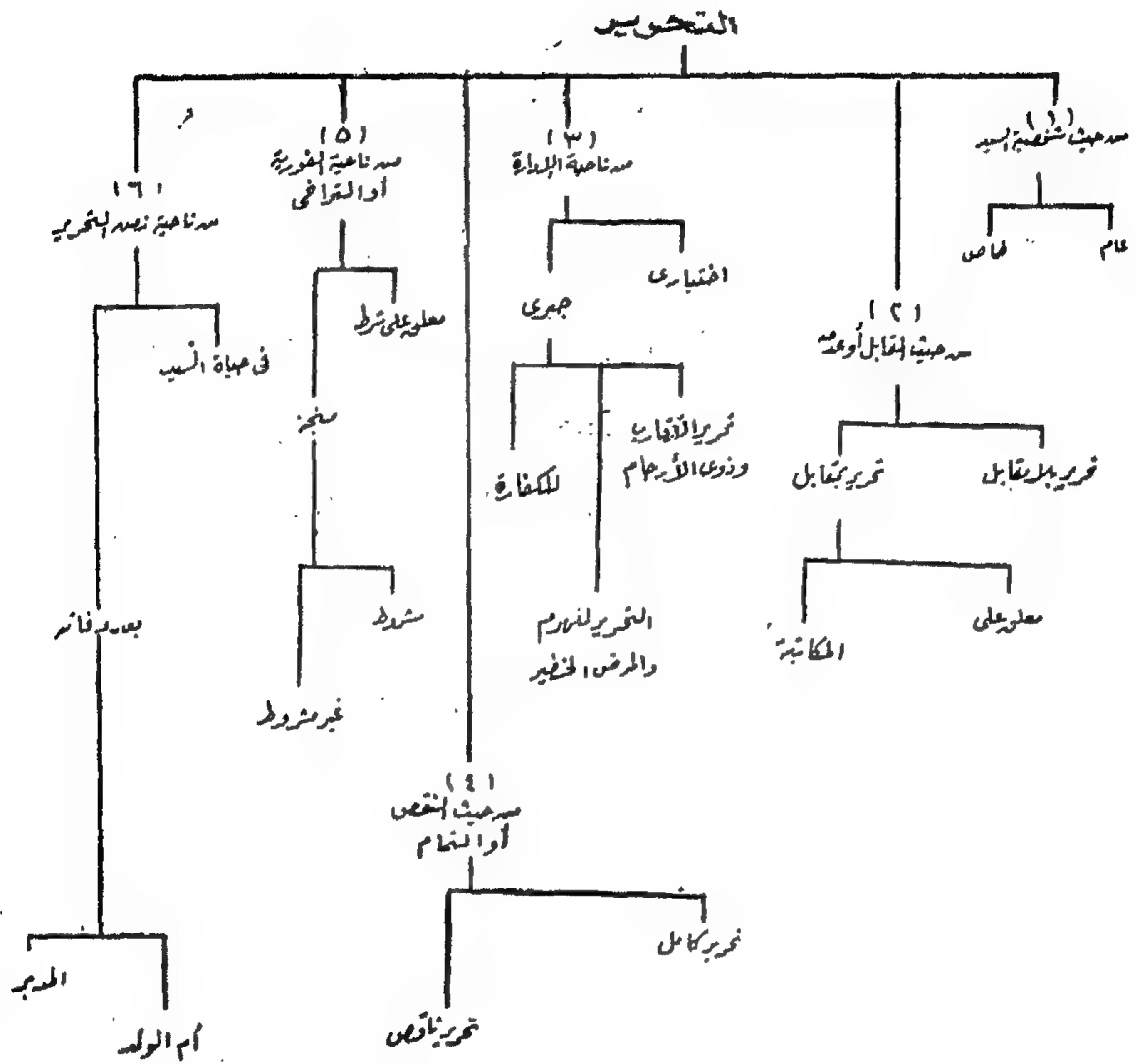
(و) وإذا نظرنا إلى زمن التحرير فإنه ينقسم إلى :

(١) تحرير في حياة السيد : وهو يشمل كل صور التحرير التي تتم في حياة السيد .  
(٢) تحرير لا يتحقق إلا بعد وفاة السيد : ويشمل المدبر وأم الولد ، ويقول فيهما السرخسي « التدبير العتق الموقع في المملوك بعد موت المالك عن دبر منه مأخوذ من قول الرسول في أم الولد فهي معتقة عن دبر منه ، وقال ابن مسعود وحماد ورواية عن إبراهيم يعق المدبر من جميع المال كأم الولد ، ولسكننا أخذ بقول علي وسعيد بن المسيب والحسن وشریح وابن سيرين أنه يعق من الثلث لحديث ابن عمر أن النبي جعل المدبر من الثلث ولأن التدبير كسائر الوصايا لأنه خلافة بعد الموت أما أم الولد فتعتق من جميع المال لسقوط قيمة ماليته لأن إحرازها بعد الاستيلاء هو لقصد ملك المتعة لا لقصد المالية أما الإحراز في التدبير فهو للمالية فقط وإذن فلها بقي مقوماً كان

---

(١) راجع المبسوط ١٤٢/٧

معتبرا من الثلث، (١). وتعليل السرخسي ضعيف لأن أم الولد لا تهرز للبتعة فقط كما يقول بدليل أن له استخداما وإجارتها وتزويجها وكتابتها، ويمكن الاحتجاج بالحديث المذكور.



## الفصل الخامس

( رأى الإسلام فى الاستغلال والاستعمار )



لقد عرفنا الرق في الجزء الأول بأنه د مركز قانوني أو واقعي دائم أو مؤقت يمكن بمقتضاه أن يباشر فرد على فرد أو أن تباشر جماعة على جماعة أو فرد كل أو بعض سلطات حق الملكية ، (١) .

وأثبتنا أن الاستعمار صورة من صور الرق لأنه ينسب دوج تحت التعريف المذكور ، فقلنا د أليس الاستعمار مركزا تباشر بمقتضاه جماعة ( الدولة المستعمرة ) على جماعة أخرى ( الشعب المستعمر ) كل أو بعض سلطات حق الملكية د الاستعمال والاستغلال والنصرف ؟ (٢) .

ولابد لي أن أثبه القاريء على أن تعريفنا المذكور إنما هو خاص بالرق عند البشر وهو يقدّم نظرية عامة لكافة صور العسف والاستغلال التي يباشرها ويباشرها (وأغلب الظن أن سوف يباشرها أيضا) بعض البشر على بعض ، ولذلك كان بدهيا ألا يلتقي تعريف الرق في الإسلام مع تعريف الرق عند البشر إلا في حين ضيق ، فقد رأينا أنه لا رق على الحر في الإسلام إلا نتيجة لحرب شرعية يعتدى فيها ذلك الحر على الإسلام أو المسلمين .

فالإسلام طبقا لتعريف الرق فيه لا يعتدى ولا يستغل ولا يستعمر . إن الاستغلال والاستعمار كلاهما استيلاء على ثروة الغير وثمره عمله كلها أو بعضها بغير حق ، سواء كانت وسيلة هذا الاستيلاء الحرب أو غيرها ، وفي عبارة شرعية واضحة محددة فإن الاستغلال والاستعمار د أكل أموال الناس بالباطل ، وهذا في نظر الإسلام حرام قطعا :

(١) يقول تعالى في المنافقين وبعض الكفار د سماعون للكذب أكالون



للسحت ، (١) والسحت الحرام .

(٢) ويقول سبحانه « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا » (٢) .

(٣) ويقول جل شأنه « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام ليأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون » (٣) .

(٤) ويقول تبارك وتعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (٤)

والإسلام لا يكتفى بتحريم أكل أموال الناس بالباطل ، بل يحض القادر على الرحمة بالفقير والإنفاق في سبيله وفي سبيل المجتمع . يقول تعالى « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » (٥) ويصف المتقين بأنهم « الذين ينفقون في السراء والضراء » (٦)

ثم يصعد بالمسلم إلى مستوى رفيع في محبة الآخرين . يقول سبحانه « ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » (٧) ،

وفي نظرة عامة إلى الإسلام نجد أنه :

(١) دين العالمين

(٢) يسوى بين البشر جميعا

(٣) يكرم بنى آدم ويأمر باحترام إنسانيته

---

(١) المائة ٤٢	(٢) النساء ١٠
(٣) البقرة ١٨٨	(٤) النساء ٢٩
(٥) التوبة ٣٤	(٦) آل عمران ١٣٤
(٧) الحشر ٩	

- (٤) يأمر بالعدل بين المسلمين وأعدائهم الكفار  
(٥) يأمر بالعدل بين المسلمين وأهل الذمة  
(٦) ينهى عن البغى والظلم ويأمر بالعدل والإحسان  
(٧) وأكثر من هذا فإن الإسلام حتى بعد اعتداء الكفار عليه ووقوع بعضهم رقيقاً في أيدي المسلمين يأمر بحسن معاملة هؤلاء الرقيق والترفق بهم إلى أقصى حد (كما رأينا) .  
(٨) وأخيراً فالإسلام يأمر المسلمين بأن يحسنوا معاملة غير المسلمين الذين لا يعتدون عليهم : يقول تعالى « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين » ،  
(المنتحنة ٨) ،  
والله سبحانه يهدي إلى الحق وإلى صراط مستقيم ؟

مصطفى الجداوى

مارس ١٩٦٧

( تصحيح أم الأخطاء المطبعية )

الصواب

الخطأ

ص ٨٠ هامش (١)

المغنى ٧/٢٦٤

المغنى ٠/...



## المراجع

### (١) من كتب التفسير والحديث

- (١) الكشف الزمخشري
- (٢) تفسير الطبري
- (٣) روح المعاني للألوسي
- (٤) تفسير ابن كثير
- (٥) معالم التنزيل للبغوي على ابن كثير
- (٦) مدارك التنزيل للنسفي
- (٧) المصحف المفسر للعلامة محمد فريد وجدي
- (٨) صحيح البخاري

### (ب) من أهم المراجع القديمة

- (٩) المبسوط للسرخسي، مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٤ هـ (فقه حنفي)
- (١٠) بدائع الصنائع للكاساني ط ١ القاهرة سنة ١٩١٠ م (فقه حنفي)
- (١١) المدونة الكبرى لمالك، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ هـ (فقه مالكي)
- (١٢) الموطأ لمالك، البابي الحلبي سنة ١٩٥٠ م (الجزء الأول) — والجزء الثاني سنة ١٩٥١ (فقه مالكي)
- (١٣) متن العاصمية للقاضي أبي بكر بن عاصم الأندلسي ط ٢ سنة ١٩٤٩ البابي الحلبي (فقه مالكي)
- (١٤) الام للشافعي ط ١ المطبعة الأميرية ١٣٢٢ هـ (فقه شافعي)

(١٥) أحكام القرآن للشافعى جمع أبى بكر البيهقى، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية  
سنة ١٩٥٢ (فقه شافعى)

(١٦) الأحكام السلطانية للماورزى ط ١ البابى الحلبي ١٩٦٠ (فقه شافعى)

(١٧) المغنى لابن قدامة ط ٣ دار المنار ١٢٦٧ هـ (فقه حنبلى ومقارن)

(١٨) زاد المعاد لابن القيم . المطبعة المصرية ومكتبتها بالقاهرة ١٣٧٩ هـ  
(فقه حنبلى ومقارن)

(١٩) الكافى لأبى جعفر الكلينى مخطوط (مكتبة بلدية الاسكندرية) (فقه شيعى)

(٢٠) نيل الأوطار للشوكانى ط ١ القاهرة ١٣٥٧ هـ (فقه حنفى ومقارن)

(٢١) جوامع السيرة لابن حزم . دار المعارف وغير مذكور السنة

(٢٢) الملل والنحل للشهرستانى . البابى الحلبي ١٩٦١

(٢٣) أسباب النزول للنيسابورى . القاهرة ١٣١٥ هـ

(٢٤) بدائع الزهور فى وقائع الدهور . كتاب الشعب

#### ( ج ) مراجع حديثة

(٢٥) مفتاح كنوز السنة للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي

(٢٦) الأهلية وعوارضها فى الشريعة الإسلامية للشيخ أحمد إبراهيم بك . طبع

القاهرة وغير مذكور السنة

(٢٧) نظرية الحرب فى الإسلام للشيخ محمد أبى زهرة . العدد ٥ سلسلة

دراسات فى الإسلام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦١

(٢٨) تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبى زهرة دار الفكر العربى وغير

مذكور السنة

(٢٩) أحكام التركات والموارث للشيخ محمد أبى زهرة مطبعة أحمد مخيم  
بالقاهرة ١٩٤٩

(٣٠) العلاقات الدولية فى الإسلام للشيخ محمد أبى زهرة الدار القومية للطباعة  
والنشر ١٩٦٤

(٣١) تاريخ التشريع الإسلامى لمحمد الحضرى بك ط ه المكتبة التجارية  
الكبرى ١٩٣٩

(٣٢) أصول الفقه الإسلامى لمحمد الحضرى بك ط ه المكتبة التجارية  
الكبرى ١٩٦٢

(٣٣) الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلتوت. دار القلم وغيره كور السنة  
(٣٤) علم أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ط ه مطبعة النصر  
بالقاهرة ١٩٥٢

(٣٥) أسمى الرسائل للسيد عبد الحميد الخطيب ط ١ سنة ١٩٥٤  
(٣٦) الرسول فى بيته للأستاذ عبد الوهاب حمودة. المكتبة الثقافية العدد ٣٢  
سنة ١٩٦١

(٣٧) فجر الإسلام للدكتور أحمد أمين ط ٦ سنة ١٩٥٠  
(٣٨) الوعد الحق للدكتور طه حسين . سلسلة إقرأ العدد ٨٦ سنة ١٩٥٠  
(٣٩) داعى السماء للأستاذ عباس العقاد . دار سعد مصر بالقاهرة ١٩٤٥  
(٤٠) الفلسفة القرآنية للأستاذ عباس العقاد. كتاب الهلال العدد ١٣٤ سنة ١٩٦٢  
(٤١) حقائق الإسلام وأباطيل خصومه للأستاذ عباس العقاد ط ٢ دار القلم ١٩٦٢  
(٤٢) الرق فى نظر الإسلام للشيخ عبد الله المنجد . سلسلة دراسات فى الإسلام  
العدد ١٦ سنة ١٩٦٢



(٤٣) قصص القرآن للأستاذ محمد أحمد جاد المولى وآخرين ط ٧ المكتبة  
التجارية الكبرى ١٩٦٢

(٤٤) المجتمع الإسلامى كما تنظمه سورة النساء للشيخ محمد محمد المدنى طبع القاهرة

(٤٥) قصة الملكية فى العالم للدكتورين على عبد الواحد وانى وحسن شحاته  
سبعفان . مكتبة نهضة مصر بالفجالة وغير مذكور السنة

(٤٦) الإسلام نظام إنسانى للدكتور مصطفى الرافعى . دار مكتبة الحياة  
بيروت ١٩٥٨

(٤٧) إسلام بلا مذاهب للدكتور مصطفى الشكعة . دار القلم ١٩٦١

(٤٨) محاضرات فى تاريخ الفقه الإسلامى للشيخ عبد العال عطوة . لدبلوم  
الشريعة بمحقوق الإسكندرية ١٩٦٤/٦٣

(٤٩) كتاب الفقه على المذاهب الأربعة قسم العبادات ( وزارة الأوقاف )  
مطبعة دار الكتاب العربى ١٩٥٠

(٥٠) الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية للشيخ زكى الدين شعبان . مطبعة  
دار التأليف بالقاهرة ١٩٦٥/٦٤

(٥١) نظام الموارث فى الشريعة الإسلامية للشيخ عبد العظيم جودة الصوفى  
ط ١ سنة ١٩٥١

(٥٢) الرسالة الخالدة للأستاذ عبد الرحمن عزام . طبع القاهرة ١٩٤٦

(٥٣) الرق فى الإسلام لأحمد شفيق باشا بالفرنسية وترجمة أحمد زكى باشا  
ط ٢ وغير مذكور السنة ( ولكن الطبعة الأولى سنة ١٨٩٢ )

(٥٤) السعديات في أحكام المعاملات على مذهب أبي حنيفة للشيخ محمد سعيد  
عبد الغفار ط ١ المطبعة الحسينية بالقاهرة ١٣٢٧ هـ

(٥٥) الحدود في الإسلام للأستاذ أحمد فتحي بهنسى . مؤسسة المطبوعات  
الحديثة وغير مذكور السنة

(٥٦) قصة الحرية والمساواة للدكتور محمد طه بدوى ١٩٥١

(٥٧) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى للأستاذ محمود رزق  
سليم . مكتبة الآداب بالقاهرة ١٩٤٧ .

(٥٨) الناصر محمد بن قلاوون للدكتور محمد عبد العزيز مرزوق . سلسلة  
أعلام العرب العدد ٢٨ سنة ١٩٦٤

(٩ : ) دراسات في تاريخ المماليك البحرية للدكتور على إبراهيم حسن . مكتبة  
النهضة المصرية ١٩٤٨

(٦٠) سلسلة تاريخ الحضارة المعربية لجماعة من العلماء المصريين

(٦١) مصر في عصر دولة المماليك البحرية للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور  
سلسلة الألف كتاب العدد ٢٢٧

(٦٢) المماليك في مصر للأستاذ أنور زقلمه . مطبعة المجلة الجديدة وغير  
مذكور السنة

(د) من مراجع اللغة

(٦٣) لسان العرب

(٦٤) أساس البلاغة

(٦٥) مختار الصحاح

(٦٦) المصباح المنير

( هـ ) من المجلات

(٦٧) مجلة العربي

( و ) من الصحف

(٦٨) جريدة الأهرام

## ( كشف تفصيلي )

ص		
٧	فدلكة لغوية وتعريف	الفصل الاول -
١٣	مصادر الرق	الفصل الثاني -
١٥	المبحث الاول المصادر	
	(١) مرحلة الدخول في الإسلام ( استصحاب	
١٥	الرقيق القانوني )	
١٨	(٢) شراء الرقيق القانوني من الكفار	
٢١	(٣) تناسل الرقيق	
	(٤) الحرب الشرعية ( المصدر الوحيد لاسترقاق	
٢٢	الكافر الحر	
٢٣	تحريم المصادر الأخرى غير الحرب الشرعية	
٢٦	الحرب الشرعية مصدر لاسترقاق الكافر الحر	
٣١	الدليل على أن أمرى الحرب رقيق في نظر الإسلام	
٣٦	الدليل على أن المدنيين رقيق في نظر الإسلام	
٣٩	المبحث الثاني آراء الفقهاء القدماء ونقدها	
٣٩	بخصوص الأسرى	
٤٣	بخصوص المدنيين	
٤٧	المبحث الثالث آراء الفقهاء والكتاب المحدثين ونقدها	
٤٧	من الفقهاء : الشيخ محمد الخضرى بك	
٤٩	الشيخ أحمد إبراهيم بك	
٥١	الشيخ محمد أبو زهرة	
٥٤	الشيخ محمد محمد المدنى	

ص

من المفكرين والأدباء :

٥٥ الدكتور أحمد أمين

٥٦ الأستاذ عباس العقاد

٥٧ الأستاذ أمين الخولى

٥٩ الدكتور على عبد الواحد وفى

مثال للكتابات المخالفة للإسلام

٦٠ حبيب فضل باشا العلوى أمير ظفار

٦٣ مصمير الرقيق

٦٥ المبحث الرابع اقسام الرقيق

٦٥ رقيق عام

٦٥ رقيق خاص (١) القن

٦٥ (٢) المسكاتب

٦٧ (٣) المدبر

٦٧ (٤) أم الولد

٦٨ (٥) معتق البعض

٦٩ حياة الرقيق الفصل الثالث -

٧١ المبحث الاول العبادات

أ - الزكاة

ب - الحج

ج - الجهاد

٧٢ المبحث الثانى الاحوال الشخصية والمواريث

(١) التسرى تسرى السيد

٧٤ تسرى العبد

٨٤ (٢) الزواج (١) تزويج السيد لامته

- ص
- (٢) حق الأمة في الزواج ٧٦
- (٢) تزويج السيد لعبده
- (٤) زواج العبد بإذن سيده ٧٧
- (٥) زواج العبد بغير إذن سيده ٧٨
- (٦) إذا اشترى العبد بإذن سيده زوجته
- (٧) إذا تملك الحررة زوجها العبد ٧٩
- (٨) زواج العبد بأمة ابنه
- (٩) تعدد الزوجات بالنسبة للعبد
- (١٠) تعدد الزوجات بالنسبة لمعتق البعض ٨١
- (١١) الحرية شرط من شروط الكفاءة في الزواج
- (١٢) خيار العتق للأمة ٨٢
- (١٣) زواج السيد
- (١٤) زواج الحر ٨٣
- (١٥) مهر ونفقة زوجة العبد ٨٧
- (٣) الطلاق والتفريق ٨٨
- (١) الطلاق بيد الزوج
- (٢) عدد الطلقات ٨٩
- (٣) الإيلاء ٩٠
- (٤) الظهار ٩١
- (٥) اللعان ٩٢
- (٦) العدة ٩٣
- (٧) الإحصاء ٩٨



ص

(٤) النسب ومملوكية الولد ٩٩

(٥) الميراث (١) هل يرث الرقيق من غيره ١٠٢

(٢) هل يرث الرقيق ١٠٣

(أ) هل له مال فيورث عنه ١٠٣

(ب) هل الرقيق نفسه يرث ١٠٤

(٦) ولاء العتق ١٠٥

(٧) نفقة العبد ١٠٩

المبحث الثالث المعاملات المالية ١١١

الفرع الأول : تصرفات العبد

(١) الوكالة

(٢) الوصية

(٣) تصرفات العبد المأذون ١١٢

(٤) تصرفات المكاتب ١١٥

الفرع الثاني : تصرفات السيد المنصبة على العبد ١١٧

(١) التعاقد مع غير المسلم

(٢) الإجارة

(٣) البيع ١١٨

(٤) الرهن ١٢١

المبحث الرابع الاهلية ١٢٣

(١) هل الرقيق أهل للتملك ؟

(٢) هل الرقيق أهل لأن يوقف عليه ؟ ١٢٤

(٣) هل الرقيق أهل لتحمل الدين ؟ ١٢٥

ص

- (٤) هل الرقيق أهل للولاية على غيره ؟
- (٥) أهلية تولي المناصب العامة في الدولة
- (٦) أهلية الشهادة ١٢٦
- (٧) أهلية إعطاء الأمان للكفار المحاربين ١٢٦
- (٨) أهلية الوكالة في قبول الزواج ١٢٨
- (٩) الإقرار

#### المبحث الخامس

- ١٣٢ العقوبات
- (١) في القصاص
- (٢) في الحدود ١٣٣
- (٣) في التعزير ١٣٤
- (٤) إتلاف نفس العبد
- (٥) إتلاف العبد فيما دون النفس ١٣٥
- (٦) رأي في الجناية على الرقيق ١٣٦
- (٧) حالة سقوط القصاص عن العبد الجاني ١٣٧
- (٨) جناية العبد على الحيوان والعروض ١٣٨

#### المبحث السادس

- ١٣٩ معاملة الرقيق
- (١) الإحسان
- (٢) التلطف وعدم الإيذاء
- (٣) الإكرام في المأكل والملبس
- (٤) التكليف في حدود الطاقة
- (٥) النذب إلى العناية والتربية ١٤٠
- (٦) حق السيد في التأديب

ص

(٧) جزاء السيد إذا تجاوز حق التأديب

١٤١ تحرير الرقيق

١٤٣ (١) تعريف العتق

(٢) لفظ التحرير

(٢) شروط صحته

١٤٤ (٤) تحرير المؤجر

(٥) تحرير الموقوف

(٦) تحرير المرهون

١٤٥ (٧) تحرير ولد المغرور

(٨) تحرير العبد الذي يقر مالكة بأبوته

في مرض موته

(٩) أنواع التحرير

عام وخاص

١٤٦ وبمقابل

١٤٧ وجبري واختياري

١٤٨ وناقص وكامل

١٤٩ ومنجز ومعلق على شرط

في حياة السيد وبعد وفاته

رسم توضيحي يبين الأقسام وتفرعاتها ١٥٠

١٥٢ رأى الاسلام في الاستقلال والاستعمار

١٥٥

١٥٧

١٦٣

## الفصل الرابع -

## الفصل الخامس

تصحيح أهم الأخطاء المطبعية

المراجع

كشف تفصيلي

---

---

مؤسسة بور سعيد للطباعة والنشر - الاسكندرية







للمؤلف

- ١ - الرق في التاريخ وفي الاسلام - الجزء الاول ١٩٦٣
- ٢ - الرق في التاريخ وفي الاسلام - الجزء الثاني ١٩٦٧
- ٣ - الدولة العربية العظمى ( مشروع لوحدّة الدول العربية ) - تحت الطبع
- ٤ - مصادر الشريعة الاسلامية - قريبا

Bibliotheca Alexandrina



0598337

الكتاب  
٥٠

( كل نسخة لا تحمل توقيع المؤلف تعتبر غير قانونية )